

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات

أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د في الاقتصاد النقدي والبنكي المعمق
ميدان: علوم اقتصادية
الموسومة بالعنوان:

دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري *SNB* في التحوط من
مخاطر التعثر المصرفي

إعداد الطالب: بن علي ميلود

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: الأربعاء 03 فيفري 2021

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. زوزي محمد
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. تيماي عبد المجيد
مشرفا مساعدا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوعبدلي أحلام
ممتحنا	جامعة الأغواط	أستاذ التعليم العالي	أ.د. طيبي حمزة
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. عمي سعيد حمزة
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر أ	د. قشام اسماعيل

السنة الجامعية: 2019-2020



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات

أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د في الاقتصاد النقدي والبنكي المعمق
ميدان: علوم اقتصادية
الموسومة بالعنوان:

دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري *SNB* في التحوط من
مخاطر التعثر المصرفي

إعداد الطالب: بن علي ميلود

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. زوزي محمد
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. تيماري عبد المجيد
مشرفا مساعدا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوعبدلي أحلام
ممتحنا	جامعة الأغواط	أستاذ التعليم العالي	أ.د. طيبي حمزة
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	د. عمي سعيد حمزة
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر أ	د. قشام اسماعيل

السنة الجامعية: 2019-2020

الإهداء

"أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين وإلى جميع عائلتي، إلى
أستاذي المشرف على عملي الدكتور عبد المجيد تيمائي، إلى
أستاذتي التي وقفت على إنجاز مشواري الجامعي الدكتورة بوعبدلي
أحلام، إلى زميلي ومساندي عباس بوهريرة، إلى جميع الزملاء
والأصدقاء وإلى كل من ساعدني وعلمني وإلى كل طالب علم"

شكر وعرفان

" اللهم لك الحمد حتى ترضى
ولك الحمد إذا رضيت ولك
الحمد بعد الرضى "

أحمد الله على توفيقه لإتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إنجازه من قريب أو بعيد، خاصة أستاذتي الدكتورة بوعبدلي أحلام أشكرها على دعمها اليومي، ويطيب لي أن أشكر أستاذي عبد المجيد تيماري الذي كان حريصا على استكمال مشواري جزاه الله عني كل خير، كما أشكر صديقي وأخي عباس بوهريرة، وشكر خاص للدكتور حمزة عمي سعيد الذي لم يخل يوما بنصائحه، وشكر إلى جميع أساتذتي وزملائي في الكلية وفي جامعة غرداية مع تمنياتنا لكل الباحثين بالتوفيق والسداد.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري المطور في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي بالاعتماد على عديد المؤشرات ومعايير السلامة والصلابة المصرفية، خاصة تلك المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، واستخدام نموذج التنقيط المصرفي الجزائري SNB على المستوى الكلي والجزئي، مع نماذج التنبؤ والتنقيط المصرفي، هذه المعايير أو النظم التي تسعى إلى إدارة المخاطر المصرفية ومخاطر التعثر المصرفي خاصة، حيث وبعد إسقاط هذه الدراسة على العينة المأخوذة من البنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري، توصلت النتائج إلى أنّ القطاع المصرفي الجزائري وبالرغم من هذه الجهود المبذولة والنتائج المرضية لوضعيته على العموم، يبقى من الواجب بذل المزيد من الجهودات وتعميق الإصلاحات، إضافة إلى ذلك يتبين نقص في صياغة إجراءات تسيير بعض المؤسسات الخاضعة، كما توصلت نتائج التنقيط المصرفي باستخدام نظام الـ SNB إلى أن أغلب البنوك العاملة في الجزائر لا تلتزم باحترام مؤشرات ونسب السيولة الدنيا، وكذا ضعف جودة الأصول في هذه البنوك، مع الأخذ بالحسبان مؤشر كفاءة الإدارة .

الكلمات المفتاحية: الرقابة الاحترازية، إدارة المخاطر، *camels*، اختبار الضغط، التنقيط

Abstract:

This study analyses and examines the role of partial or total prudential control systems, including safety and hardness indicators and standards, particularly those related to banking risk management or, as well as the using of SNB at the macro and micro level, with forecasting and rating models, These standards or systems seek to manage banking risks and the risk of bank default. In particular, after dropping this study on a sample of banks in the Algerian banking system, the results found that the Algerian banking sector despite these efforts and the satisfactory results of its status on The general public, more efforts should be made and deepening reforms. In addition, there is a lack of formulation of the procedures for the conduct of some of the regulated institutions. All in all the results of bank rating using the SNB system also found that most of the algerian banks are not committed to respecting the minimum liquidity (L) indicators and ratios, as well as the poor and lack quality of assets (A) in these banks, taking into account the management (M) efficiency index.

Keywords : prudential control, risk management, camels, stress-test, rating.

[قائمة المحتويات]

أ- هـ	المقدمة
18	الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والإشراف المصرفي
19	تمهيد الفصل 1
20	المبحث الأول: ماهية التعثر المصرفي ومصادر الصلابة المصرفية
20	- المطلب الأول: التعثر المصرفي (الماهية، الأسباب والمراحل)
26	- المطلب الثاني: إدارة المخاطر وفقا لمقررات لجنة بال
31	- المطلب الثالث: الضبط والرقابة الاحترازية، والإشراف المصرفي
33	- المطلب الرابع: نظام الانذار المبكر وأساليب فحص الأداء المصرفي
35	المبحث الثاني: الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر للحد من التعثرات المصرفية
35	- المطلب الأول: مؤشرات وقواعد الرقابة الاحترازية الكلية (متغيرات الاقتصاد الكلي)
37	- المطلب الثاني: مؤشرات وقواعد الرقابة الاحترازية الجزئية
44	- المطلب الثالث: آليات واستراتيجيات متابعة مخاطر التعثر المصرفي.
45	- المطلب الرابع: تحليل أهم نظم الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية في القطاع المصرفي الجزائري.
54	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
54	- المطلب الأول: الدراسات العربية.
57	- المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
61	- المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة
63	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي في الحد من التعثر المصرفي
64	تمهيد الفصل 2
65	المبحث الأول: حدود ومنهجية الدراسة
65	- المطلب الأول: حدود الدراسة
66	- المطلب الثاني: منهجية الدراسة
73	المبحث الثاني: عرض النتائج وتحليلها
73	- المطلب الأول: تحليل المؤشرات الخاصة بالوساطة المصرفية والصلابة المالية للجهاز
77	- المطلب الثاني: الدراسة القياسية لأثر نظم الرقابة الاحترازية على مخاطر التعثر المصرفي
84	- المطلب الثالث: تنقيط البنكين وفقا لنظام SNB
102	خلاصة الفصل :
103	الخاتمة :
109	المصادر والمراجع :
115	الفهرس:
117	الملاحق:

[قائمة الجداول والأشكال]

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
40	بعض النسب المالية	(1-1)
41	مؤشرات الصلابة المالية لصندوق النقد الدولي	(2-1)
70	متغيرات الدراسة على المستوى الجزئي	(1-2)
71	متغيرات الدراسة على المستوى الكلي	(2-2)
72	مقياس أو مجال اختبار وتحليل المعنوية الإحصائية	(3-2)
74	مؤشرات الملاءة المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري	(4-2)
74	مؤشرات العوائد المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري	(5-2)
75	تطور متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2016	(6-2)
79	علاقة متغيرات الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية بمؤشر الأمان لبنك CPA	(7-2)
80	علاقة متغيرات الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية بمؤشر الأمان لبنك SGA	(8-2)
97	الترتيب النهائي للبنكين CPA , SGA	(9-2)
97	التصنيف وفق نظام SNB والإجراءات المناسبة لكل وضع	(10-2)
101	رصد مؤشر ربحية البنوك	(11-2)
103	الترتيب النهائي للبنوك	(12-2)

[قائمة الجداول والأشكال]

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
22	مراحل التعثر المصرفي	(1-1)
68	تطور عدد عملاء بنك SGA مقارنة بعدد الوكالات على مستوى الوطن	(1-2)
69	تطور نتيجة الميزانية مقارنة بالنتيجة الصافية بعد الضريبة لبن SGA	(2-2)
73	يوضح تطورا لأصولا لمالية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي	(3-2)
80	مجال الثقة لاختبار "دارين واتسون"	(4-2)
86	تطور مؤشر كفاية رأس المال	(5-2)
86	يوضح تطور رأس المال مع إجمالي أصول بنك SGA	(6-2)
87	تطور بعض المؤشرات التي تفسر عنصر كفاية رأس المال	(7-2)
89	تطور مؤشر جودة الأصول لكلا البنكين	(8-2)
91	مؤشرات جودة الإدارة المصرفية	(9-2)
92	مؤشر ربحية البنوك	(10-2)
94	مؤشر السيولة لدى بنك CPA	(11-2)
95	مؤشر السيولة لدى بنك SGA	(12-2)
96	تطور القروض مع الودائع لدى بنك SGA	(13-2)
99	تطور مؤشر كفاية رأس المال	(14-2)
100	تطور مؤشر جودة أصول البنك	(15-2)
101	تطور مؤشر جودة الإدارة	(16-2)
102	تطور مؤشر ربحية البنك BNA	(17-2)
102	تطور مؤشر سيولة البنوك	(18-2)

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	بعض نظم الاشراف والتنقيط المصرفي
02	جدول التنقيط المصرفي SNB
03	مخرجات برنامج Eviews لبنك CPA
04	مخرجات برنامج Eviews لبنك SGA

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار / الرمز	التفسير/المعنى
BIS/ BRI	بنك التسويات الدولي
Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
SYNOBA / SNB	نظام التنقيط المصرفي
CAMELS	نموذج تنقيط مصرفي أمريكي
STRESS TEST	برنامج الإجهاد المالي
EWS	نظام الإنذار المبكر
FMI	صندوق النقد الدولي
FAR	بطاقة تحليل المخاطر
RPE	التقرير الدوري التقييمي
RQN	التقرير الكمي الموحد
CPA	القرض الشعبي الجزائري
SGA	الشركة العامة الجزائرية
RSB	مؤشر الاستقرار المصرفي
ORACLE	نظام معالجة البيانات المتعلقة بالتنقيط
FPN	رأس المال الأساسي
FPB	رأس المال القاعدي

مقدمة

1. يعتبر النظام المصرفي في أي دولة من أهم ركائز بناء الإقتصاد الوطني لما له من أهمية في تنمية الحياة الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي النهوض باقتصاد الدولة، حيث أنه كلما كان النظام المصرفي سليم دل ذلك على سلامة الإقتصاد مشكّلا بدوره عاملا مشجعا على جذب الإستثمارات، لذلك فإن النظام المصرفي سبب العديد من الأزمات المالية التي أدت إلى انهياره وإفلاس النظام المصرفي، كما أنه لا يمكن للنظام المصرفي خلال سنوات أن يصل بالإقتصاد إلى الذروة، لكنه يمكن فيلحظات أن يسقطه إلى الهاوية، وكنتيجة مباشرة للأزمة العميقة التي أثرت بشكل قوي على النظام المالي العالمي خلال الفترة 2007 إلى سنة 2009 فقد سجّل النظام المصرفي خلال السنوات الأخيرة إصلاحات جوهرية في شتى الميادين، وذلك قصد تعزيز قدرة المصارف على مقاومة الصدمات وإدارة المخاطر؛

وفي مدخل الرقابة الإشرافية والإحترازية لبنك الجزائر، فقد لاحظ هو كذلك عدّة تحولات نوعية معتبرة تركّز على المخاطر على الصعيد الإحترازي الجزئي، أكد أساسا على ضرورة تشديد المصارف لأجهزتها المتعلقة بالرقابة الداخلية، وتبعا للإجراءات المتخذة خلال السنوات الأخيرة بموجب تعزيز وتطوير وظيفة الإشراف، كما حرص بنك الجزائر على مواصلة جهود عصرنة أدواتها الخاصة بمراقبة وإدارة المخاطر التي تمس القطاع المصرفي الجزائري بعدما اعتمد على المنهج الجديد للرقابة القائم على المخاطر والذي عرفت مرحلة دخوله في الإنتاج تقدما كبيرا؛

كما يعتبر التعرّث المصرفي من أهم المسببات الرئيسية للأزمات المصرفية ويعتبر من المشاكل الإقتصادية المتداخلة والمترابطة لأنّ آثاره لا تقف عند البنك أو المصرف أو المؤسسة المالية صاحبة الديون المتعثرة بل يتعدّى ذلك للتأثير سلبا على أداء الجهاز المصرفي وبالتالي على الإقتصاد الكلي للدولة، وذلك لأنّ الخلل سينتقل إلى السياسة المالية والنقدية للدولة ومنه فإن التعرّث المصرفي سيؤدي إلى تجميد موارد المصارف المالية؛

وهو الذي يجعل السلطات المصرفية تبحث عن سبل لمعالجة وإدارة مخاطر التعرّث المصرفي الموضوع (إدارة المخاطر) هذا المجال الذي يهتم بعملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات ونماذج ومؤشرات لإدارتها تعمل على نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها؛

ولإدارة مخاطر التعرّث المصرفي وفي إطار إقامة نظام التنقيط المصرفي الجزائري شرع بنك الجزائر في سنة 2011 من خلال إنشاء لجنة مكلفة بتسيير وتتبع مشروع SYNOBA حيث يعد كنظام تنقيط مصرفي SNB يعتبر طريقة إشراف موحدة جديدة، مستوحاة من طريقة CAMELS ومن أحسن الممارسات الدولية، في سنة 2012 تمّ استكمال واختبار لدى مصرفيين مشروع انشاء نظام التنقيط المصرفي والذي طوّر بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية والبنك الدولي والخزينة الأمريكية بهدف مقارنة أشغال الإشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية التي تنص عليها لجنة بازل، حيث يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة، بفضل مقارنته التنبؤية للمخاطر يسمح هذا النظام:

- رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة الصعوبات التي قد تعرفها مؤسسة مالية؛
- تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والإستعمال العقلاني لموارد الإشراف؛
- استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.

2. إشكالية البحث :

من خلال ما ذكرناه يعتبر البحث في موضوع الرقابة المصرفية الاحترازية الجزئية والكلية إضافة إلى نماذج التنبؤ بالمخاطر خاصة النموذج الجزائري SNB من ضروريات سير الاقتصاد الوطني ككل ليس النظام المصرفي فقط، خاصة وبعد الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، فقد عايش القطاع المصرفي الجزائري عدّة إصلاحات جوهرية تصب في منهج الرقابة المصرفية وتطوير وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الصدمات، لذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى أهمية ونجاعة نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB في إدارة مخاطر التعثر المصرفي في الجزائر؟

و منه تبرز الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بنظام SNB ؟
- ما علاقة نظام SNB بإدارة مخاطر التعثر المصرفي في الجزائر؟
- كيف يتم استخدام نموذج SNB لتقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف؟

3. فرضيات البحث :

لمعالجة الإشكالية وتسهيل الإجابة عن الأسئلة المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر نظام التنقيط المصرفي طريقة إشراف موحدة يسمح بالتنبؤ بالمخاطر وإدارتها يحاكي نموذج CAMELS؛
- يستهدف نظام التنقيط المصرفي الجزائري المطور SNB المؤسسات المالية والمصرفية التي تعرف صعوبات مالية؛
- يقوم نظام التنقيط المصرفي الجزائري على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف؛

4. مبررات اختيار الموضوع:

- مبررات موضوعية: هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:
 - الرقابة المصرفية من ضمن المواضيع الجديدة و الحساسة ذات الأهمية البالغة التي تخدم الإقتصاد الوطني بشكل عام.
 - تعتبر نماذج التنقيط المصرفي من بين التقنيات الحديثة التي تساهم في استقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع المصارف بما يكفل ضمان الحماية والسلامة المصرفية.
 - اختيار موضوع التنقيط المصرفي للحد من التعثرات المصرفية يعتبر إثراء للمكتبة الجامعية و مرجعا للباحث والطالب.
 - الرقابة المصرفية لتلافي الأزمات المصرفية تبرز مدى قدرة البنك على التحكم في الأخطاء المصرفية و الحد منها وتضمن سيرورة عمل البنك بأحسن و جه.
 - مساهمة في النقاشات و الملتقيات حول موضوع الرقابة والاشراف المصرفي ومدى قدرة المصارف الجزائرية على مواجهة الأزمات العالمية .

● مبررات ذاتية:

- الرغبة الشديدة في تناول موضوع التدقيق والرقابة والاشراف والتنبؤ بالمخاطر البنكية التي يمكن أن تؤدي إلى مشاكل التعثر المصرفي.
- التعرف على النماذج الرائدة في التنقيط المصرفي وبرامج اختبار الضغط والأزمات البنكية وما تكتسبه من مخاطر.
- قلة الدراسات باللغة العربية وهو ما يعبر عن حداثة الموضوع.
- محاولة الخوض بعمق في مجال الرقابة والاشراف المصرفي باعتبارها من المواضيع الحيوية.
- محاولة إسقاط التخصص في الإقتصاد البنكي والنقدي.

5. أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع التنقيط المصرفي كأسلوب للتنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي في الجزائر وتسهيل الضوء عليها وعلى أنظمتها ومن حيث ماهيتها و مفهومها من جهة وفي مخاطرها ومبادئ الحد منها من جهة أخرى ، تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع إدارة مخاطر التعثر المصرفي في الجزائر بالإعتماد على نموذج التنقيط المصرفي الجزائري المطور كموضوع جدير بالدراسة وتسهيل الضوء عليه من عدة جوانب وإظهار مدى اهتمام خبراء البنوك الجزائرية بموضوع التنقيط المصرفي وقياس متانة البنوك والتنبؤ بالأزمات التي قد تصيبتها.

6. أهمية البحث:

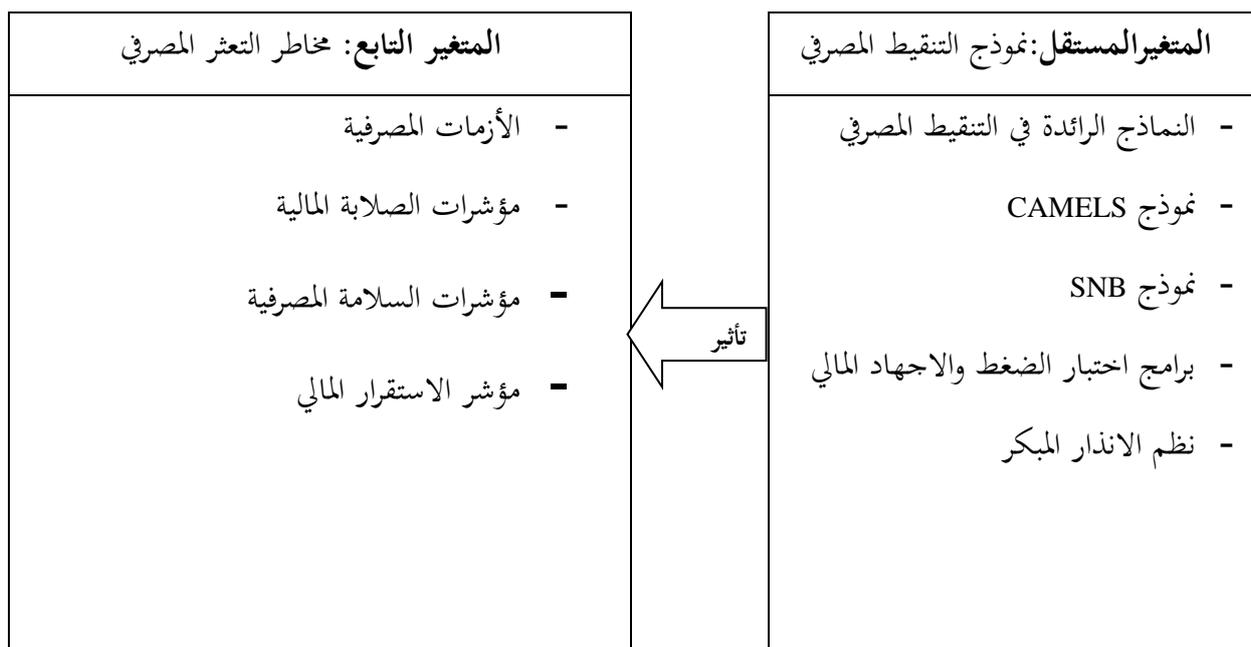
نظرا لما ينبع من أهمية للنظام المصرفي ودوره الفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكونه العنصر الرئيسي الذي يهتم باقتصاد الدولة، فموضوع إدارة مخاطر التعثر المصرفي يقدم أداة ونموذج رقابة احترازية وانذار مبكر وتنبؤ بالأزمات التي قد يتصدى لها النظام المصرفي ككل، وعليه أصبح لزاما علينا إخضاع القطاع المصرفي للإشراف والرقابة للحفاظ على متانتها وسلامة مركزها المالي.

7. حدود الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع والإلمام به قصد الإجابة على إشكالية البحث المطروحة، تمتجميع القوائم المالية لعينة من البنوك محل الدراسة لاسقاط نموذج التنقيط ومدى نجاعته في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي في الجزائر،

8. نموذج الدراسة:

في ضوء ما تقدم من عرض لمحاور الموضوع واعتمادا على الأدبيات السابقة سيتم تقديم نموذج البحث المقترح بما فيه المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغيرات التابعة في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحث

9. منهجية البحث:

لدراسة هذا البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة وجب علينا استخدام عدة أساليب متكاملة ومتناسقة وذلك بغية الإلمام بالموضوع قيد الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري لاستعراض نشأة موضوع الرقابة والاشراف المصرفي وما يعاكسها من مخاطر بنكية حيث تم الإعتماد على عدة مراجع منها الكتب والمجلات والمقالات العلمية خاصة والمكتبيات والأيام الدراسية إضافة إلى الأطروحات والمداحلات والمواقع الإلكترونية وذلك للإحاطة بكل ما يتعلق بموضوع نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي، أما في الجانب التطبيقي تم اعتماد منهج الدراسة القياسية والتحليلية والمقابلة ثم في الأخير أسلوب التنقيط المصرفي لتحليل ومناقشة البيانات والتوصل لنتائج علمية موثوقة يعتمد عليها.

10. تقسيمات البحث:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة ووصولاً لأهداف البحث واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين للدراسة وهذا بالاعتماد على منهجية IMRAD الحديثة، تطرقنا في الفصل الأول الذي يتضمن كل ما يتعلق بالتعثر المصرفي و المخاطر وكيفية إدارتها بمتغيراتها، كما قمنا بربط ودمج المتغيرين التعثر المصرفي ونظم إدارة المخاطر إضافة إلى إدراج مبحث حول الدراسات السابقة، أما بالنسبة للفصل التطبيقي تطرقنا لمبحثين يتضمن كل منهما الطريقة والأدوات التي اعتمدنا عليها ومبحث آخر يشرح تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

11. صعوبات البحث:

- قلة البحوث ونقص للمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك؛
- مواجهة صعوبات في التعامل مع موظفي البنوك لعدم درايتهم بالموضوع.

الفصل الأول:

إدارة المخاطر ونظم الرقابة والإشراف المصرفي

المبحث الأول: ماهية التعثر المصرفي ومصادر الصلابة المصرفية.

المبحث الثاني: الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر للحد من التعثر المصرفي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لموضوع إدارة المخاطر ونظم الرقابة والإشراف المصرفي.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

تمهيد:

يعتبر التعثر المصرفي من أهم المسببات الرئيسية للأزمات المصرفية ويعتبر من المشاكل الاقتصادية المتداخلة والمتراطة لأن آثاره لا تقف عند البنك أو المصرف أو المؤسسة المالية صاحبة الديون المتعثرة بل يتعدى ذلك للتأثير سلبي على أداء الجهاز المصرفي وبالتالي على الاستقرار المالي والاقتصاد الكلي، ومنه فإن التعثر المصرفي سيؤدي إلى تجميد موارد المصارف، وهو الذي يجعل السلطات المصرفية تسعى جاهدة للبحث عن سبل لمعالجة وإدارة مخاطر التعثر المصرفي أي (إدارة المخاطر)، أو نظم للرقابة الاحترازية وفحص وتقييم الأداء المصرفي خاصة، من خلال قياس المخاطر وتقييم للآداءات وتطوير استراتيجيات ونماذج ومؤشرات لإدارتها تعمل على نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.

وسيتيم من خلال هذا الفصل محاولة إبراز شقي الرّحا (التعثر المصرفي وإدارة المخاطر) ومختلف المواضيع المتعلقة به في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التعثر المصرفي ومصادر الصلابة المصرفية؛

المبحث الثاني: الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر للحد من التعثر المصرفي؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لموضوع دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في النحوط من مخاطر التعثر المصرفي في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التعثر المصرفي ومصادر الصلابة المصرفية

تعتبر نماذج التنقيط المصرفي من أهم مؤشرات تقييم الأداء وقياس الصلابة المصرفية في القطاع المصرفي، والتي أصبحت دراسة حتمية مفروضة على أي نظام مصرفي لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال إدارة المخاطر المصرفية، أي من الضروري مراعاة جانب المخاطر البنكية في القطاع المصرفي خاصة المتعلقة بمخاطر التعثر المصرفي التي قد تؤدي إلى أزمات بنكية أو من الممكن أزمات مالية عالمية وذلك بهدف ضمان السيولة الحسنة للنشاط المصرفي الذي يعتبر العصب الحساس للنهوض باقتصاد أي دولة ويضمن إرساء مبادئ الاستقرار المالي والمصرفي باستخدام جميع أشكال الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية؛

كما يكتسي موضوع إدارة المخاطر عدّة محاور يجب أن تراعيها البنوك في حل نشاطاتها التي تقوم بها حيث أنّ معظم البنوك خاصة وبعد الأزمة المالية العالمية قامت بتفعيل ماجاءت به بنود اتفاقيات بازل الثالث حول وظيفة الرقابة والضبط المصرفي وكذا نظم الإنذار المبكر، وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث:

المطلب الأول: التعثر المصرفي (الماهية، الأسباب والمراحل)

يعتبر التعثر المصرفي من المخاطر المفاجئة التي تزعزع استقرار النظام المصرفي، ويؤدي إلى نزع الثقة منه وبالتالي الوقوع في أزمات تمس باقتصاد الدولة. فمن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى جميع جوانب وأبعاديات التعثر المصرفي؛

أولاً: مفهوم التعثر المصرفي

يقصد بالتعثر المصرفي عدم سلامة المركز المالي للمصرف أو إعساره¹، وهو عدم قدرة المصرف على تغطية التزاماته في الأجل الطويل، ممّا يعرّض المودعين لخطر خسارة ودائعهم، ويتعرض المصرف للإعسار إذا كانت قيمة أصوله أقل من قيمة خصومه _ المقصود هنا القيمة السوقية وليس المحاسبية _ والذي يكون نتيجة لخسائر مالية كبيرة ناجمة عن خسارة في محفظة الأوراق المالية أو خسائر ناجمة عن الفشل في استرداد القروض المتعثرة ويكون انزلاق البنك في هذه الطريق قد تمّ تحت تأثير إغراء الريج بتحملة مخاطر جد مفرطة².

¹زيتوني كمال، زروخي صباح، دراسة وتحليل صدمات متغيرات الاستقرار الاقتصادي على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/18، ص171.

² مريم بن شريف، الاستقرار المالي واشكالية التعثر المصرفي - حالة الدول العربية في الفترة 2007-2011-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2015-2016، ص125.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

كما يعرف Altman التعثر المصرفي على أنه الحالة التي يتدهور فيها دخل المصرف المحقق أو المتوقع من الأصول الموجودة إلى الحد الذي يضعف قدرة المصرف على المدى القصير أو المدى الطويل للوفاء بالتزاماته اتجاه عملائه، وبصيغة أخرى يعرف المصرف أنه متعثر اقتصاديا عندما تقل القيمة الحالية لأصوله بعد خصم الضمانات الخارجية الضمنية والحقيقية عن القيمة الحالية للمطلوبات من طرف المودعين¹.

ثانيا: أسباب التعثر المصرفي

للتعثر المصرفي عدّة أسباب تختلف حسب المحيط والبيئة التي تعمل فيها هذه المصارف، فنجد منها ما يتعلق بالمصرف ذاته، ومنها ما يتعلق بالظروف المحيطة به كالظروف السياسية (مثل النزاعات والحروب...)، والظروف الطبيعية (مثل الكوارث الطبيعية)، وظروف اقتصادية... إلخ.

1. أسباب راجعة للمصرف ذاته:

- يمكن للمصرف أن يؤدي بنفسه إلى مشكلة أو خطر التعثر المصرفي عن طريق عدّة مسببات نذكر منها²:
- أسباب إدارية: يمكن أن تكون ناجمة عن ضعف الكفاءة التشغيلية، أو عدم وجود وظيفة للرقابة الداخلية وكذا غياب إستراتيجية محدّدة وواضحة، إضافة إلى ظهور بعض أنواع الفساد مثل الرشوة والاختلاسات، وكذا إعطاء صلاحيات واسعة لبعض الإطارات³؛
 - الائتمان الرديء: تقع مخاطر الائتمان الرديء نتيجة مخاطرة المصارف في الإفراط في منح الائتمان بشكل واسع بسبب توفر السيولة، وكذا عدم التزام المصارف بالتعليمات والسقوف المتعلقة بمنح الائتمان، إضافة إلى عدم أخذ الضمانات الكافية؛
 - عجز السيولة: بالرغم من توفر المصارف لحجم كبير من السيولة، إلا أنها يمكن أن تعاني من عجز نتيجة عدم التوفيق بين تواريخ الاستحقاق، أو نتيجة أزمات تؤدي إلى تخافت المودعين على سحب حجم هائل من ودائعهم، ممّا يؤدي بالمصرف إلى عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته⁴؛

¹ EDWARD I ALTMAN, JANKO CIZEL AND HERBERT A.RIJKEN, Anatomy of bank distress: the information content of Accounting fundamentals Within and across Countries, IRMC Conference in Warsaw, 2014, page:04.

² مصطفى العربي، محاولة فحص مدى قدرة المصارف الاسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية-أزمة الرهن العقاري نموذجاً-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، سنة 2015-2016، ص161-166.

³ موفق أحمد علي السيدية، م.م ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي، قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج شيرورد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36، 2016، ص112.

⁴ بن علي بلعوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، جامعة الشلف، الجزائر، ص118.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

ث. عدم كفاية رأس المال: يعتبر مؤشر كفاية رأس المال من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار وضمن هامش الحماية، كما تحدّد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها المصرف¹؛

ج. التركيز المصرفي: يقع المصرف في خطر التعثر نتيجة تركيزه في منح الائتمان على توليفة معينة أو قطاع معين دون التنوع الذي يقلل من حجم المخاطرة.

2. أسباب راجعة للعميل:

بالرغم من أنّ أغلب المصارف تقوم بدراسة ملف العميل قبل منح الائتمان ودراسة مركزه المالي وتقييم معايير منح الائتمان والتحليل المالي للقوائم المالية، إلّا وأنه في الأخير نجد أن بعض العملاء قد لا يقدر على سداد التزاماته أو عدم نجاح مشروعه نتيجة لغياب الكفاءة أو ربما يقوم باستخدام هذه القروض لغير الغرض الممنوحة لأجله... إلخ.

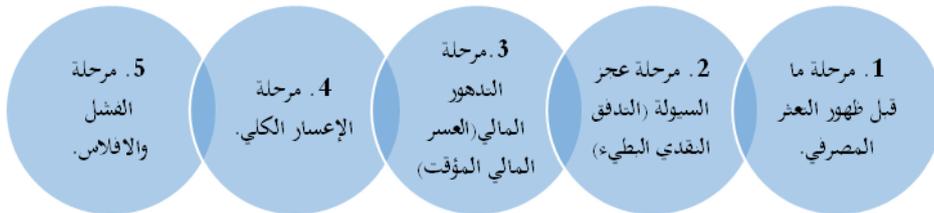
3. أسباب تتعلق بالظروف المحيطة:

مثال ذلك حالات الركود والانكماش الاقتصادي الذي يشهده البلد، وكذا ذوق المستهلكين وحدة المنافسة، عدم استقرار السياسة الاقتصادية للبلد أو عدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى قصور القوانين والتشريعات... إلخ².

ثالثا: مراحل التعثر المصرفي:

يمر التعثر المصرفي عبر خمس مراحل أساسية، يمكن إبرازها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-1): مراحل التعثر المصرفي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصادر السابقة.

¹ يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية- حالة بنك BADR-، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص 208.

² الشريف ربحان، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص إلى التنبؤ ثمّ العلاج-، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

1. مرحلة ما قبل ظهور التعثر المصرفي:

في هذه المرحلة نلاحظ بعض الهفوات والإنزلاقات مثل انخفاض الطلب على منتجات المصرف، وكذلك ضعف الموقف التنافسي مع زيادة تكاليف التشغيل دون مقابل، إضافة إلى عدم كفاية رأس المال العامل وانخفاض معدّل دوران الأصول... إلخ، هذه كلّها إشارات دالة على احتمال وقوع المصرف في خطر ما يرجح أن يكون من أخطار التعثر المصرفي؛

2. مرحلة عجز السيولة (التدفق النقدي البطيء):

تعتبر السيولة والربحية من أهم نشاطات أو أهداف المصرف على العموم، حيث تعتبر السيولة صمّام أمان لأي مصرف وتعتبر العنصر الحساس وبالتالي فإنّ ارتفاع أو انخفاض مؤشر السيولة في المصرف، كليهما يؤدي إلى الخطر، بمعنى أنّ ارتفاع هذا المؤشر يوقع المصرف في خطر التجميد (عدم استغلال السيولة وتجميدها)، وكذلك الانخفاض في هذا المؤشر قد يؤدي إلى خطر العجز والتعثر في المستقبل وعدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته الجارية نتيجة هذا التراجع في التدفقات النقدية¹؛

3. مرحلة التدهور المالي (العسر المالي المؤقت أو الظرفي):

يقع المصرف في هذه المرحلة في حالات عدم قدرته على استخدام سياساته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة، وبالتالي فقد يلجأ إلى عمليات بيع الديون أو ربما الاستعانة بمصادر خارجية؛

4. مرحلة الإعسار الكلي:

في هذه الحالة يعجز المصرف عن مواجهة التزاماته المستحقة أي أنّ مجموع التزاماته أكبر من موجوداته الإجمالية، في هذه الحالة يمكن له التحكم في هذا الوضع عن طريق بعض الملاذات مثل الاستدانة أو طرح سندات على سبيل المثال أو اللجؤ لعمليات بيع الديون... إلخ؛

5. مرحلة الفشل والإفلاس:

في هذه المرحلة الأخيرة من مراحل التعثر المصرفي نجد أن المصرف لم يعد باستطاعته التحكم في تعثره ولا يجد منافذ ليستعين بها أو سبل تساعد على الصمود أمام هذه الأزمات وبالتالي فإنه يقوم باتخاذ اجراءات قانونية لإعلان الإفلاس والتصفية.

¹Ali Shaddady, Tomoe Moore , Investigation of the effects of financial regulation and supervision on bank stability: The application of CAMELS-DEA to quantile regressions, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Volume 58, January 2019 Pages 98.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشرف المصرفي

رابعا: مصادر الصلابة المصرفية (عنصري الصلابة والاستقرار المصرفي)

أجريت عدّة دراسات لفهم واحتواء مصادر الصلابة المصرفية وإبراز آلية الحفاظ على الاستقرار، حيث تكاد تتفق هذه الدراسات في مجملها أنّ مشكل السيولة ومشكل عدم تماثل المعلومات تعدّ الأسباب الرئيسية التي تولّد مشاكل ومخاطر التعثر المصرفي وبالتالي الوقوع في الأزمات المحتملة؛

1. مشكلة السيولة:

ظهرت مشكلة السيولة خاصّة بعد الأزمة المالية التي مسّت العالم، حيث تمّ اكتشاف مدى تأثيرها في انهيار البنوك وعدم استقرارها والتي تنشأ بسبب عدم تطابق سيولة الأصول والخصوم، فالبنوك تقوم بتحويل الودائع، فتتقرض في الأجل القصير، وتقرض على المدى الطويل، وعليه ينشأ مشكل التعثر المصرفي، من اشتداد سحب الودائع أو زيادة طلب القروض¹؛

مّمّا سبق نستنتج أنّ مخطر السيولة يعتبر النافذة الأساسية لوقوع أغلب المصارف في مخاطر التعثر المصرفي، باعتبارها المؤشر الأساسي للحفاظ على الاستقرار المصرفي من خلال الاستخدام الأمثل لهذا العنصر.

2. الاستقرار المالي والمصرفي:

حسب بنك التسويات الدولية BIS يمكن تعريف الإستقرار المصرفي على أنه النظام الذي يخلو من الضغوطات والأزمات والتقلبات الحادة؛

كما يعرف البنك المركزي الألماني أن استقرار النظام المالي يكمن في القدرة على الأداء في تمويل الاقتصاد الكلي، وخاصّة في حالة الضغوط وخلال فترات التعديل الهيكلي².

ولصعوبة ضبط تعريف لاستقرار النظام المصرفي، في كثير من الأحوال يتم اللجوء إلى تعريفه على أساس أنه الحالة المعاكسة لعدم الاستقرار، أما إذا حاولنا تعريف الاستقرار المصرفي على المستوى الفردي، فإننا في هذه الحالة نتكلم عن فشل البنك، والذي يعرف على أنه تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجوداته، التي تجعل من قيمة تصفية الأصول أصغر من قيمة ودائعه في هذه الحالة، نقول على البنك أنه متعثر³.

¹ حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية - حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص33.

² www.bundesbank.de, 24/04/2019 - 18:24.

³ ناصر دادي عدون، حمزة عمي سعيد، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-score، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج مع الاقتصاد العالمي، العدد 17، ص17.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

3. مشكلة عدم الاستقرار المصرفي:

عموما يعدّ النظام والقطاع المصرفي مستقرا طالما لا يعاني من مخاطر نظامية ولا يوجد ما يعيق عملية الوساطة المالية، وبالتالي فإنّ الاستقرار المصرفي على المستوى الجزئي يعبر عن فشل البنك والذي يعرف أساسا على أنّه "...تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك التي تجعل من قيمة تصفية الأصول أصغر من قيمة ودائعه..."، والسبب الرئيسي وراء حالات عدم الاستقرار المصرفي الذي يؤدي إلى التعثر المصرفي هو المخاطر النظامية وما لها من آثار سلبية ضخمة تؤدي إلى التعثر المصرفي ومن ثمّ الفشل وحدوث الأزمات التي صار لزاما معالجتها والتحوط منها بدءا بالتنبؤ ثمّ القياس ومن ثمّ القضاء عليها؛

حسب "فريدريك ميسكين" أن حالات عدم الاستقرار المصرفي تحدث عندما يتعرض النظام لصدمات عنيفة ويقابلها تسرب معلومات تفيد بأن النظام المالي والمصرفي لم يعد قادرا على القيام بدوره في الوساطة المالية¹، هذا ناتج عن خطر عدم تماثل المعلومات الذي يتسبب في عدم الاستقرار المصرفي؛

وبالتالي فإنّ حالات عدم الاستقرار المصرفي تعتبر الإفراط في الاستدانة ونمو الائتمان على المستوى الكلي وسوء نوعية الديون والقروض ونقص السيولة.

¹Mishkin, F, « **the causes and propagation of financial instability : lessons for policymakers** » in maintaining financial stability in a global economy, Federal reserve Bank of Kansas City, August, 1997, P :55-96.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل

جل العمليات والأنشطة المصرفية محفوفة بالمخاطر لذلك وجب على البنوك المراعاة في عملها على تحقيق أكبر عائد وبأقل مخاطرة؛

أولا: مساهمات مقررات لجنة بازل في إرساء الاستقرار المصرفي

مساهمة في إرساء الاستقرار المالي والحد من التقليل من التعثرات والأزمات المصرفية وكذا تفعيل دور الرقابة المصرفية، تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية والممارسات الرقابية في عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية ببازل السويسرية، حيث تعتبر لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية أو معاهدة دولية، وهي عبارة عن تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي بنوك الدول الصناعية، كما استطاعت هذه اللجنة أن تساهم في تقديم إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك، والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر، تجتمع هذه اللجنة أربع (04) مرّات سنويا¹؛

1. أهداف لجنة بازل:

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي (خاصة بعد أزمة المديونية الخارجية)؛
 - إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك (من خلال وضع حد أدنى لكفاية رأس المال)؛
 - العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية (العملة المالية مصدرها التحرير المالي)؛
 - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب.
- وفي هذا الصدد بعدما استطاعت هذه اللجنة أن تساهم في توحيد فكر مشترك ووضع إجراءات للرقابة المصرفية بهدف الحد أو التقليل من مخاطر التعثر المصرفي ومواجهة الأزمات والصدمات الخارجية، هذا من خلال وضع مقررات بازل "2" و"3" التي ساهمت في تحقيق جملة من الأهداف السابقة الذكر، أي أنّها ساهمت في إدارة المخاطر بفاعلية وحماية المؤسسات المالية من الوقوع في الأزمات، وجدير بالذكر أنّ اتفاقية بازل "3" جاءت بعد عدّة انتقادات وتعديلات لبازل "2"، حيث تعتبر هذه الاتفاقية النسخة الأخيرة لمقررات بازل للرقابة المصرفية، وبالتالي فقد قمنا بالتركيز على اتفاقية بازل "3" ومدى قدرتها في تعزيز الصلابة المصرفية.

¹سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة ضمن المنتدى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2005، ص 64.

2. مقررات لجنة بازل "1" و"2":

أقرت لجنة بازل عام 1988 اتفاقا لوضع قواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك، أصبح بمقتضاها على كافة البنوك الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها (الشريحة الأولى والثانية) إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى وعلى البنوك تسوية أوضاعهم قبل سنة 1992. وبالتالي فقد جاءت هذه الاتفاقية لضمان الاستقرار المصرفي ومنه التعثر المصرفي بعد أزمة المديونية الخارجية، وكذلك لإزالة روح المنافسة غير العادلة التي تؤدي في بعض الأحيان إلى تعثر المصارف. ثم بعد إصدار اتفاقية بازل "2" تضمنت ثلاث دعائم أساسية¹، **الدعامة الأولى** طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر، حيث جاءت الاتفاقية بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان والسوق، وبالتالي فإنّ هذه النسبة تعتبر مؤشر وقاعدة احترازية أساسية على المستوى الجزئي تهدف من خلالها إلى ضمان السيولة في المصارف ومنه إدارة مخطر التعثر المصرفي، **الدعامة الثانية** ضمان وجود طريقة فعالة لعمليات المراجعة والمراقبة والتدقيق، وعليه فإن الهدف من هذه الركيزة الثانية هو ضمان الاستقرار المالي وتتمركز على محورين هما دعم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل دور السلطات الرقابية. **الدعامة الثالثة** نظام فاعل لانضباطية السوق².

3. نشأة اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية "3":

بعد حدة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانتشار آثارها إلى الاقتصاد العالمي ككل ليس النظام المصرفي فقط، ونظرا للعيوب والآثار التي خلفتها، تمّ التوصل في **سبتمبر 2010** بمدينة بازل إلى اتفاق بازل "3" الذي يعني بتعزيز صلابة الأنظمة المصرفية وطرح معايير جديدة لرأس المال ومؤشرات السيولة المصرفية لتحسين إدارة المخاطر خاصة مخاطر التعثر المصرفي والمساهمة في إرساء الاستقرار المالي، حيث جاءت هذه الاتفاقية استكمالاً للجهود والإجراءات والمقررات التي جاءت بها سابقا اتفاقيات بازل "1" و"2"، وتعديلها بهدف وضع أطر وقواعد وقوانين للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر؛

4. محاور اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية "3":

أ. **رأس المال**: تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك التي تجعل مكونات الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي مقتصرة على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليه أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتواريخ استحقاق، أما الشريحة الثانية تتكون من رأس المال فتقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف؛

¹سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص44

²آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 147.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

ب. **تغطية المخاطر:** تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناجمة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛

ت. **تحديد الرافعة المالية:** وتهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وتقديم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطر، كما تعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية¹؛

ث. **سياسة الإقراض:** مراقبة الميزانية العمومية للحيلولة دون إتباع البنوك سياسات إقراض مفرطة في مرحلة النمو والازدهار أو الامتناع عن الإقراض أيام الركود، فتزيد من درجات الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني؛

ج. **متطلبات السيولة:**

1. نسبة السيولة في الأجل القصير: « Liquidity Coverage Ratio « LCR »

تهدف من خلال هذه النسبة المقدرة كحد أدنى بـ100% إلى تعزيز المواجهة الفورية للبنوك لأزمات السيولة وبالتالي التعثر المصرفي ثمّ الأزمات المصرفية، وبالتالي لتحقيق أو الحفاظ على هذه النسبة تقوم المصارف بزيادة معدلات السيولة من خلال الاستثمار في أدوات الخزينة والسندات الحكومية، حيث تهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال حدوث أزمة، حيث تمّ وضع حد أدنى ابتداء من جانفي 2015 وذلك كما يلي:

$$\text{LCR} = \frac{\text{الأصول المعلقة عالية الجودة}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الصافية للـ30 يوم القادمة}} \leq 100\%$$

2. نسبة السيولة في الأجل الطويل: « Net Stable Funding Ratio « NSFR »

وهذا من أجل حث البنوك على الاعتماد في تمويل نشاطاتها على موارد مستقرة بالموازاة مع وضع مبلغ للموارد المستقرة من شهور إلى أكثر من سنة، وعليه تمّ وضع متطلبات دنيا ابتداء من جانفي 2018، كما حدّدت هذه النسبة كالآتي²:

$$\text{NSFR} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر الموجود}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المراد تحصيله}} \leq 100\%$$

¹ تطبي حمة، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص167.

² نجار حياة، اتفاقية بازل 03 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص284.

ثانيا: المخاطر المصرفية وأنواعها

1. تعريف المخاطرة:

تعرف المخاطرة المصرفية على أنّها تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف ورأسماله، وبصيغة أخرى المخاطرة سلوك مرفق باحتمال تحقق خسائر مالية أو بشرية بسبب عدم التأكد مما سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد¹؛

2. أنواع المخاطر المصرفية:

القطاع المصرفي جله في أنحاء العالم محفوف بالمخاطر المصرفية التي يمكن لها أن تعرقل سير حركة البنوك، كما تؤثر على أهداف البنك المسطرة المتمثلة في النشاط والربحية، حيث نجد من بين هذه المخاطر، المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة، المخاطر التشغيلية... إلخ²؛

أ. **مخاطر الائتمان:** تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة للبنك، ممّا يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية للبنك تسبب له حالات التعثر، حيث أنّه وفي مجال إدارة مخاطر الائتمان نجد أنّ من أهم معايير منح الائتمان هو تصنيف العميل حسب ما تنص عليه اتفاقية بازل "2"، هذا التصنيف الائتماني الذي من شأنه تخفيض مخاطر الائتمان، كما نجد من العناصر المهمة في إدارة المخاطر الائتمانية هو اختبار الاجهاد المالي **stress test** والذي يتضمن قياس مدى قدرة البنك على تحمّل الصدمات؛

ب. **مخاطر السوق:** يصيب هذا النوع من المخاطر جملّ البنوك الكبرى المنخرطة في تداولاتها ضمن الأسواق المالية، حيث أنّ هذه المخاطر هي تلك المخاطر الناجمة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدّلات السوق المالي، وللتحوط من هذه المخاطر اهتمت السلطات الرقابية وكذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية بمعالجة مخاطر السوق عن طريق إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال لتغطية هذا المخاطر³؛

ت. **مخاطر السيولة:** هي احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند تاريخ استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو توفير الأصول السائلة، حيث يمكن أن يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة للمصرف؛

¹رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي مفاهيم، تحليل، تقنيات، دار بقاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 208-

.210

²VirginieCoudert, JulienIdier, **Reducing model risk in early warning systems for banking crises in the euro area**, International Economics, Volume 156, December 2018, Pages 109

³بوحفص جلاب نعناعة، الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر، مجلة الفكر، العدد 11، ص 127.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

ث. **المخاطر التشغيلية:** وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية فهذه المخاطر هي احتمال الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، اختراق النظم، الاختلاس، كوارث طبيعية، نقص الإطارات... إلخ، وهنا لإدارة هذا المخاطر وجب لزاما على مجلس الإدارة الوقوف على ضمان وجود إطار فعال يتضمن تشكيل هيكل تنظيمي واضح مع توفير كل الإجراءات والنظم التشغيلية؛

ج. **المخاطر الاستراتيجية:** وهي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات أو عدم اتخاذ قرارات لإدارة نشاط البنك، هذه القرارات قد تؤدي إلى خسارة البنك أو قد يفقده مكاسب وذلك من خلال الفرصة البديلة.

ح. **خطر الملاءة:** وهو خطر عدم عرض رأس مال كاف لامتناع الخسائر المحتملة، يعني أنّ البنك مهدد بالتعثر والإفلاس ثمّ الإنهيار وقد يؤثر على باقي البنوك من خلال أثر العدوى المالية¹.

في الأخير نستنتج أن دور مقررات لجنة بازل يظهر جليا في إدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال الهدف الرئيسي في المساعدة على تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي وكذا وضع حد أدنى لرأس المال للتصدي لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتشغيل والتي تهدف إلى ضمان السيولة في المصارف ومنه إدارة مخاطر التعثر المصرفي، وكذلك بالنسبة للدعامة الثانية لاتفاقية بازل 02 لضمان وجود طريقة فعالة لعمليات المراجعة والمراقبة والتدقيق وعليه فإن هذه الدعامة تستهدف ضمان الاستقرار المالي، أما بخصوص محاور اتفاقية بازل 03 فقد جاء محور رأس المال من أجل تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك التي تساعد على تحمّل الخسائر، وكذلك تشدّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين، وتهدف تحديد الرافعة المالية لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، في الأخير نجد أن نسبة السيولة في الأجل القصير تهدف من خلال هذه النسبة المقدرّة كحد أدنى بـ 100% إلى تعزيز المواجهة الفورية للبنوك لأزمات السيولة وبالتالي التعثر المصرفي ثمّ الأزمات المصرفية وبالتالي يمكن القول أن مقررات لجنة بازل جاءت لتسعى وراء التحوط من جميع المخاطر خاصة محط التعثر المصرفي.

¹بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار المقاربة الاحترازية الكلي-حالة النظام المصرفي الجزائري-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص 39.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

المطلب الثالث: الضبط والرقابة الاحترازية، والإشراف المصرفي

يعتبر التنظيم الاحترازي أحد أهم اهتمامات التنظيم المصرفي، كونه وظيفة أساسية في الحد والتقليل من التعثرات المصرفية والتحوط من المخاطر، وهذا بالاعتماد على جميع أدوات ونظم الرقابة والاشراف المصرفي؛

أولاً: الضبط والإشراف المصرفي

يشير الضبط بمعناه الضيق إلى إطار القوانين والقواعد التي تعمل بموجبها المصارف، ومن جهة أخرى يشير الإشراف بتعريفه الضيق إلى مراقبة الوكالات المصرفية للأوضاع المالية للمصارف العاملة تحت سلطتها القضائية وإلى التنفيذ المستمر للضبط المصرفي والسياسات المصرفية التي تحكم النشاط المصرفي وبالتالي فإن الضبط المصرفي يعتبر مصطلح أو وظيفة أشمل وأوسع من الإشراف المصرفي، أي أنه يتم بصفة عامة عبر سن قواعد وأنظمة صريحة، بينما يفسح الإشراف المصرفي مجالاً للتقدير في صنع القرارات وتقديم المشورة.

ثانياً: مكونات الضبط المصرفي

1.2 السياسة الاحترازية الجزئية: وهي وضع النظم التي من شأنها جعل المؤسسات الائتمانية آمنة، سليمة، تامة الملاءة ومتمينة الأسس، موازنة مع تأمين ظروف تنافسية منصفة لجميع الفاعلين في الصناعة المصرفية بالإضافة إلى حماية مستهلك الخدمات المالية؛

2.2 السياسة الاحترازية الكلية: والتي تسعى إلى بناء هيكل مؤسساتية متعكسة وفعالة، خالية من الاختيار المضاد، الخطر المعنوي والحوافز السلبية، ترمي تصرفات السلطات في هذا المجال إلى ضمان حسن سير الصناعة المصرفية وتفادي أو معالجة الأزمات المصرفية والمالية؛

وأخيراً في نقطة تلاقي السياستين نجد المقرض الأخير والذي يتواجد في صلب شبكة أمان النظام¹.

ثالثاً: التنظيم المصرفي الاحترازي

يهتم بالتنظيم الاحترازي الحضيف والتنظيم المنهجي (القانوني) للعمل المصرفي الذي تسعى من خلاله إلى السيطرة على مستويات المخاطرة المصرفية، وبالتالي على احتمال التعثرات المصرفية؛

تنظيم مصرفي عصري ينبغي أن يحتوي على التعليمات المفصلة الكافية التي تتبعها المؤسسات المصرفية بطريقة تجعلها تتحكم على نحو لائق في مخاطرها، ويمكن أن تكون بطريقة كمية (نسب ومؤشرات مالية)، أو نوعية (النشاط، الربحية... إلخ)²؛

¹ بن العامر نعيمة، الإشراف والرقابة على البنوك- دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2013-2014، ص 9.

² همزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

رابعاً: أهداف التنظيم الاحترازي

تقوم الحكومات بوضع نظم الإشراف الحذر على البنوك كجزء من التنظيم المصرفي بما يتلائم مع التطورات والتحولات العالمية، حيث يمكن حصر هذه الأهداف ضمن ثلاث عناصر من بينها¹:

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: ويتضمن ذلك تجنب مخاطر التعثر المصرفي من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية؛
- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: من خلال التأكد من جودة أصول البنك، وتقييم الوضع المالي وفحص مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها؛
- حماية المودعين: وهذا بالاعتماد على وضع الجهات الوصية ألا وهي النظام والسلطات المصرفية، حدود دنيا لنسب السيولة والملاءة المتاحة لدى البنوك، إضافة إلى تأمين الودائع.

في الأخير نستنتج أن التنظيم الاحترازي يعتبر أحد أهم اهتمامات التنظيم المصرفي، كونه وظيفة أساسية في الحد والتقليل من التعثرات المصرفية وبالتالي تحقيق الاستقرار المصرفي، كما يساهم في تعزيز صلابة ومتانة الجهاز المصرفي مع منع حدوث الأزمات المصرفية.

خامساً: المعايير الاحترازية

أو ما يسمى بقواعد الحيطة والحذر هي تلك القواعد التي تضعها السلطة النقدية للبنوك، وتهدف من خلالها إلى تحقيق مايلي:

- تفاذي خطر تركيز الائتمان على مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين؛
- منع الإضرار بملاءة البنك وضمان ودائع المودعين بتأمين حد أدنى من التغطية الدائمة للقروض الممنوحة بأمواله الخاصة، أي ما يعرف بكفاية رأس المال؛
- إحداث توافق بين عمليات القطاع البنكي والمالي المحلي وملاءمتها مع المعايير المطبقة عالمياً².

¹ نفس المرجع، ص46.

² سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح الجزائر، العدد 14، سنة 2014، ص40.

المطلب الرابع: نظام الانذار المبكر وأساليب فحص الأداء المصرفي

في إطار عصنة أدوات الرقابة المصرفية الاحترافية الجزئية وكذا الكلية، ومن أجل فحص وتقييم الأداء المصرفي، خاصة في القطاع المصرفي، وعلى الصعيد الدولي تم استحداث ما يسمى بنظم الإنذار المبكر EWS التي تحتوي على نظم الإشراف واستخدام النماذج الكمية للتعليق بالمخاطر المصرفية، هذا كله لمواجهة مخاطر التعثر المصرفي وتعزيز الصلابة المصرفية للوقاية من الأزمات والظروف المستقبلية المحيطة بالقطاع المصرفي¹.

كما يشير صندوق النقد الدولي ضمن تقييم صلابة النظام المالي على أن الأداء المصرفي يدخل ضمن منهج الرقابة الاحترافية الجزئية الذي يهدف إلى حماية واستقرار النظام المالي ككل، هذا بمساندة النماذج الإحصائية وخاصة نظم الإنذار المبكر، من خلال اختبار سلوك بعض المؤشرات التي تساعد في غلق نافذة الأزمة؛

1. التعريف بنظام الإنذار المبكر EWS:

هو عبارة عن أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض البنك لأزمة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل حدوث الأزمة لاتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة²؛

وبصيغة أخرى، هو نظام يقوم على دراسة احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات الاقتصادية، خلال فترة محددة تسمى نافذة الأزمة، ويتم اختبار وتحليل هذه المؤشرات وفق منهجيات إحصائية مختلفة، حيث يمكن التمييز بين أربعة أنواع من هذه النظم³:

- النظم الإشرافية الخاصة بإعطاء تقديرات للبنوك وأشهرها نظام Camels؛
- نظام تحليل النسب المالية يقوم على مجموعة من المتغيرات؛
- نظام التقييم الشامل لمخاطر البنك؛
- النماذج الإحصائية التي تحاول اكتشاف المخاطر التي تؤدي إلى ظروف مستقبلية معاكسة لما يرغبه البنك.

¹Nikolaos I. Papanikolaou, A dual early warning model of bank distress, Economics Letters Volume 162, January 2018, Pages 129

²هزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

³سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي - تجارب دول عربية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 102-103.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

2. الرقابة المصرفية وتشخيص الأداء المصرفي:

- يعرف تقييم الأداء في البنوك على أنه الطريقة الدورية للوصول إلى الصورة الواقعية عن طريق مقارنة المؤشرات والنسب المالية المحققة مع تلك المؤشرات المستهدفة خلال مدة زمنية معينة¹؛
- وبصيغة أخرى فهو مجموعة من الإجراءات والنسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي أقيمت الوحدة الاقتصادية من أجلها²؛
- ويشير صندوق النقد الدولي ضمن تقييم صلابة النظام المالي على أن الأداء المصرفي يدخل ضمن منهج الرقابة الاحترازية الجزئية الذي يهدف إلى حماية واستقرار النظام المالي ككل³؛
- كما يركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف...⁴ وبالتالي فهو قريب من تعريف المردودية التي: "تعرف بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي، كما تعتبر أفضل المعايير للحكم على أداء المؤسسة..."
- وتقييم الأداء هو عملية التأكد والتحقق من أن الموارد المتاحة للمصرف قد استخدمت بشكل كفاء وفعال، ويركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف⁵.

3. مهام الرقابة، الإشراف وتشخيص الأداء المصرفي:

تقع مهمة الإشراف على المصارف وبشكل أساسي على عاتق المصرف المركزي، وذلك بغية تحقيق الأهداف المرجوة التالية⁶:

- الحرص على الحفاظ على حقوق المودعين جنبا إلى ضمان سلامة المصارف؛
- تقييم أصول المصارف والمؤسسات المالية؛
- تحديد ودراسة الصعوبات التي تواجه المصارف

¹حميد جاسم وآخرون، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1979، ص250.

²Williams, M.R, **Performance apprise in managemement**, Heinmann, London, 1975, P :69.

³IBR- World B- IMF, Ibid, P :38.

⁴طاهر منصور حسن شحدة، استراتيجية التنوع والأداء المالي، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 02، 2003، ص296.

⁵طاهر منصور حسن شحدة، نفس المرجع، ص292.

⁶بوهريرة عباس، حمزة عمي سعيد، دور نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB في تقييم الأداء المصرفي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 15، الجزائر، 2019، ص30.

المبحث الثاني: الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر للحد من التعثر المصرفي

على العموم سنتطرق في هذا المبحث إلى أربع مطالب تبيّن الأساليب الحديثة في الحد أو التقليل من مخاطر التعثر المصرفي خاصّة التي تدخل في إطار الرقابة الاحترازية بشقيها الجزئي والكلبي وكذا إدراج الآليات والاستراتيجيات المستخدمة لمتابعة واستتصال مخاطر التعثر المصرفي إضافة إلى تحليل أهم نظم الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية في الجزائر، مع التركيز على شرح نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB المطور والحديد؛

المطلب الأول: مؤشرات وقواعد الرقابة الاحترازية الكلية (متغيرات الاقتصاد الكلي)

يرتبط الجهاز المصرفي بمجمل النشاط الاقتصادي في أي دولة، حيث نجد أن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسبب في حدوث الأزمات المصرفية، لذلك وجب على السلطات المالية والمصرفية مراقبة هذه المتغيرات خاصّة تلك التي تتعلق بتهرب رؤوس الأموال وتغيرات سعر الصرف، إضافة إلى سياسات الإقراض التي قد تتأثر بمعدلات التضخم... إلخ، وبالتالي فإن مؤشرات وقواعد الحيطه والحذر الكلية ظهرت عقب الأزمة المالية العالمية، التي كان سببها التطورات السلبية لمتغيرات الاقتصاد الكلي والتي ساهمت بشكل كبير في حدوث الأزمة، هذه القواعد التي تعتمد على مجموعة المتغيرات الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي من خلال مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من حالات عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث. وعلى العموم يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات والأدوات من خلال شرح باختصار النقاط التالية¹:

أولاً: متغيرات الاقتصاد الكلي كأسلوب من أدوات الرقابة الاحترازية الكلية

- **النمو الاقتصادي:** وتتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ أنّ انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الدين ويؤدي إلى رفع مخاطر الائتمان؛
- **ميزان المدفوعات:** يعدّ ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشراً على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف ممّا يؤثر سلباً على النظام المالي، كما تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في المعاملات التجارية كان سبباً رئيسياً في الأزمات في الكثير من البلدان خاصّة التي تتصف صادراتها بالتركيز على سلع محدودة مثل النفط؛
- **التضخم:** إنّ التذبذب في معدلات التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك راجع لارتباط معدلات التضخم بشكل مباشر مع مستوى الأسعار وأسعار الفائدة، كما أن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية؛
- **سعر الصرف:** يعدّ التذبذب في معدّل سعر الصرف مخطر بحدّ ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، وبشكل عام فإن هذا الارتفاع يمكن أن يتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية، بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية.

¹ البنك المركزي العراقي، مؤشرات الحيطه الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، التقرير الاقتصادي السنوي، 2011، ص06.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

ثانيا: نظام التأمين على الودائع

ظهر هذا النظام بعد تزايد حدوث الأزمات والخسائر الوخيمة الناجمة عنها، ممّا استدعت ضرورة إيجاد حلول للمحافظة على كل أو جزء من أموال الودعين ومنح الثقة في العمل المصرفي؛

• تعريف نظام التأمين على الودائع:

يسمح هذا النظام بتعويض العملاء والمساهمين نسبيا أو كليا وفقا في حالات إعسار أو تعثر المصرف، وهذا بموجب العقد الذي كان بين البنك وصندوق ضمان الودائع، حسب اشتراكات البنك في الصندوق، أي أن نظام التأمين على الودائع يقوم على التعاون والتكافل والتشارك بين وحدات القطاع المصرفي في حالات الإفلاس وتزعزع استقرار النظام المصرفي ممّا يعزز الثقة لدى الودعين، كما يهدف إلى حماية أموال الودعين وتجنب حدوث زعر مالي بينهم، وكذا الحفاظ على سلامة وصلابة البنوك واستقرارها؛

• تفعيل أنظمة التأمين على الودائع: إنّ تفعيل نظام التأمين على الودائع في أي دولة يستوجب:

- أ. العضوية: العضوية في هذا النظام تختلف من دولة لأخرى بين إجبارية واختيارية؛
- ب. أنواع الودائع التي يتم تأمينها: في هذه الحالة يمكن تحديد نوع الودائع من حيث العملة، فهناك بعض الدول تغطي أنظمة التأمين بها جميع أنواع الودائع بشتى العملات مثل تركيا وبعض دول الشرق الأوسط ولبنان، ويوجد دول أخرى تغطي فقط بالعملة المحلية؛
- ت. مصادر التمويل: توجد أنظمة تمويل خدماتها عن طريق تسديد البنوك لأقساط التأمين، وتوجد أنظمة أخرى تمويل عن طريق البنوك بالمساهمة فقط عند حدوث تعثر؛

ثالثا: إختبارات الإجهاد والتحمل "الضغط" المالي STRESS TEST:

أصبحت إختبارات الإجهاد المالي التي تعتمد على سناريوهات الأزمات المفتعلة (أي وضع المصرف في ظروف سيئة ضمن نظام المحاكاة) من الوسائل والأساليب الحديثة المستعملة في إدارة المخاطر التي تعتمد عليها البنوك وهيئات الرقابة والإشراف المصرفي، بهدف توفير صورة عن الوضعية التي سوف تكون عليها البنوك أو البنك تحت ظروف معينة وسناريوهات وأزمات مختلفة¹، من أجل التعرف على المخاطر التي قد تواجه هذه البنوك، ممّا يساهم في وضع سياسات تحوطية تمكن من تجاوز هذه المخاطر الناتجة، ونظرا لكون القطاع المصرفي في مختلف الدول خاصة الدول النامية يمثل النظام المالي وهو الأكثر ارتباطا بالقطاعات الأخرى، وبالتالي فإن تحليل أوضاع

¹بوهريرة عباس، المقاربات الحديثة لتشخيص الصلابة المصرفية في الجزائر - إختبارات الاجهاد المالي نموذجاً-، الملتقى الوطني حول "استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية"، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، الجزائر، 28 أبريل 2019، ص 03.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

الاستقرار المالي يتطلب إجراء اختبارات وتنبؤات للآثار المحتملة لتطورات الاقتصاد الكلي على القطاع المالي، حيث ولأداء اختبارات الضغط تم اقتراح نهجين أساسيين هما البيانات التاريخية والرؤية الاقتصادية¹.

المطلب الثاني: مؤشرات وقواعد الرقابة الاحترازية الجزئية

ظهرت جليا خاصة وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عدّة أساليب ونماذج تم تفعيلها وإرساء دورها في التنبؤ والتحوط من التعثرات المصرفية نذكر من بينها وأشهرها²:

تعتمد على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية والتي تعرف على العموم بإطار (*CAMELS)، والذي يغطي كل من ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، السيولة L، درجة الحساسية لمخطر السوق S، يضاف إلى هذه المعايير التي تدخل ضمن نظم الإنذار على المستوى الجزئي، مؤشرات ونسب مالية حديثة وتقليدية التي من بينها "المؤشرات الدنيا" الأحد عشر التي جاء بها صندوق النقد الدولي FMI، إضافة إلى عدّة نماذج أخرى التي تعمل على تحليل وتقييم السلامة والصلابة المصرفية مثل نموذج orap ونموذج patrol الإيطالي، ونموذج بنك فرنسا ونموذج ألتمان... إلخ، وعلى العموم يمكن حصر جميع مؤشرات وقواعد ونظم الرقابة الاحترازية المعتمدة في تسيير عمل المصارف إلى قواعد رقابة احترازية على المستوى الجزئي كما يلي:

أولاً: أهم المؤشرات التي تمثل المعايير الاحترازية

1. معدلات تقسيم الخطر:

وهي المعدلات التي يهدف تطبيقها إلى تفادي تركّز الخطر على زبون واحد (عميل مقترض)، حيث أنه في حالة إفسار هذا العميل سيصبح البنك في وضعية مالية صعبة جدا، أو على مجموعة قليلة من المستفيدين، وأهم هذه المعدلات المطبقة في هذا المجال:

أ. أي ائتمان ممنوح لنفس المقترض أو العميل (شخص طبيعي أو معنوي) يجب ألا يتجاوز 25% من الأموال الخاصة للبنك المقترض، وبعض التنظيمات في بعض الدول ترفع هذا الحد إلى 30%، والائتمان تحسب درجة خطورته بالترجيح كما هو في نسبة بازل؛

ب. يجب ألا يتجاوز مجموع الأخطار (الائتمان والتعهدات) للعملاء الذين يتجاوز حجم مخاطرهم 15% من الرأسمال الخاص للبنك ويقل طبعاً عن 25% (وهناك بعض التنظيمات تجعل بدايتها من 10% من الأموال

¹النخلاي، سعد عبد الكريم، عبد الله علي، اختبارات الضغط والاستقرار المالي للبنوك، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2019، ص93.

²حمي حورية، استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية -دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال للجزائر للفترة 2011-2014، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 02، العدد 04، جوان 2017، ص883.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

الخاصة للبنك)، يجب ألا يتجاوز 8 مرات حجم الأموال الخاصة لهذا البنك مهما كانت هذه التعهدات على شخص واحد أو مجموعة أشخاص

2. معدلات تغطية الخطر:

وهي المعدلات التي تتعلق خاصة بكفاية رأس المال وأهمها:

أ. أن تكون الأموال الخاصة للبنك مضافاً إليها موارده المالية طويلة الأجل (أي أكثر من 05 سنوات) إلى استخداماته طويلة الأجل أكبر من 60%، حسب العلاقة التالية: الأموال الخاصة + موارد لأكثر من 5 سنوات / الاستخدامات أكثر من 5 سنوات < 60%؛

ب. أن تكون نسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أصوله وتعهداته المرجحة بأوزان المخاطرة تساوي على الأقل 8%، وهي نسبة عالمية تعرف بنسبة بازل، أي: الأموال الخاصة للبنك / مج أصوله وتعهداته بطريقة مرجحة الخطر $\leq 8\%$.

وقد عرف تحديد مكونات نسبة بازل عدّة تعديلات، تعكس تطورات اتفاقيات بازل طيلة أكثر من عقدين من الزمن¹.

ثانياً: أهم النماذج الرائدة في التقيط المصرفي والأزمات المالية

اهتمت الكثير من الدول، خاصة في الآونة الأخيرة وبعد حدوث عدّة أزمات مسّت بعض أو جلّ القطاعات المصرفية وبالتالي الاقتصاد الكلي للدولة، ممّا أدّى إلى استحداث عدّة نظم للرقابة المصرفية تهتم بمجال الفحص والرقابة الداخلية وتقييم الأداء، هذا في إطار تعزيز الصلابة المالية والمصرفية، من خلال تصميم وبناء نماذج وأساليب للتنبؤ بالمخاطر، تهدف إلى إرساء مبادئ الاستقرار المصرفي بالاعتماد على نظم الإنذار المبكر (الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية)، كما هو موضح في الجدول أدناه، منها ما هي أنظمة إنذار مبكر ونماذج للقياس، ومنها ما هو أسلوب تقيط وتقييم للأداء (أنظر الملحق رقم 01)

1. نموذج التصنيف وفق المراتب Camels (على المستوى الجزئي):

ولعل من أشهرها وأكثرها استخداماً نموذج camels الذي يعرف بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه²، حيث يعدّ أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، بدأ استخدامه عام 1979³، كما يعدّ من أهم المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر، كما

¹ سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص41.

² يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور، أثر جودة الضمانات في إدارة أساليب التعثر المصرفي دراسة تطبيقية للجهاز المصرفي السوداني، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان، العدد الأول، 2012، ص69.

³ يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص205.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

يقوم نموذج camels بتقييم المركز المالي للمصرف وكشف نقاط القوة والضعف وتصنيف المصرف عن طريق إعطائه علامة من 1 إلى 1.5¹

ثالثا: بعض المؤشرات المعتمدة في تقييم الأداء المصرفي (أسلوب النسب المالية):

تعتمد جل المصارف على الأساليب التقليدية للتحليل المالي، وهذا مراعاة لسهولة قراءة نتائجها والسرعة في جمع بياناتها خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية للمصارف، مما يساهم في استخدام أحد أساليب التحليل المالي التي تعتمد على تحليل النسب المالية والهيكل وكذا نسب الربحية التي تبين مدى استقلالية المصرف وقدرته على مواجهة التزاماته وبالتالي مواجهة الصدمات الخارجية، هذا الموازنة مع امكانية اعتماد مؤشرات الصلابة المالية الموضوعية من طرف صندوق النقد الدولي سنة 2006، كما هو موضح في النقاط الثلاث التالية:

1. التحليل المالي كأسلوب لتقييم الأداء (مؤشرات التوازن المالي)

يهدف التحليل المالي للمؤسسة إلى معرفة مركزها المالي، أي دراسة المعطيات المتعلقة بالوضع المالي لها ومدى توازنه وكفاءته، للتعرف على نقاط القوة والضعف بالنسبة للمؤسسة من الناحية المالية، وذلك الاعتماد على عدّة مؤشرات ونسب مالية تساعد على تقييم أداء وتشخيص وضع المؤسسة، نشرح باختصار بعض هذه المؤشرات:

أ. رأس المال العامل (FR): رأس المال العامل هو هامش أمان فهو يتوافق مع الخسارة التي من خلالها المؤسسة تضطر إلى بيع جزء من تسيّتها أو تلجأ إلى الاقتراض، ويتم حسابه وفق المعادلات التالية²:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل} &= \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة}. \\ &= (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الأجل}) - \text{الأصول الثابتة}. \\ &= \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

ب. الاحتياج في رأس المال العامل (BRF): يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا يستطيع البنك مواجهة ديونه والتزاماته المترتبة عن النشاط، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يطلق عليه بالاحتياج في رأس المال العامل ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$(\text{القروض المصرفية} - \text{أ.ق.د.}) - (\text{الجاهزة القيم} - \text{المتداولة الأصول}) = \text{العامل المال رأس في الاحتياج}$$

¹International monetaryfund, **Algeriafinancial system stabilityassessment**, IMF country report No,14/161, June 2014, P :20.

²Laurence le gallo, **analyse financier**, Article de l'entreprise, DUT GEA, 2eme année option PMO, n°236,p12.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

ت. الخزينة (T): تعبر الخزينة على أنها عبارة عن مجموعة الأموال التي يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيها في دورة الاستغلال وهي تشمل صافي القيمة الجاهزة، أي ما هو متوفر فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الخبزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}.$$
$$= \text{الاستخدامات} - \text{الموارد}.$$

ث. المردودية: تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي، كما تعتبر أفضل المعايير للحكم على أداء المؤسسة.

• المردودية الاقتصادية (RE): وهي المردودية التي تقيس الأداء الاقتصادي للمؤسسة في استعمال أموالها، وتقيس مدى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، حيث تحسب وفق القاعدة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

• المردودية المالية (RF): تمثل هذه العلاقة مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من رفع أموالها الخاصة، وعلعكس ما سبق هذه المردودية تأخذ بالاعتبار الهيكل المالي للمؤسسة. وهي تحسب وفق القاعدة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

2. محاكاة النسب المالية بتقييم وفحص الأداء المصرفي:

وهو أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا في الاستخدام خاصة ضمن الأساليب التقليدية نظرا لسهولة وقراءة نتائجه، وهو التحليل الذي يعكس الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام نسب، وتمثل هذه النسب العلاقة بين قيمتين هامتين في الهيكل المالي للمؤسسة، وهناك عدد كبير من النسب، يمكن الاقتصار على أهمها والتي تدخل ضمن النسب الهيكلية التي تبين مدى استقلالية أو مديونية المؤسسة؛

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

الجدول رقم: (1-1) يوضح بعض النسب المالية

النسبة	العلاقة	الأثر
1. نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	تبيّن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة، يجب أن تكون أكبر من الـ 1 لأنها تدل على وجود رأس مال عامل أي هامش أمان؛
2. نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	تبين مدى استقلالية المؤسسة ومن الأحسن أن تكون أكبر من الـ 1؛
3. نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	تبين مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة والنسبة النموذجية تكون بين الـ 1 و 2؛
4. نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الأصول	تبين مدى ضمان أموال المؤسسة الموجودة على شكل أصول للوفاء بديونها في حالة افلاسها وتصفيتها، يستحسن أن تكون = 0.5؛
5. نسب الملاءة العامة	مجموع الأصول / مجموع الديون	
6. نسب سيولة الأصول	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	تبين مدى امكانية تحول الأصول إلى سيولة بسرعة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 فإن وضع المؤسسة جيد؛
7. نسب السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	تشبه نسبة التمويل الدائم لأنها تدل على وجود هامش أمان أكبر من الـ 1؛
8. نسب السيولة لمختصرة	قيم غير جاهزة + قيم جاهزة / د.ق.أ	تسمى أيضا نسبة سيولة الخزينة العامة، تقيس مدى تغطية الحقوق للديون قصيرة الأجل، تتراوح نسبتها بين 0.3 و 0.5.

المصدر: سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 60-65.

3. مؤشرات الصلابة والسلامة المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي FMI:

بغية إيجاد مؤشرات لقياس السلامة والصلابة في المؤسسات المصرفية قام صندوق النقد الدولي بوضع أربعة وعشرون مؤشرا مقسما إلى ثلاث محاور تعتمد في المحور الأول على الأموال الخاصة تحتوي تسع (09) مؤشرات، أما الثانية تعتمد على أصول المصرف تتضمن إحدى عشر (11) مؤشرا، والباقي أربعة (04) مؤشرات تدخل في إطار إيرادات ونتائج المصرف، كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم: (2-1) مؤشرات الصلابة المالية لصندوق النقد الدولي

مؤشرات الأموال الخاصة:	مؤشرات الأصول:
1. الأموال الخاصة/ الأصول المرجحة بالمخاطر.	1. الأصول السائلة / إجمالي الأصول (معدل سيولة الأصول).
2. الأموال الخاصة القاعدية / الأصول المرجحة بالمخاطر.	2. الأصول السائلة / الخصوم الجارية قصيرة الأجل.
3. الأموال الخاصة / مجموع الأصول.	3. ودائع العملاء / إجمالي القروض
4. مخصصات القروض المتعثرة / الأموال الخاصة القاعدية.	4. عائد الأصول (صافي الدخل / الأصول القاعدية)
5. صافي الأرباح / متوسط حقوق المساهمين القاعدية.	5. القروض المتعثرة / إجمالي القروض.
6. المخاطر الكبرى / الأموال الخاصة.	6. التوزيعات القطاعية للقروض / إجمالي القروض
7. حركة العملات الأجنبية / الأموال الخاصة القاعدية.	7. القروض العقارية / إجمالي القروض.
8. إجمالي الأصول أو الخصوم من المشتقات المالية / الأموال	8. القروض العقارية التجارية / إجمالي القروض.
9. الأصول في شكل مشتقات مالية / الأموال الخاصة.	9. التوزيع القطاعي للقروض / إجمالي القروض .
	10. القروض بالعملة الأجنبية / إجمالي القروض.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

11. الخصوم بالعملة الأجنبية / اجمالي الخصوم.	
	مؤشرات الإيرادات والتكاليف
	1. هامش الفائدة / صافي الدخل
	2. نتيجة الاستغلال / اجمالي الإيرادات.
	3. أعباء خارج الفوائد / الناتج الإجمالي.
	4. مصاريف التشغيل / مصاريف خارج الفوائد.

SOURCE :Indicateurs de solidité financière, guide d'établissement, FMI, 2006, P :76.

رابعاً: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

تعتمد في دراستها على القياس والتحليل الإحصائي لقياس استقرار أو تعثر البنوك، وقد اعتمدت هذه النماذج على التحليل التمييزي الذي يعتبر واسع الاستعمال في المجال المالي كأداة إحصائية تتيح المقارنة بين فترتين أو أكثر من المؤسسات المصرفية، حيث يعتمد على تمييز المؤشرات التي تؤثر على المتغير التابع لتظهر في الأخير معادلة تمييزية يتم من خلالها تصنيف البنك ضمن المؤسسات السليمة أو المتعثرة، ومن بين هذه النماذج نذكر¹:

أ. نموذج بيفر **Beaver**: قام Beaver بأول تجربة سنة 1966 تتمثل في وضع نموذج للتنبؤ، اعتمد في ذلك على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة، حيث أجرى دراسة على عينة من 79 شركة فاشلة و79 شركة ناجحة خلال الفترة ما بين 1945-1964 والمعيار الأساسي الذي يقيس عليه هو إما إفلاس الشركة أو عدم قدرتها على السداد، وبالتالي اعتمد في بناء هذا النموذج على نسبة واحدة من مجموع النسب المتاحة ليتم في الأخير تبيان تعرض المؤسسة للتعثر، ومن أهم هذه النسب²:

- نسبة التدفق النقدي / مج الديون؛

- نسبة مصاريف التشغيل / إيرادات النشاط.

من خلال هذه النسب يتم اختبار مدى ارتباط كل نسبة بقدرة المنشأة على الاستمرار؛

ب. نموذج ألتمان **Altman**: بنفس طريقة بيفر انطلق ألتمان لبناء نموذج آخر له نفس الهدف، قام ألتمان باختيار عينة تتكون من 33 مؤسسة ناجحة وأخرى بنفس العدد فاشلة، واستطاع أن يميّز بين المؤسسة الناجحة والفاشلة، وأثبت هذا النموذج قدرته على التنبؤ باستمرارية المنشأة من عدمها (تعثرها)، حيث يتكون هذا النموذج من أربع نسب مالية وتم تطويره إلى أن وصل ما يقارب استعمال 30 نسبة مالية، حيث أن Z :

$$Z = 6.5 x_1 + 3.26 x_2 + 1.05 x_3 + 6.72 x_4.$$

¹بريش السعيد، فتحة أميرة، إدارة المخاطر المالية كآلية لتحقيق أهداف المؤسسة وحمايتها من الفشل المالي، الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العلمية، 07 و08 ديسمبر 2016، جامعة الطارف، ص14.

²نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 141.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

- X1: صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول؛
- X2: الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول؛
- X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول؛
- X4: القيمة الدفترية للدين / إجمالي الخصوم.

ت. نموذج كونان وهولدر 1979: لبناء هذا النموذج تم اختيار عينة الدراسة تتكون من 95 مؤسسة عاجزة و95 مؤسسة سليمة، حيث سمح النموذج بالتنبؤ بفشل هذه المؤسسات بنسبة عالية قدرها 75% ما يمكن من معرفة تدهور الوضعية المالية للمؤسسة وإجراء التصحيحات اللائمة في وقتها، ويمكن عرض هذا النموذج كما يلي:

$$Z = 0.24 x1 + 0.22 x2 + 0.16x3 - 0.84 x4 - 0.10 x5.$$

- X1: الفائض الإجمالي للإستغلال / مج الديون؛
- X2: الأموال الدائمة / مج الميزانية؛
- X3: القيم المتحققة والنقدية / مج الميزانية؛
- X4: المصاريف المالية / رقم الأعمال خارج الرسم؛
- X5: مصاريف التشغيل / القيمة المضافة.

ث. نموذج كيدا Kida: وفقا لهذا النموذج يمكن إقرار أن المؤسسة بوضعية جيّدة إذا كانت قيمة مؤشر التعثر موجبة والعكس كذلك، حيث أن Z تحسب كما يلي:

$$Z = 1.042 x1 + 0.42 x2 + 0.42 x3 + 0.463 x4 + 0.271 x5.$$

ج. أسلوب z.score للتقريب والتنبؤ المصرفي: لحساب استقرار المؤسسات المصرفية على المستوى الجزئي أو الفردي يتم استعمال طريقة بسيطة هي Z.SCORE، حيث تعتبر هذه الدالة الطريقة الأكثر استعمالا لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الاحترافي الجزئي، حيث تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال إعسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمة الدالة، والمقصود هنا بالإعسار أو التعثر، قيمة أصول البنك أقل من خصومه أو ديونه؛

وتستعمل طريقة Z.SCORE لقياس السلامة المصرفية لمختلف المؤسسات المالية، ذلك لأنها تركز على مخاطر عدم الملاءة المالية أي لجؤ البنك إلى استنزاف رأس ماله والاحتياطات، وتحسب قيمة "سكورينغ" بعدة طرق من بينها¹:

(مجموع متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول ROA + معدّل متوسط كفاية رأس المال) / الإنحراف المعياري لمعدل العائد على إجمالي أصول البنك ROA

¹محمد أليفي، أساليب تنبؤية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية معدراة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة حسين بنوعلي، الشلف، الجزائر، 2014 ص

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

المطلب الثالث: آليات واستراتيجيات متابعة مخاطر التعثر المصرفي

لتلافي الأزمات ومعالجة مشاكل التعثر المصرفي، توصلت الدراسات إلى عدّة حلول قد تساهم في اجتناب أو التقليل من مشاكل التعثر المصرفي التي تقع فيها معظم البنوك، ويصعب عليها التحوط منها، فبذلك نجد بعض الحلول التي قد تحلّص المصرف من هذا المخاطر، لكن حسب كل دولة، ومدى العمق المصرفي ومراحل التعثر المصرفي أو العسر والفشل المالي، فمن بينها نجد الإندماجات، ونظم التأمين على الودائع، وإعادة التأهيل للكوادر، مع ضمان وجود شفافية عالية... إلخ¹؛

1. آليات التعامل مع التعثر المصرفي:

- يتطلب التعامل مع التعثر المصرفي شفافية عالية من المصارف ورقابة أكثر من البنوك المركزية؛
- يجب التعامل مع التعثر باعتباره ظاهرة يومية بالمصارف، وبأساليب فنية وبفعل هادئ؛
- إنّ الحلول الأكاديمية لحالات التعثر المصرفي قد تبدو معروفة، الصعوبة تكمن في التنفيذ العملي؛
- التوجه إلى تسهيل الأصول غير المنتجة التي تعاني تعثراً يعدّ أمراً ضرورياً؛
- السمات الرئيسية للأجهزة المصرفية المتحضرة هي المراجعة المستمرة وتطوير آليات الكشف المبكر للأخطاء التي تؤدي للتعثر المصرفي.

2. استراتيجيات مواجهة التعثر المصرفي:

لمواجهة مخاطر التعثر المصرفي يمكن الاعتماد على عدّة استراتيجيات للخروج من هذه الصدمات منها²:

- تحسين الجهاز المصرفي وتطهيره عبر الاندماجات بين المصارف؛
- إعادة تأهيل الكوادر المصرفية القادرة على إدارة الديون والمشروعات المتعثرة؛
- استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر؛
- النظر إلى تسوية أوضاع المصارف على أنّها عمل قومي لأن أصول المصارف المتعثرة تعد بمثابة أصول قومية يجب الحفاظ عليها من خلال طرح مشروع قومي لإدارة التعثر بشفافية؛
- التفكيك العمودي أو إعادة الهندسة المالية*؛
- التفكيك وإعادة التمركز (المناولة)**؛
- التحالفات والشراكات مع شبكات غير بنكية (كالتحالف مع مؤسسة البريد والاتصال).

¹FaouziAbdennour, SihamHouhou, **Un modèle d'alerte précoce de difficultés bancaires pour les pays émergents**, Economie internationale 2008/2 (n° 114), p. 74.

²بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر - المشتقات المالية، الهندسة المالية-، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2013، ص 202.

* تقنية شائعة الاستعمال حديثاً الهدف منها تركيز نشاط البنك في القطاعات والتخصصات الأكثر مردودية.

** أصبح من الممكن اليوم القيام بتفكيك وظائف البنك ومنحها لمعاملين آخرين في إطار ما يسمى بالمناولة، وهذا بهدف تركيز الجهود والامكانيات في القطاعات والمجالات المرهبة.

3. الاجراءات المتبعة للحد من التعثرات المصرفية¹:

- أ. الرقابة: من خلال وضع اجراءات رقابية تضمن عدم الوقوع في التعثر؛
- ب. التنويع: يقصد به تنويع مصادر التمويل والاستثمارات؛
- ت. المشاركة: أي مشاركة أطراف أخرى في تحمل الخسائر الناجمة؛
- ث. النقل والتحويل: توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف آخر؛
- ج. تجنب التعثر: تصميم عمليات لتجنب التعثر والعسر المالي.

المطلب الرابع: تحليل أهم نظم الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية في القطاع المصرفي الجزائري
ارتأينا التطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم نظم وأساليب الرقابة الاحترازية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى قواعد الحيطه والحذر مع النظم الاحترازية على الصعيد الجزئي والكلبي:

أولاً: المؤسسات والأنظمة الرقابية في النظام المصرفي في الجزائر:

1. مجلس النقد والقرض:

يعتبر أعلى هيئة لبنك الجزائر وأعلى سلطة نقدية في الجزائر، وهذا حسب المادة 44 و45 من قانون النقد والقرض، حيث أنه من بين صلاحياته تحديد الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتقسيم المخاطر والسيولة وكذا الملاءة بالإضافة إلى حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية²؛

2. اللجنة المصرفية:

أنشأت لمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، وبمعاينة المخالفات المثبتة، تعتمد اللجنة على أداتين أو أسلوبين الأول الذي يهتم بالرقابة على أساس المستندات والوثائق، أما الثاني يعتمد على الرقابة الميدانية أي الرقابة في عين المكان، ويمكن لها من خلال هاته الرقابتين فرض عقوبات تأديبية حسب درجة المخالفات المثبتة كما هو منصوص في المادة 146 من قانون النقد والقرض؛

ولضمان مراقبة مصرفية عملية ولمسايرة المعايير العالمية للرقابة على أساس المستندات للجنة بازل، تم إدراج طريقة جديدة تستخدم تقنيات الاعلام الآلي لتطوير قاعدة البيانات باعتبارها أداة ذات كفاءة تضاف إلى عملية الرقابة وهذا بانشاء نظام الإنذار المبكر EWS على مستوى بنك الجزائر سنة 2004 والذي يتيح مراقبة ممتازة للجهاز المصرفي ويشمل مجال الرقابة على:

- احترام تقديم التقارير المحاسبية والاحترازية المقدمة من طرف البنوك واحترام المدة القانونية لتقديم التقارير؛

¹سعاد عوف الله، مرجع سبق ذكره، ص102-103.

²حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013-، مرجع سبق ذكره، ص149.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

- التأكد من صحة المعلومات المستلمة ومراقبة مدى مطابقتها ثم معالجتها؛
- استغلال تقارير المراجعين واقتراح اجراءات لتسوية وضعية المؤسسات التي تعاني من الصعوبات؛
- تنبيه اللجنة المصرفية بحالات عدم احترام المعايير الاحترازية من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- وضع مشاريع بخصوص تطوير الرقابة المصرفية.

أما بالنسبة للمراجعة الإشرافية على المستوى الكلي فتهتم بتجميع المعلومات المحاسبية والاحترازية للمؤسسات الائتمانية، ووضع مؤشرات الصلابة المالية، وقد عمل بنك الجزائر على تطوير هذه الآلية لتعطيه صورة واضحة عن الوضعية الحالية للمؤسسات والتنبؤ باحتمال تعثرها ومدى التزامها بتطبيق المعايير الاحترازية، وبالتالي فإن هذه الخطوة تعتبر مساهمة لمقررات لجنة بازل التي دعت إلى إعداد نماذج الإنذار المبكر وإجراء اختبارات القدرة على التحمل لمعرفة مدى قدرة البنوك على تحمل الصدمات غير المتوقعة¹.

في إطار الرقابة في عين المكان أي الميدانية تبنى بنك الجزائر ابتداء من 2001 عمليات نظامية للرقابة متكاملة ميدانية وعلى أساس المستندات، تعمل على ضمان تنظيم جيد للرقابة واحترام القواعد المهنية، حيث تمكن من ضمان قانونية العمليات المنفذة من طرف البنك والتأكد من المعلومات المصرح بها لبنك الجزائر، كما تمكن هذه الرقابة الميدانية من تحديد نقاط القوة والضعف في تسيير البنك والمؤسسة المالية، ليتم تقديم التوصيات والاقتراحات الضرورية الكفيلة بتصحيح النقائص والأخطاء المسجلة.

إن تبني الرقابة الميدانية جاء مكتملا للنقائص الممكن أن تنجم في الرقابة على الوثائق، مما دعى بنك الجزائر إلى انتهاجها نظرا لكونها تتمتع بالسرعة والموثوقية كونها تقف على العمليات البنكية في عين المكان ومن دون إخطار، تمكن هذه الطريقة الرقابية بنك الجزائر من الاطلاع على كيفية الرقابة ومدى احترام المعايير الاحترازية وتعليمات لجنة الرقابة المصرفية، فالزيارات المفاجئة للبنوك من طرف اللجنة المصرفية يمكنها من اكتشاف مواطن العجز في الرقابة والوقوف على التجاوزات التي يمكن أن تصدر من عمال البنك، هذه الزيارات تجعل مسيري البنوك أكثر حرصا على تنفيذ الإجراءات الرقابية والحد من الإفراط في المخاطر.

3. نظام التأمين على الودائع:

لم يعطي القانون 10/90 اهتماما كبيرا إلى هذا الجانب وكذا تم الإشارة إلى هذا النظام في القانون 04/97 دون إعطاء أولوية، حيث كان من خصائص القانون 10/90 في هذا المجال أنه يلتزم كل بنك بدفع قسط ضمان سنوي قدره 2% على الأكثر من مبلغ ودائعه، كما جاء القانون 04/97 بعد أزمة النمر الآسيوية ليقوي من صلابة النظام المصرفي الجزائري وأضاف بعض التعديلات للقانون 10/90؛

نفس المرجع، ص 153-155.¹

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

بعد أزمة الخليفة والبنك الصناعي، صدر القانون 04/03 في 04 مارس 2004 ليعزز من قانون أو نظام ضمان الودائع تقوم بتسييره شركة مساهمة تدعى " صندوق ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه البنوك بنسبة 1% من اجمالي ودائعها نهاية كل سنة وفق ما تنص عليه المادة 118 من الأمر رقم 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، وقد حدّد هذا القانون الحد الأقصى لمبلغ تعويض كل مودع بـ 600.000 د.ج¹.

يندرج مهام مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية في مجال التنظيم والرقابة والاشراف على النشاطات المصرفية ضمن الهدف الأساسي المتمثل في تحصيل المصارف والمؤسسات المالية ضد كل المخاطر الكبيرة والحفاظ على صلابتها، كما عرف الاطار التنظيمي الاحترازي عدّة تطورات مهمّة منذ سنة 2010 عقب اصدار الأمر رقم 04/10 مع هدف جعل التدابير الاحترازية مطابقة للممارسات الدولية، خاصة التي تنص عليها لجنة بازل.

4. إقامة نظام رقابة مصرفي جزائري (المشروع المعلوماتي SYNOBA):

يتضمّن نظام الرقابة المصرفي المطبق من طرف بنك الجزائر رقابة على أساس المستندات ورقابة بعين المكان، حيث يستخدم أسلوب الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية، والتي تمارس من طرف هيئة المراقبة العامة على النظام المصرفي، يكمن دورها في تحقيق أشغال تجميع المعلومات المحاسبية والاحترازية المتضمنة في التقارير التنظيمية، تسمّى قاعدة المعطيات التي يتم تجميعها وتمحيصها وتدقيقها بـ: "بطاقة تحليل المخاطر" « Fiche analyse de risque » حيث تستعمل في أشغال تحليل الوضعية المالية للنظام المصرفي خاصة تلك المتعلقة بالمؤشرات الإجمالية للصلابة المالية ومحاكاة سيناريوهات اختبار الإجهاد، كما انطلق بنك الجزائر في أعمال عصرنة وتصميم نصوص تنظيمية تتلاءم مع المتطلبات الاحترازية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية بموجب المقاييس المنصوص عليها في لجنة بازل "2" و"3" بما يتوافق مع المعايير المحدّدة وفقا للمبادئ الـ 29 للجنة بازل من أجل رقابة مصرفية فعالة، وعلى إثر هذه الإجراءات والتدابير المتعلقة بعمليات الإشراف والرقابة المصرفية قام بنك الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والخزينة الأمريكية بإقامة مشروع SYNOBA الذي يتضمن نظامين الأول نظام تنقيط مصرفي جزائري مطوّر يحاكي نموذج CAMELS ويدخل ضمن معايير الرقابة الاحترازية الجزئية باعتماده على نظام الرقابة بعين المكان، والثاني برنامج اختبار الضغط STRESS TEST الذي يدخل ضمن معايير الرقابة الاحترازية على المستوى الكلي باعتماده على نظام الرقابة على أساس المستندات؛

¹بوهريّة عباس، الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المصرفي الجزائري، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 189.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

1.4. نظام التنقيط المصرفي الجزائري « SNB »:

لإدارة مخاطر التعثر المصرفي وفي إطار مواصلة إقامة نظام التنقيط المصرفي الجزائري شرع بنك الجزائر في سنة 2011 من خلال إنشاء لجنة مكلفة بتسيير وتتبع مشروع SYNOBA باستحداث هذا النظام الاحترازي الجديد ومحاكاة المعايير الدولية للرقابة والإشراف المصرفي¹.

أ. تعريف نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB: يعد نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB طريقة إشراف موحدة جديدة، مستوحاة من طريقة CAMELS ومن أحسن الممارسات الدولية، يدخل ضمن متطلبات الرقابة الاحترازية الجزئية باعتماده على أساليب الرقابة في عين المكان، تمّ استحداثه سنة 2011 بمساعدة تقنية للخرينة الأمريكية والبنك الدولي بهدف مقارنة أشغال الإشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية التي تنص عليها لجنة بازل، يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة من 1 إلى 5، بفضل مقارنته التنبؤية للمخاطر حيث يسمح هذا النظام²:

- رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة الصعوبات التي قد تعرفها مؤسسة مالية؛
- تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والاستعمال العقلاني لموارد الإشراف؛
- استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.

ب. مكونات نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB: ولتحقيق الهدف الرئيسي لهذا النظام الذي يتمثل في المقارنة التنبؤية للمخاطر وقياس مؤشرات ملاءة وأداء المصارف، يتطلب إجراء التحليل وحساب المؤشرات التالية³:

- كفاية رأس المال (Capital adequacy): تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمة اتجاه أية خسائر مستقبلية، وتعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي، حيث يعتمد في حسابها على عدّة مؤشرات ونسب نوجز بعضها في مايلي:

- ✓ نسبة الملاءة
- ✓ رأس المال القاعدي / الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- ✓ تغطية رأس المال الأساسي / إجمالي أصول البنك

¹ بوهريرة عباس، تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB في تشخيص الصلابة المالية للمصارف الجزائرية - حالة CPA و SGA، مجلة الإمتياز، المجلد 03، العدد 02 (202)، ص 76.

² <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf>, P133

³ عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفي، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية - حالة بنك (AGB-CPA)، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07، ديسمبر 2017، ص 111.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

إضافة إلى نسب توزيع المخاطر يجب أن تكون على الأقل 25% بينما الالتزامات خارج الميزانية ينبغي أن تتجاوز الـ15% وأن تكون على الأقل بنفس هذه النسبة مقارنة بمستوى "FPN".

- **جودة الأصول (Assets):** تعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، فحيازة أصول جيّدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل للسيولة، كما يمكن تصنيفها وفقا لعدّة مؤشرات تتمثل أشهرها في:

- ✓ إجمالي القروض إلى إجمالي أصول البنك
- ✓ الحقوق إلى الالتزامات وديون العملاء
- ✓ الإلتزامات والديون إلى إجمالي الحقوق
- ✓ مخصصات التسوية إلى الأصول
- ✓ التزامات خارج الميزانية إلى الحقوق خ الميزانية
- ✓ أصول أخرى إلى إجمالي الأصول

- **الإدارة (Management):** تعتبر الإدارة عنصر أساسي لنجاح البنك في تحقيق أهدافه وذلك من خلال التسيير الحسن لنشاط البنك وتحقيق الربحية المتوافقة مع عنصري السيولة والأمان، حيث يعتد في حساب وتصنيف هذا المؤشر بالرغم من صعوبة قياس عنصر الإدارة إلاّ وأنه بالإمكان الإعتماد على تحليل وقراءة تقارير المدقق الداخلي ومحافظ الحسابات الخارجي، إضافة إلى دراسة تطور وتغير هامش الربح السنوي المحقق على أن يتجاوز التغير نسبة الـ15%

- **الربحية (Earning):** يسعى البنك من خلال نشاطه إلى تحقيق الربحية وهو عبارة عن هدف من أهدافه، حيث يتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة بداية، وكذلك لتصنيف هذا المؤشر الأساسي يمكن تحليل نسبة **(النتيجة المصرفية إلى إجمالي أعباء البنك)**، (العائد المحقق من القروض الممنوحة) إضافة إلى تكلفة الودائع أي (الفوائد الممنوحة)؛

- **السيولة (Liquidity):** عنصر السيولة يعتبر مهمًا من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، لذلك لا بدّ من دراسة جميع المؤشرات التي تقيس هذا المعيار، ويمكن حساب وتصنيف هذا المؤشر أساسا بالاعتماد على إجمالي الودائع إلى القروض الممنوحة للعملاء.

وللتطرق إلى كيفية حساب وتصنيف كل عنصر من هذه المؤشرات (أنظر الملحق رقم 02).

ت. خصائص ومميزات نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB:

- توحيد أسلوب تصنيف البنوك وكتابة تقارير التفتيش؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة مراتب وبنود أساسية؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي في التقارير.

2.4. نظام القدرة على تحمّل الضغوط « Stress testing »:

تمحورت أعمال تطوير أدوات الرقابة والإشراف المصرفي في الجزائر بالمساعدة التقنية للبنك الدولي، حول تطوير نظام متكامل وديناميكي لاختبار القدرة على تحمّل الضغوط الذي يخضع في عمله إلى نظم الرقابة الاحترازية الكلية بواسطة آليات الرقابة المستندية مع الاعتماد في الجزائر التقرير الدوري التقييمي RPE والتقرير الكمي الموحد RQN الذي تعدّه هيئة الرقابة المكلفة من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة، كما تجدر الإشارة أنّ مصالح بنك الجزائر قد أجرت عدّة تمارين لاختبار الإجهاد المالي قصد تقييم متانة وقدرة النظام المصرفي الجزائري على المقاومة، وذلك باستخدام منهجية طوّرها صندوق النقد الدولي ابتداء من سبتمبر 2012، باشر بنك الجزائر بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي في مشروع جديد يتضمّن منهجية جديدة لاختبار القدرة على تحمّل الصدمات، تركز هذه المنهجية على نظام توقعات مالية واختبار إجهاد على المستوى الكلي، وتندرج في منظور ديناميكي يسمح بتحقيق سيناريوهات أزمات معقولة حادّة تهدف إلى تحديد وقياس هشاشة وقدرة المصارف والمؤسسات المالية فرديا وهشاشة وقدرة النظام المصرفي في مجمله على المقاومة؛

تقوم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر، من جهتها، بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية لأحد عشر مؤشرا المسماة "المؤشرات الدنيا"¹، مع هدف أخذ بعين الاعتبار المؤشرات الأخرى والمسماة "المؤشرات المقترحة"، كما خصّصت سنة 2016 لتحقيق أول تمارين اختبارات القدرة على تحمّل الضغوط، وذلك بهدف تقييم سيولة وملاءة المصارف وفقا لسيناريوهين، سيناريو قاعدي وسيناريو متقدّم لبرامج الإجهاد المالي من خلال تطبيق "نموذج التوقعات المالية" الذي تمّ تطويره وتكييفه مع الوضع الوطني، حيث أجريت هذه الاختبارات على مستوى مصرفين على امتداد ثلاث سنوات، أنجزت هذه الاختبارات وفق نموذج فردي واستعمال سيناريوهات مستوحاة من التطورات التاريخية لسلاسل من البيانات لكل من المصرفين².

¹عباس بوهريّة، عبد اللطيف مصيطفي، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية - حالة بنك (AGB-CPA)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07، ديسمبر 2017، ص 112.

²http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2015ar.pdf,P119.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

ثانيا: مؤشرات الرقابة الاخترازية في النظام المصرفي الجزائري

أ. معدلات تغطية وتقسيم الخطر: فإنه حسب المادة 02 من التنظيم 94-74 التي تتضمن لزاما على البنوك والمؤسسات المالية أن تكون على أتم اليقضة خاصة في أنه يجب ألا يتجاوز أي ائتمان ممنوح لنفس المستفيد (العميل)، ما نسبته 40% من الأموال الخاصة للبنك وذلك ابتداء من 01 جانفي 1992، ثم 30% ابتداء من شهر جانفي للسنة الموالية، و25% ابتداء من شهر جانفي 1995، وكذلك نصّت المادة 04 من القانون 14-01 على هذه النسبة، حيث أنه يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن تحترم هذه النسبة (25%) بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية (تتكون الأموال الخاصة القانونية من الأموال الخاصة القاعدية والتكميلية).

ب. نسب الملاءة المطبقة في البنوك الجزائرية: تمّ تحديد نسبة الملاءة التي ألزمت بها البنوك الجزائرية بـ 8% كما جاء في تنظيم لجنة بازل، غير أن تطبيقها في الجزائر كان تدريجيا حيث يتم الوصول إلى هذه النسبة بالتدرج كما هو موضح في المادة 03 من التعليمات 94-74 التي جاءت برزنامة التطبيق حدّدت آخر أجل نهاية شهر ديسمبر 1999 وكانت 4% مع نهاية شهر جوان 1995، ثم 5% مع نهاية ديسمبر 1996، و6% ديسمبر 1997، ثم 7% ديسمبر 1998، إلى أن وصلت نسبة 8% في شهر ديسمبر 1999.

وفي هذا الإطار لتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الصدمات والحد من مخاطر التعثر المصرفي أصدر بنك الجزائر النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والذي يتضمن تحديد نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ويهدف إلى مسايرة المعايير الدولية للرقابة الاخترازية، حيث وحسب المادة 02 من هذا التنظيم يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترام وبصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض والعمليات ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى. كما أنه يجب أن يغطي رأس المال القانوني هذه المخاطر بواقع 7% حسب نص المادة 03 من نفس النظام 14-01، كما دعا بنك الجزائر إلى الاحتفاظ بوسادة أمان ضدّ الصدمات ومخاطر التعثر حسب المادة 04، كما جاء في اتفاقية بازل 3 والتي تقدر بـ 2.5% من مخاطرها المرجحة ويتم احتساب المعامل بالعلاقة التالية: نسبة الملاءة = الأموال الخاصة القانونية / الأصول المرجحة لمخاطر السوق + التشغيلية + القرض أكبر أو تساوي 9.5%، وبالتالي فإنه ممكن حسب المادة 07 من نفس القانون على اللجنة المصرفية أن تفرض معايير ملاءة تفوق تلك المذكورة، وللوقوف على الالتزام بهذه القوانين والتعليمات بهدف التحوط من المخاطر ومواجهة الصدمات يستوجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تصرّح كل ثلاثة أشهر للجنة المصرفية ولبنك الجزائر معا على هذه النسب ومدى اعتمادها.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

أوجب بنك الجزائر البنوك القيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروضها في حالة تقلب أوضاعها أو تدهور لنوعية الطرف المقابل حسب المادة 34 من النظام 01-14، وهو ما دعت إليه اتفاقية بازل 3 في ما يخص اختبارات الاجهاد التي يجب على البنوك اجراءها كأداة من أدوات الرقابة الاحترازية الكلية، يكون هذا مرفقا بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارستها في مجال تسيير المخاطر، وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها وتسييرها.

وبحسب هذا كإجراء إيجابي يتخذه بنك الجزائر في إطار مواكبته لاتفاقية بازل 2 في الدعامة الثالثة المتعلقة بانضباطية السوق.

ت. معامل السيولة (معامل المراقبة): تعرّف مخاطر السيولة حسب المادة 01 من النظام رقم 04-11 المؤرخ في 24 ماي 2011 يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة على أنّها وفقا للنظام المصرفي الجزائري ومحاكاة مع الأطر الدولية للرقابة هي مخاطر عدم القدرة على مواجهة التزامات أو عدم قدرة فك أو تعويض وضعية نظرا لحالة السوق، وذلك في أجل محدّد وبتكلفة معقولة؛

أمّا بالنسبة لمعامل السيولة فإنه مراعاة للمادة 03 من النظام 04-11 يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، وبين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة، وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، فيجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة (معامل المراقبة) يساوي على الأقل 100%؛

إنّ بنك الجزائر قد سعى جاهدا لموافقة النظم الدولية خاصّة ما أتت به لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولإسقاطها على الجزائر فإنه يظهر جليا في المادة 22 من النظام 04-11 أن بنك الجزائر يسعى منذ سنة 2011 إلى تطبيق ما جاءت به لجنة بازل 03 وهو برامج اختبار الضغط أو القدرة على التحمّل، ممّا يزيد من تعزيز قدرة وصلاية النظام المصرفي الجزائري، وإقامة سيناريوهات أزمات مفتعلة تسمح على الأقل باختبار أزمة تخص البنك نفسه أو المؤسسة المالية نفسها التي تؤدي إلى تدهور مبالغت لشروط تمويلها (أزمة سيولة)؛ كما أنّها تساعد في الحد من مخاطر التعثر المصرفي، وإضافة إلى ذلك من القوانين التي أصدرها بنك الجزائر دائما في موضوع الرقابة الاحترازية الجزئية فقد جاء في المادة 17 من القانون 01-14 على البنوك والمؤسسات المالية أن تصرح كل ثلاثة أشهر بمخاطرها الكبرى أي أن هذا التصريح الذي يعد معيار من معايير الحد والتحوط من المخاطر، قد يساعد في علاج وإصلاح الإختلالات الناجمة قبل وقوعها التي قد تؤدي إلى تعثر المصرف.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

ث. الحد الأدنى لرأس المال: يعتبر الحد الأدنى لرأس المال من القواعد الأساسية أو المنطلقات التي يتأسس بموجبها البنك ويبدأ نشاطه، حيث قد حدّد التنظيم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990 بـ 500 مليون دينار للبنوك و100 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، ثمّ جاء تعديل هذه القيمة في المادة 02 من النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، هذا بعد إفلاس البنك الصناعي وبنك الخليفة ليصبح محدّدا بـ 2.5 مليار دينار جزائري للبنوك و500 مليون د.ج للمؤسسات المالية، ثمّ وبعد الأزمة المالية العالمية جاء تعديل آخر الذي حدّده النظام 08-04 وتمّ بموجبه رفع الحد الأدنى لرأس المال من 2.5 مليار د.ج إلى 10 مليار د.ج بالنسبة للبنوك، ومن 500 مليون د.ج إلى 3.5 مليار د.ج للمؤسسات المالية¹.

في إطار الاصلاحات التي قام بها بنك الجزائر، يظهر جليا أنه سعى إلى مواكبة اتفاقيات بازل، فبعد أن اقتصر اهتمامه على نسبة الملاءة (حسب بازل 1) فقد تدارك هذا التأخر بتطوير حساب نسبة الملاءة حسب بازل 2 و3، كما أنه عمل على إدراج الركيزة الثانية لاتفاقية بازل 2 والتي تهتم بالمراجعة الرقابية تحت مسمى المراقبة الاحترازية لملائمة الأموال الخاصة²، وهو ما جاء به التنظيم 14-01 ليوافق الدعامة الثانية لبازل 2.

وحسب نص المادة 34 من التنظيم 14-01 فإنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية القيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروضها في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور نوعية الأطراف المقابلة وهو ما دعت إليه لجنة بازل 3 (ينبغي على البنوك القيام باختبارات الضغط لمعرفة مدى تماسكها وقدرتها على مواجهة الصدمات غير المحتملة) وقد سعى بنك الجزائر إلى تحقيق انضباطية السوق من خلال إيجاد نظام مراقبة للعمليات والإجراءات الداخلية والمراقبة الصارمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطرة، والتأكد من مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية وابلغها باستمرار حسب النظام رقم 02-03 الصادر في 14/11/2002 والتنظيم 14-01 الذي يبين أهمية الابلاغ المالي.

¹ حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² نفس المرجع، ص 164

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من خلال طرحنا لبعض الدراسات السابقة والمهمة والمفيدة جدا في أي بحث، نسعى من وراءها الإلمام بموضوع دراستنا وبناء ورصد مرآة تعكس، حيثيات النقاط العريضة التي يمكن الخوض فيها، وإعطاء صورة شفافة لما تطرق إليه الباحثون من قبل، ومن ثمّ تحديد الطريق الرئيسي الذي يهدف إلى بلوغ كل ما يتعلق بموضوع دور نماذج التنقيط المصرفي في التحوط من مخطر التعثر المصرفي، أي أن الموضوع هنا يشمل أنظمة الرقابة المصرفية وقواعد الحيطه والحذر في العمل المصرفي وكل أساليب وأنظمة تقييم وتشخيص الأداء المصرفي، أمّا في الشق الثاني أو المتغير الثاني فهو يبحث في إدارة المخاطر وخاصة مخطر التعثر المصرفي وبالتالي حالات الاستقرار واللااستقرار المصرفي،

المطلب الأول: الدراسات العربية

تطرقنا من خلال هذا المطلب إلى بعض الدراسات السابقة العربية والمحلية التي كانت تسعى إلى تبيان بعض الغموض في بحثنا والتي ساعدت على الوصول إلى نتائج بحث مرضية:

أولاً: دراسة بوهريرة عباس، حمزة عمي سعيد، تحت عنوان: دور نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB في تقييم الأداء المصرفي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 15، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث على أحد الآليات الحديثة للتقييم المصرفي في الجزائر، وهو نظام التنقيط المصرفي SNB، من خلال إسقاط مؤشرات على عينة من المصارف العاملة في الجزائر، والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام لتبيان مدى فعالية نظام SNB في تقييم أداء وصلابة المصارف، حيث توصلت وخلصت الدراسة إلى أن وضعية النظام المصرفي الجزائري متينة نسبيا وهذا بالنظر للمستويات العليا للملاءة المالية، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة إلى أن العينة تعاني من مشكل في تركيز الأصول وبالتالي يجب العمل على تحسين الإطار المعمول به وينبغي تعميم استخدام نظام التقييم المصرفي SNB على نطاق واسع مما يتيح مراقبة مؤشرات السلامة بشكل دوري؛

واختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في كونها تحمل متغيرين اثنين الأول يتمثل في أسلوب التنقيط المصرفي الجزائري الجديد SNB، أما الثاني يتمثل في منهج تقييم وفحص الأداء المصرفي، هذا إضافة إلى أن الدراسة اعتمدت على عينة تتكون من بنكين أحدهما عمومي والأخر أجنبي برأس مال خاص وخلال فترة زمنية معتبرة كل هذه المصارف تعمل على المستوى الوطني وهو ما يتساوى مع دراستنا كذلك التي اختارت بنكين أحدهما عمومي والآخر بشراكة فرنسية، أمّا بخصوص المتغير الثاني ففي دراستنا أردنا تحليل وقياس الخطر المصرفي وكل ما يتعلق بالتعثر وال فشل المصرفي، على عكس هذه الدراسة التي تبحث باستخدام أسلوب التنقيط على تقييم الأداء في البنوك وبصفة عامة.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

ثانيا: دراسة عوف الله سعاد، تحت عنوان: استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي - تجارب دول عربية-، أطروحة دكتوراه بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2014.

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل ظاهرة التعثر في النظام المصرفي، ومن ثم معرفة الاستراتيجيات التي تعمل على الإدارة الفعّالة لحل هذه المشكلة وفي هذا الخصوص (الشق النظري للدراسة) توصلت الدراسة إلى أن إدارة مشكلة التعثر المصرفي تتطلب تظافر وتكامل مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات المكتملة لبعضها البعض لتجنب المصارف الوقوع في صعوبات تؤدي إلى ظهور مشكلة التعثر أو التقليل من الآثار السلبية لها، أما في الشق التطبيقي للدراسة فقد هدفت إلى بيان مدى استخدام نماذج التحليل المالي المجمعة للتنبؤ بتعثر المصارف العاملة بالنظام المصرفي للدول العربية، كما تم استخدام أساسا الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي في تقدير دالة Z.score؛

في الأخير خلصت الدراسة إلى أن استراتيجيات إدارة التعثر في النظام المصرفي تنحصر في مهام كل من اللجنة المصرفية باتخاذها إجراءات وقائية أولية لضمان استمرار نشاط المصرف، وإجراءات تآديبية عند ملاحظة وجود مخالفات أو ثبوت أخطاء تستدعي إقرار تصفية البنك المتعثر، إضافة إلى إرساء قواعد الحوكمة المؤسسية واستحداث إجراءات علاجية والمتمثلة أساسا في نظام التأمين على الودائع والاندماج القسري، هذا كله قصد المساهمة في دعم الاستقرار المالي والمصرفي، فالاختلاف هنا مع دراستنا يظهر جليا.

ثالثا: دراسة محمد أليفي، تحت عنوان: أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014

هدفت إلى دراسة كل الأساليب التي تعمل على الإدارة الفعّالة لمشكلة التعثر المصرفي بالاعتماد على جانبين نظري وتطبيقي، في الجانب النظري تبين أن إدارة هذه المشكلة تتطلب تظافر وتكامل نوعين من الأساليب، يهدف النوع الأول إلى الوقاية منها وتلافي حدوثها، أما النوع الثاني يرمي إلى علاج آثار وقوعها، أما في الجانب التطبيقي وبالاعتماد على أداة التحليل والقياس أسلوب Z-score وإسقاط الدراسة على العينة المختارة التي تمثلت في مصرف البركة والقرض الشعبي مع البنك الوطني الجزائري، حيث خلصت الدراسة أن منهجية إدارة مشكلة التعثر تنحصر في مهام اللجنة المصرفية في درجة الأمان المصرفي أن زيادة معدل العائد على الودائع تعمل على تخفيض احتمال حدوث مشكلة التعثر المصرفي؛

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

رابعاً: دراسة حمزة عمي سعيد، تحت عنوان: دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، أطروحة دكتوراه بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار تبني المعايير والنظم الاحترازية وبالخصوص معيار كفاية رأس المال، على استقرار الجهاز المصرفي وعلى تنافسية البنوك التجارية، وقد هدفت الدراسة كذلك في الشق النظري إلى استعراض مختلف الآليات والقواعد الاحترازية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي، أما في الشق التطبيقي فقد هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين مؤشر الاستقرار المصرفي ومؤشرات تحقيق الاستقرار بالاعتماد على نموذج Panel؛

في الأخير توصلت الدراسة إلى أن نسبة الملاءة ومردودية الأصول تؤثر إيجابياً على الاستقرار المصرفي أما نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون ومردودية السهم مع نسب التكاليف عدا الفوائد إلى إجمالي الدخل تؤثر سلباً على الاستقرار وبالتالي فإن التنظيم الاحترازي يؤثر على التنافسية إيجابياً بزيادة استقطاب الودائع، وهنا يبرز الاختلاف في كون موضوعنا يبحث في دور نماذج التنقيط المصرفي أو نظم الإحتراز الجزئي في التحوط من المخاطر بصفة عامة ومخطر التعثر المصرفي بصفة خاصة، على عكس هذه الدراسة التي تدرس الميزة التنافسية في البنوك.

خامساً: دراسة يوسف بوخلخال، تحت عنوان: أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث، العدد 10، سنة 2012.

يتناول هذا البحث مناقشة أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي Camels في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال تسليط الضوء على أهم المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية وتجنب حدوثها في المستقبل، كما خلصت الدراسة إلى أن النظام المقترح يعمل على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية؛

أما ما يتعلق بدراستنا التي تبحث في موضوع دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري وهو النموذج الذي يحاكي النموذج الأمريكي Camels في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، بدلا من قياس أثره النموذج الأمريكي على فعالية نظام الرقابة ككل في البنك، فقد توصلت دراستنا إلى أن القطاع المصرفي الجزائري لا يزال حديث النشأة ويحتاج إلى عدة إصلاحات جذرية، خاصة ما يخص عصرنة واستحداث المناهج الجديدة للرقابة والإشراف المصرفي، على عكس هذه الدراسة التي خلصت بنتائج إيجابية تشرح وتفسر قدرة وصلابة القطاع المصرفي من خلال تحليل أداء البنك.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

سادسا: دراسة عباس بوهريرة، تحت عنوان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي، أطروحة دكتوراه بجامعة غرداية، الجزائر، 2018.

هدفت الدراسة إلى تحليل موضوع الاستقرار المالي بالاعتماد على إبراز الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر ومدى قدرتها على إرساء الاستقرار المالي مع الإشارة لحالة النظام المالي في الجزائر، مع التركيز على أربعة أساليب: مقررات لجنة بال، برنامج تقييم القطاع المالي، اختبارات الإجهاد المالي، ونظم الإنذار المبكر، كما أفضت الدراسة إلى أن النظام المالي في الجزائر يعد مستقرا نسبيا وأن الاقتصاد عموما يفتقد إلى التنوع والاحترافية في التسيير ما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي والاقتصادي؛

حيث يظهر جوهر الاختلاف مع دراستنا في كون هذه الدراسة تتحدث عن جميع أو أغلب الأساليب الحديثة المستخدمة لإدارة المخاطر بأنواعها، على عكس دراستنا التي تدرس بعض الأساليب الحديثة واختصت في أساليب التنقيط المصرفي لإدارة مخاطر وحيد يتمثل في عنصر التعثر المصرفي، وبالتالي فإن هذه الدراسة تدرس جميع هذه الأساليب الحديثة التي تدير المخاطر ولغرض إرساء الاستقرار المالي، بمعنى أن الدراسة شاملة، كون دراستنا مختصة في البحث عن دور نماذج أو نموذج التنقيط المصرفي في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي في الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

كذلك في هذا المطلب حاولنا طرح بعض الدراسات السابقة المقتبسة من العالم الخارجي الأجنبية التي تعطي نظرة إلى كيفية إستغلال مثل هذه المواضيع وتطبيق نظم الرقابة الاحترازية بجميع مجالاتها خاصة أساليب التنقيط المصرفي، عند بعض الدول التي أظهرت نتائج ممتازة في تسيير وعمل المصارف:

أولا: دراسة Ali Shaddady, Tomoe Moore تحت عنوان:

Investigation of the effects of financial regulation and supervision on bank stability: The application of CAMELS-DEA to quantile regressions, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Volume 58, January 2019, Pages 96-116.

هدفت هذه الدراسة للبحث والتمحيص بجدية في التأثيرات المتعددة الأوجه للتنظيم والإشراف المالي على استقرار البنوك باستخدام الـ 2210 PANEL Data بنمّا في 47 دولة أوروبية خلال الفترة 2000-2016. حيث تمّ تطبيق نظام تصنيف المراتب CAMELS على الانحدارات الكمية، وقد خلصت الدراسة إلى أن مؤشر رأس المال الأكبر مرتبط بشكل إيجابي باستقرار البنك أي كلما ارتفعت نسبة رأس المال في البنك ترتفع مباشرة نسبة الاستقرار المالي للبنك، أمّا في حالة التشديد والصرامة في فرض القيود، والتأمين على الودائع والإشراف الزائد لها تأثير سلبي على استقرار البنك. هذه الآثار أكثر وضوحا بين البنوك على مستوى أعلى من الاستقرار. وقد تبين كذلك من خلال البحث أن البنوك التجارية والبنوك الأصغر والبنوك التابعة للدول النامية حساسة نسبياً اتجاه الصدمات.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

كما اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في كونها تبحث وتحقق في آثار التنظيمات والرقابة المالية على تحقيق الاستقرار المصرفي بالاعتماد على برنامج أو نظام تصنيف المراتب CAMELS، وهذا باتخاذ عينة كبيرة مختلفة الأجناس والمستقرة بالدول الأوروبية، أي أن هذه الدراسة كانت تدرس مباشرة متغير الاستقرار المصرفي والمتغير الثاني المتمثل في أساليب الرقابة والإشراف المالي باستخدام عدة مناهج بدءا بالمقاربات الكمية للوصول إلى نظام التصنيف بالمراتب، على عكس دراستنا التي اقتصر البحث فيها على المستوى الوطني باستخدام نموذج المحاكاة simulation، من خلال تعميق الدراسة حول دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري SNB في التحوط والحد مع التقليل من آثار التعثر المصرفي قبل الوقوع فيه، وكذا الاعتماد على برامج سيناريوهات الأزمات المفتعلة Stresstesting، وبالتالي فقد جمعت دراستنا متغيرين اثنين، المتغير الأول المتمثل في نماذج التنقيط وأساليب الإشراف مع القواعد الاحترازية وكذا برامج الإجهاد المالي في البنوك... إلخ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمتغير الثاني فقد تمثل في التعثر المصرفي وكل ما يتعلق بالصدمات والأزمات المصرفية التي تؤثر على محيط البنك، وقد ساعدنا في دراستنا الأسلوب الجديد للتنقيط المصرفي الجزائري خاصة في تصنيف البنوك عينة الدراسة، كل حسب مرتبته بجميع مؤشرات

ثانيا: دراسة VirginieCoudert, JulienIdier تحت عنوان:

Reducing model risk in early warning systems for banking crises in the euro area, International Economics, Volume 156, December 2018, Pages 98-116

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الفترات السابقة للأزمات المصرفية في منطقة اليورو من خلال نظام الإنذار المبكر (EWS) واقترح طريقة جديدة للتعامل مع نماذج أو حالات عدم اليقين. في الخطوة الأولى، تم اختيار مجموعة من مؤشرات المخاطر المالية الكلية وهذا نظرا لقدرتها التفسيرية بين عدد كبير من العينة المختارة خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى غاية سنة 2009. كما تم تشغيل جميع نماذج Logit الممكنة، بما في ذلك أربعة من هذه المؤشرات كمتغيرات تفسيرية من أجل تقييم احتمالات ما قبل الأزمات في كل مرة. حيث تم الاحتفاظ بمجموعتين من النماذج: واحدة صغيرة تشمل فقط النماذج ذات المعاملات التي تحمل المؤشرات الهامة مع المؤشرات المتوقعة، ومجموعة كبيرة، تم الحصول عليها عن طريق تخفيف معايير الاختيار. في الخطوة الثانية، نقوم بحساب المتوسط المرجح لاحتمالات ما قبل الأزمة التي تقدرها النماذج التي تنتمي إلى المجموعتين المختارتين. يتناسب الوزن الممنوح لكل نموذج مع فائدته في تحديد فترات ما قبل الأزمات سواء على مستوى الفريق أو على مستوى الدولة. تظهر عمليات المحاكاة التي تم إجراؤها على حد سواء وخارج العينة أن تجميع المزيد من النماذج يؤدي إلى نتائج أفضل من الاعتماد على أي نموذج فردي أو عدد قليل منها فقط، حيث يتم تقليل عدم اليقين للنموذج. يتم تحسين الأداء أيضًا من خلال تجميع نتائج النماذج مع الأوزان الخاصة بكل بلد نسبيًا إلى أوزان اللوحة الشائعة.

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

وبالتالي مقارنة مع دراستنا، أولا يمكن القول أن هذه الدراسة تبحث في موضوع دور نظام الإنذار المبكر في التقليل من أخطار الأزمات المصرفي في دول منطقة اليورو، باختيار عينة كبيرة خلال فترة ممتدة منذ سنة 1985 إلى غاية سنة 2009، أي أن الدراسة قديمة نوعا ما تحتاج إلى إسقاط بعض العناصر الحديثة وتحديث عنصر الزمن، أمّا في دراستنا فقد حاولنا التطرق بجدية وبعث لموضوع دور نموذج أو نظام التنقيط المصرفي الجزائري في التحوط من المخاطر الوحيد التعثر المصرفي باختيار القطاع المصرفي الجزائري كعينة، إضافة إلى ذلك فقد تطرقنا إلى مجموعة من النماذج الحديثة التي تساهم في دعم السياسة الاحترازية الكلية والجزئية بما فيها نماذج التنقيط المصرفي ونظم الإنذار المبكر إضافة إلى برامج الإجهاد المالي... إلخ.

ثالثا: دراسة Nikolaos I. Papanikolaou تحت عنوان:

A dual early warning model of bank distress, Economics Letters Volume 162, January 2018, Pages 127-130

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع خلق وإنشاء نموذج ونظام مزدوج للإنذار المبكر بالتعثر المصرفي، هذا من خلال تصميم وتطوير نموذج من أجل تقدير عامل التحديد المشترك لاحتمال إفلاس بنك متعثر أو إنقاذه، هذا النموذج المزدوج يجمع بين عدّة معاملات ومؤشرات تدخل في إطار الإشراف المصرفي وتمس عدّة جوانب على الصعيد الكلي والجزئي، حيث توصلت الدراسة إلى الحصول على تقديرات معلمات دقيقة وتوقعات فائقة داخل العينة وخارجها، والتي أثبتت أن محددات ومؤشرات الفشل تختلف عن تلك الخاصة بعمليات الإنقاذ. بشكل عام، تطرح هذه الدراسة آلية ملموسة وموثوقة لمنع الخسائر بسبب ضائقة البنك مع استحداث مؤشرات تساعد على التنبؤ وبالتالي التحوط من عدّة مخاطر خاصة مخاطر الأزمات المصرفية والمالية.

باختلاف هذه الدراسة عن دراستنا، تبين أن صلب الموضوع هو خلق أمموزج أو أسلوب مزدوج يجمع عدّة متغيرات يدخل في إطار نظم الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية، هذا الأمموزج موجه خصيصا للتحوط من الأزمات المصرفية باختيار عينة كبيرة وبسلاسل زمنية تاريخية طويلة وحديثة تساعد على إعطاء إشارات صحيحة ودقيقة يمكن الإستناد عليها وبناء سياسات مصرفية، على عكس دراستنا التي استخدمت نموذج أو نظام الإنذار المبكر نظريا من أجل التطرق إلى أساليب الرقابة الاحترازية الكلية سطحيا دون استخدام منهج القياس، لأن دراستنا تهتم بأسلوب التنقيط المصرفي الذي يعتبر من بين نظم الرقابة الاحترازية الجزئية، لكن كلتا الدراستين تصب في كيفية استغلال مخاطر التعثر المصرفي أو الأزمات المصرفية.

رابعاً: دراسة TanakaKatsuyuki, TakujiKinkyu, Shigeyuki Hamori تحت عنوان:

Randomforecasts-based early warning system for bank failures, Economics Letters Volume 148, November 2016, Pages 118-121

تقدم هذه الورقة نظام الإنذار المبكر الجديد القائم على التنبؤات العشوائية بإخفاقات البنوك. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق طريقة تحليل البيانات المالية على مستوى البنوك، لقياس مدى قدرة البنك على المقاومة ومواجهة الصدمات خاصة الخارجية لتتوصل في الأخير إلى تحديد أنماط البنوك المعرضة لخطر الفشل لتدارك الأخطاء ورسم سياسات جديدة للنهوض وإنعاش البنك قبل وقوعه في الفشل. في الأخير خلصت الدراسة إلى أن النتائج التجريبية أظهرت أن أسلوب نظام الإنذار المبكر العشوائي للبنوك يتفوق على الطرق التقليدية من حيث دقة التنبؤ والحصول على النتائج المرجوة وتحديد الخلل مباشرة هذا باعتبار أن نظم الإنذار المبكر بالأزمات تعتمد توليفة مختلفة من المؤشرات تساعد على اكتشاف الأخطاء من خلال النظرة التحليلية وقراءة النتائج دون التعمق في صلب أو جوهر المؤشرات.

فرقها عن دراستنا يظهر جليا أن هذا الموضوع يدرس نظم الإنذار المبكر بالفشل المصرفي، وبالتالي فهو يدرس جانب الرقابة الاحترازية الكلية، على عكس دراستنا التي اهتمت كثيرا بالرقابة الاحترازية الجزئية مع التطرق لأساليب الرقابة الاحترازية على المستوى الكلي بما فيها نظم الإنذار المبكر. بما يعني أن دراستنا أشمل نوعا ما من هذه الدراسة، كما تطرقنا في دراستنا إلى جميع المخاطر المصرفية بما فيها خطر التعثر والفشل المصرفي، على عكس هذه الدراسة التي اتخذت من نظام الإنذار المبكر كأسلوب أو منهج تمّ استحداثه من أجل مشكلة الفشل المصرفي في البنوك فقط.

خامساً: دراسة FaouziAbdenour, SihamHouhou تحت عنوان:

Un modèle d'alerte précoce de difficultés bancaires pour les pays émergents, Economie internationale 2008/2 (n° 114),p. 69-92.

دلت هذه الدراسة، على اقتراح نظام الإنذار المبكر لمختلف البنوك التي تواجه صعوبات في البلدان الناشئة. يهدف هذا النظام أو النموذج للكشف المبكر والفوري للمشاكل التي تواجهها البنوك وتحديد وشرح الوضعية المالية السيئة للمؤسسات الائتمانية بالاعتماد خاصة على نموذج التنقيط المصرفي الأمريكي كاملز بجميع مؤشرات ونسبه المعروفة إضافة إلى ذلك تمّ تدعيم الدراسة بطرح عدّة نماذج أخرى مختلفة الاستعمال في معظم الدول والتي تهدف إلى الحد من الأزمات المصرفية وتصحيح الإختلالات وفي وقت مبكر للحيلولة دون التأثير على المحيط المصرفي، الأصل أن هذا النموذج للإنذار المبكر ينبع من حقيقة طبيعة ونوعية وحجم هذه المؤسسات الائتمانية، كما أن البيئة التنظيمية والقانونية للمصارف في البلدان الناشئة مفهومة وبسيطة بشكل واضح يساعد على الكشف المبكر للخلل الذي يحتويه أو تحتويه المؤسسة المالية باعتبارها صغيرة الحجم ويمكن استحواد الوضع

الفصل الأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والاشراف المصرفي

والخروج من الأزمات بسهولة وسلاسة، وبالتالي فقد خلصت الدراسة في الأخير أن النتائج التجريبية أثبتت أن البيئة المؤسسية والتنظيمية والقانونية تؤثر على المخاطرة لدى البنك. وبالتالي فإن نظام الإنذار المبكر الذي يشمل جميع متغيرات نظام CAMEL الأمريكي والمتغيرات المؤسسية والتنظيمية والقانونية المختلفة أداة فعالة للكشف عن الاختلالات المصرفية في البلدان الناشئة.

كما اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في كونها تبحث قياسيا وتحليليا في موضوع اقتراح نموذج جديد للإنذار المبكر مصمم خصيصا للبنوك التي تواجه الأزمات والصعوبات المختلفة وكذا المخاطر المصرفي في البلدان الناشئة بصفة عامة، على عكس دراستنا التي تهدف للخوض في الأساليب الحديثة للتنقيط المصرفي والنهج الجديد الذي اتخذته بنك الجزائر إطار عصرنة مختلف صيغ الرقابة والاشراف المصرفي باستحداث نظم الرقابة الاحترازية الكلية المتمثلة في اختبارات الإجهاد المالي، والجزئية المتمثلة في نظام التنقيط المصرفي المستوحى من نظام كاملز، هذا كله كيف يساعد على تدارك والتحوط من أخطار التعثر المصرفي على عكس الدراسة الحالية التي تقيس جميع الصعوبات التي توجهها البنوك في البلدان النامية، في حين أن دراستنا اقتصرت على الجزائر فقط.

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

يتبين من الدراسات السابقة أنها شملت العديد من القطاعات المصرفية والاقتصادية التي أجريت في أماكن مختلفة من دول العالم، ويلاحظ أن هذه الدراسات قد اختلفت فيما بينها حول النتائج التي تم التوصل إليها كنتيجة طبيعية لاختلاف الأزمنة والمكان التي تمت فيها، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة المشاريع والقطاعات المختلفة التي أجريت عليها.

وتأتي هذه الدراسة لتتناول جوانب أخرى تتعلق بتطوير نموذج قياسي وتحليلي وترتيبي يهدف إلى التمييز بين المنشآت المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة من خلال التصنيف حسب المراتب من 1-5 والتنبؤ بهذا التعثر قبل فترة من حدوثه بحيث يعمل كأداة للإنذار المبكر حول الخطر الذي يحيق بالمنشآت والقطاع المصرفي ككل وما إذا كانت في طريقها نحو التعثر من عدمه مما يتيح المجال للإدارة المصرفية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لمحاولة وضع الحلول اللازمة لمواجهة هذا الخطر وتلافي حدوث الأزمات وكذا اجتناب اوجه القصور والسلبيات التي يمكن التغلب عليها، وقد استخدمت الدراسات عدّة أساليب إحصائية مثل (التحليل التمييزي Discriminant Analysis)، تحليلية وكذا وصفية... إلخ لإيجاد أفضل النتائج القياسية وتفسير وتحليل حل المؤشرات، وبالتالي فإن هذه الدراسة تقدم إضافة جديدة تتعلق بإسقاط نموذج متطور للتنقيط المصرفي جزائري التصميم لتطبيقه في المصارف العاملة في الجزائر، مع دراسة متغيرات المخاطر المصرفية خاصة المرتبطة بعنصر الفشل أو التعثر المصرفي الأمر الذي يشكل إضافة جديدة خاصة بعد أن تم اختبار قدرته وصلاحيته للتنبؤ المبكر بالتعثر قبل حدوثه.

خلاصة الفصل الأول:

جاء النمو المتسارع لمعدلات النمو الاقتصادي وحجم المعاملات المصرفية، فقد نتج عنها آثار كبيرة على المصارف، فقد صار العمل المصرفي مخوف بالمخاطر مع اشتداد المنافسة وبغية المصارف في تحقيق أكبر عوائد مع أقل مخاطر وتكاليف، فقد توصلنا في هذا الفصل الذي يتناول شق الإطار النظري العام لموضوع دور نماذج التنقيط المصرفي في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، تطرقنا إلى جل حيثيات الرقابة والإشراف المصرفي على المخاطر وكيفية إدارتها بالاعتماد على طرح ماهية التعثر المصرفي ومراحل وأسبابه مع طرق العلاج، إضافة إلى أنواع المخاطر المصرفية خاصة تلك المتعلقة بالأزمات المصرفية والتطرق لنماذج التنبؤ والتنقيط التي تساعد في الحد والتقليل من الوقوع في التعثرات المصرفية، هذا كآلية لتلافي انتشار الأزمات وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الصدمات الخارجي.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لموضوع دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري SNB في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي

المبحث الأول: حدود ومنهجية الدراسة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

تمهيد:

بالاعتماد على الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر بما فيها نماذج التنقيط المصرفي Rating banks، حيث ولإثبات أو نفي فرضيات الدراسة اتخذنا من الجزائر كموضوع دراسة تطبيقية نسقط عليها ما سلف ذكره من نظم وبرامج هدفها استحداث مناهج حديثة للرقابة والاشراف المصرفي، وقد تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث باتخاذ عينة من البنوك التجارية الجزائرية والتي ظهرت في السنوات الأخيرة واستطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا في هذا المجال على المستوى الوطني والمتمثلة في (القرض الشعبي الجزائري) إضافة إلى البنك الوطني الجزائري وبنك السلام وبنك الخليج، وكذا (بنك سوسيتي جنرال الجزائر) الخاص بشراكة فرنسية، وقد تم استعمال مناهج قياسية وتحليلية وكذا نموذج المقابلة لتعزيز نتائج البحث، وسيتم التطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: حدود ومنهجية الدراسة

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: حدود ومنهجية الدراسة

نتطرق في هذا المبحث إلى حدود ومنهجية الدراسة المعدة من أجل الإلمام بموضوع التنقيط المصرفي في الجزائري ودوره في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي؛

المطلب الأول : حدود الدراسة

لوضوح حدود الدراسة لا بد من تحديد المجال الزمني والمكاني الذي اتَّخذت فيه الدراسة مع إسقاط متغيرات الدراسة عليها ومحاولة إيضاح كل تكاليف البحث المادية والمعنوية والزمنية.

أولاً: المجال المكاني:

تم إسقاط الدراسة التطبيقية أو دراسة الحالة على بنكين أحدهما عمومي والآخر خاص يخضع كل منهما لإشراف ورقابة بنك الجزائر أو في القطاع المصرفي الجزائري وكانت على التوالي: القرض الشعبي الجزائري CPA- بنك سوسيتي جنرال الجزائر SGA، البنك الوطني الجزائري وكذا بنك الخليج والسلام، وكان اختيارنا لهذه البنوك للأسباب التالية:

- أول مقياس مهم يتعلق بالشفافية والإفصاح للقوائم المالية ما سهّل علينا عملية البحث؛
- مصرف عمومي من بين أكبر البنوك العمومية الذي يساهم بأكبر نسبة تقارب الـ80% في تمويل القطاع المصرفي؛
- مصارف خاص بشراكة جزائرية، تحاكي بتعاملاتها المعايير العالمية المتعلقة بالاشرف والرقابة المصرفية؛
- كون هذه المصارف أولى البنوك التي قام بنك الجزائر بإجراء اختبار التنقيط المصرفي عليهما؛
- سهولة الحصول على المؤشرات والنسب واتساق التقارير المالية لهذه البنوك وتطابقها مع ما هو موجود في الواقع؛
- تسعى هذه البنوك جاهدة إلى المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي بأجمله.

ثانياً: المجال الزمني:

تراوحت حدود دراستنا بين الفترة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 والتي كان خلالها إبرام عدة مواعيد ولقاءات مع مسؤولي البنوك وخبراء متخصصين في موضوع دراستنا مع جمع كافة مستلزمات البحث واستقصاء آراء الباحثين والخبراء في مجال الرقابة والاشرف المصرفي ورصد المخاطر البنكية، مع البحث عن مصارف ذات جودة عالية تمكنا من إسقاط الدراسة عليها لاستخلاص نتائج علمية واختبار الفرضيات دون التشكيك في البيانات والمعطيات المتاحة.

المطلب الثاني : منهجية الدراسة

أولاً: المنهج المستخدم في الدراسة

المنهجية المستخدمة هي الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة والإشكالية، هذا بغرض الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المسطرة وكذا الاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث ومن ثم إثبات أو نفي صحة الفرضيات للتوصل إلى النتائج المرجوة ووضع توصيات للأبحاث القادمة، وبما أننا نقوم بدراسة موضوع دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، فقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي وأدوات القياس والتحليل في تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها تفسيراً دقيقاً مع استخلاص النتائج الهامة حول هذا الموضوع؛

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من النظام المصرفي الجزائري بجميع البنوك العاملة والتي اتخذنا عيّنة منها كلّ حسب مساهمته في القطاع المصرفي، حيث ولدراسة وبحث وتمحيص وتدقيق بيانات ومعطيات البحث، اعتمدنا على التقارير السنوية لبنك الجزائر وكذا القوائم المالية السنوية لحساب المؤشرات والنسب المالية خاصة مؤشرات نموذج الـ (SNB نظام التنقيط المصرفي الجزائري)، وبالتالي فإن دراستنا قياسية وتحليلية بالدرجة الأولى وتدعمت بمقابلات مع إطارات وخبراء في المجال.

حيث أسقطنا الدراسة على مؤسسة مالية خاصّة بشراكة جزائرية، ومصرف عمومي القرض الشعبي الجزائري، مع بنك الخليج ومصرف السلام والبنك العمومي الوطني الجزائري أي بمجموع خمسة بنوك تعمل تحت وصاية بنك الجزائر في القطاع المصرفي الجزائري تساهم في إرساء المعايير الدولية المتعلقة بنظم الرقابة الاحترازية والاشراف المصرفي وكذا مسايرتها لمعايير بازل الدولية وتسعى إلى تقييم وتحسين أداءها باستمرار، تساهم كذلك بنسبة كبيرة في تمويل الاقتصاد الجزائري وتساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية. كما تعتبر وسيلة لإدخال العملة الصعبة للتداول الاقتصادي في الجزائر. ولقياس وتحليل دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي اعتمدنا على المعطيات والقوائم المالية والمؤشرات والنسب التاريخية والحاضرة التي تتيحها هذه البنوك عينة الدراسة وبنك الجزائر، لنقوم بتحليلها بما يناسب واختبار الفرضيات، تحليلاً اقتصادياً واحصائياً يبيّن دور نماذج التنقيط في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، ثمّ سنحاول كذلك قياس الأثر على المتغيرين وتحليله إحصائياً واقتصادياً.

أ- القرض الشعبي الجزائري CPA: تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري في عام 1966 بموجب المرسوم رقم 366/66 المؤرخ في 29 ديسمبر، وتم اعتماد نظامه الأساسي بموجب المرسوم رقم 78/67 المؤرخ

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

في 11 مارس 1967، في الأحكام العامة من نظامه الأساسي، تم تصميم القرض الشعبي الجزائري كبنك عام وشامل، ويعتبر ثاني بنك أنشأ بعد البنك الوطني الجزائري BNA، حيث يعد تاجرا في علاقاته مع الغير.

كما ورثت سلطة التحالف المؤقتة الأنشطة التي كانت تديرها في السابق البنوك الشعبية التي تم استغلالها لغرض إنشاءه، وهي كالتالي:

- بنك الشعب التجاري والصناعي في الجزائر؛
- بنك الشعب التجاري والصناعي في وهران؛
- بنك الشعب التجاري والصناعي في عنابة؛
- بنك الشعب التجاري والصناعي في قسنطينة؛

بالإضافة إلى البنوك الأجنبية الأخرى التي أدمجت ضمنه، بنك الجزائر مصر (جانفي 1968)، شركة مارسيليا للقرض (جوان 1968)، الشركة الفرنسية للقرض والبنك (CFCB) (سنة 1971). في عام 1985، ولدت سلطة التحالف المؤقتة بنك التنمية المحلي (BDL)، بعد بيع 40 وكالة، ونقل 550 موظفًا ومديرًا و 89000 حساب عملاء. في عام 1989، تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري كشركة اقتصادية عامة (EPE)، تم تنظيمها بشكل قانوني كشركة مساهمة، وبالتالي فإن هذه الفترة تميزت بالتزامه بالتسويق، مدعومًا بحالة مالية صحية¹.

يقوم القرض الشعبي الجزائري بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا كما يمنح القروض القصيرة الأجل، وابتداء من سنة 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل أيضا، وفي 1997/04/06 وبعد استيفاء الشروط المطلوبة من قانون النقد والقرض حصل القرض الشعبي الجزائري CPA على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي من بنك الجزائر، وأصبح ثاني بنك عمومي يحصل على هذا الترخيص من بنك الجزائر.

كما يعتبر القرض الشعبي الجزائري من بين المصارف ذات الأهمية النظامية في الجزائر، حيث يساهم وبنسبة كبيرة تصل إلى حوالي 80% في تمويل القطاع المصرفي، كما يقدم توليفة كبيرة ومختلفة من الخدمات لريائته، ولما له من قدرة كبيرة ورأس مال اجتماعي ذات تطور ملحوظ، فهو أنسب بنك لإسقاط دراستنا عليه نظرا لعصرنة أدواته خاصة تلك المتعلقة بالإشراف والرقابة المصرفية.

ب- الشركة العامة للجزائر (SGA): بعد أن أقامت الشركة العامة مكتبها في الجزائر سنة 1987 قررت زيادة التزامها و تعهدها في الجزائر وهذا بإنشاء في 1999/11/04 أول بنك يباشر أشغاله بصورة كاملة هذا البنك هو Sociéte générale d'Algérie ويبلغ رأس مال هذه الشركة 500 مليون دج، وتساهم فيها بعض الأطراف والمساهمين وبنسب متفاوتة فنجد أن مساهمة الشركة العامة بنسبة 61% أما "FIBA holding" المساهمة

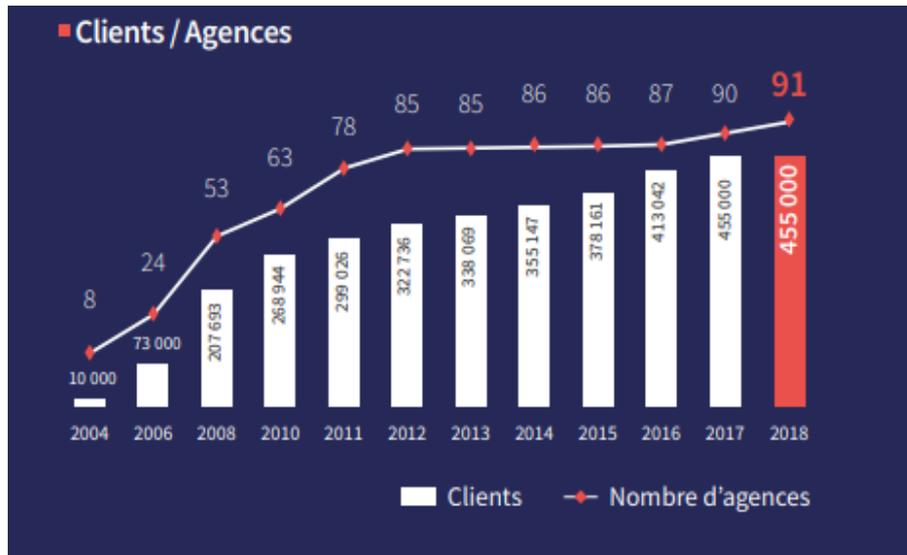
¹<https://cpa-bank.dz/index.php/fr/la-banque/presentation> date de consultation le 14/05/2017.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

والشركة التي هي تحت الرقابة من طرف مستثمرين حواص أوروبيين جزائريين وأمريكيين بنسبة 29% وبنسبة 10% من طرف LASFI مجموعة البنك العالمي، ومن هذا نجد أن سوسيتي جنرال الجزائر تقوم عليها وتسيّرها SGFRANCE وبالتالي فهي بنك قطاعي ذو طبعة عالمية .

إن السبب الرئيسي لتواجد هذه الشركة هو عرض منتجات وخدمات أكبر بنك عالمي على المؤسسات الكبرى الجزائرية سواء كانت عامة أو خاصة وعلى فروع أكبر المجموعات الدولية، وعلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وكذا على الأفراد ويتعلق الأمر هنا بالادخار، التمويل، وسائل الدفع، استشارات مالية، والشكل أدناه يشرح نوعا ما بعض التطورات الحاصلة على مستوى البنك والمتعلقة بتطور عدد العملاء مقارنة بالتطور الملحوظ في زيادة عدد الوكالات ليصل إلى 91 وكالة على المستوى الوطني مع عدد هائل من العملاء ليصل سنة 2018 إلى ما يقارب 455 000 زبون:

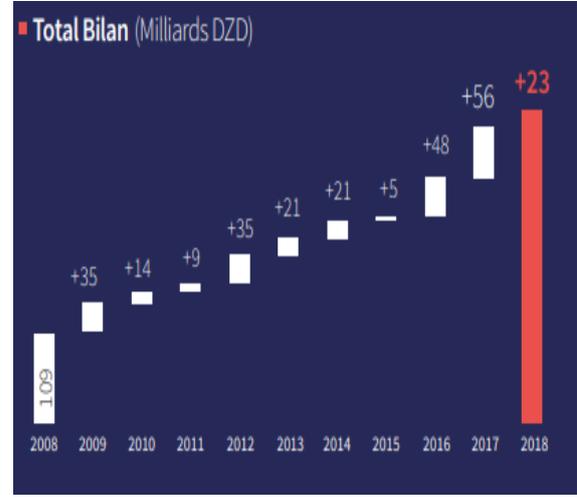
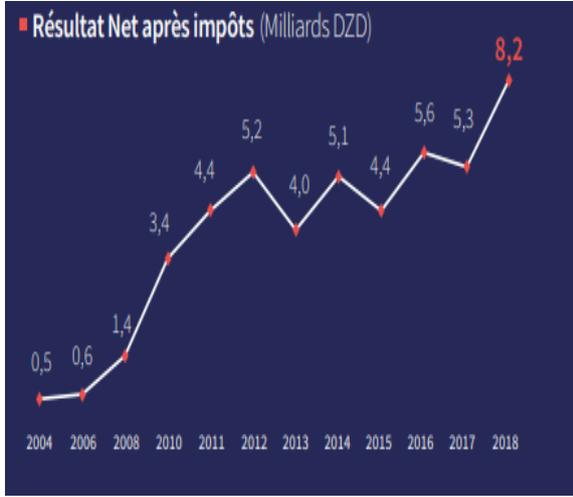
الشكل رقم: (01-02) تطور عدد عملاء بنك SGA مقارنة بعدد الوكالات على مستوى الوطن.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

وكذلك يمكن ملاحظة التطور المعترف في أرقام الميزانية والأرباح المتحصل عليها، رغم العجزات التي شهدتها الاقتصاد الوطني إلا أن البنك لا يزال قادر على صد الأزمات وتعزيز الصلابة المصرفية وهو العامل الذي يتيح لنا العمق المصرفي والخوض في استعمال هذا البنك كعينة أو مثال، نظرا للسياسات والاستراتيجيات المدعومة التي ينتهجها هذا المصرف، وكذا الأرباح المتحصل عليها بعد الضريبة التي تبين مدى حنكة البنك على التسيير واستخدام المناهج الحديثة للاشراف والرقابة المصرفية:

الشكل رقم: (02-02) تطور نتيجة الميزانية مقارنة بالنتيجة الصافية بعد الضريبة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

ثالثا: أدوات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم:

- تجميع جميع البيانات والقوائم المالية وحساب المؤشرات والنسب المالية، التي تهدف إلى قياس ومعرفة دور نماذج التقيط المصرفي في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي؛
- استخدام برنامج Excel لحساب وتصميم الجداول والأشكال التي تساهم في توضيح العلاقات بين المتغيرات، وتسهيل الشرح للقارئ؛
- استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على البيانات التاريخية وتوضيح التغيرات الحاصلة عبر السلسلة الزمنية التاريخية المعتمدة في دراستنا لتعطي نتائج موافقة لموضوع البحث؛
- استخدام برنامج Eviews 08 في الدراسة القياسية واستخراج النتائج وتحليلها قياسيا واحصائيا؛
- استخدام النسب والمؤشرات المالية المعروفة بنظام CAMEL لتقيط المصرفين، وإعطاء علامة لهما؛
- استخدام منهج المقابلة الشخصية مع إطارات وخبراء بنك الجزائر المختصين في متابعة المشروع المعلوماتي SYNOBA، لتدعيم نتائج البحث، والتوصل إلى أسس دقيقة

رابعاً: نموذج ومتغيرات الدراسة

1. نموذج الدراسة:

لدراسة موضوع دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، ارتأينا أن نقوم بفصل متغيرات الدراسة عن بعضها، كما أردنا دراسة الموضوع من عدة جوانب كالتالي:

- دراسة تحليلية واقتصادية لبعض المؤشرات التي تمثل نظم الرقابة الاحترازية ؛
- دراسة قياسية باستخدام برنامج Eviews 08 لتبيان الأثر على المتغيرات، وتصميم نموذج انحدار خطي بما يتوافق مع اشكالية البحث؛
- التنقيط المصرفي للبنكين محل الدراسة بالاعتماد على نموذج CAMEL الجزائري؛
- في الأخير استخدام منهج المقابلة الشخصية مع خبراء الاختصاص.

بالنسبة للدراسة القياسية يجب أولاً تحديد المتغيرات الرقمية التي يستوجب الاعتماد عليها لإجراء النمذجة واستخراج المعاملات الإحصائية ليتبين في الأخير أنّ المتغير المستقل: يتمثل في كل ما يتعلق بموضوع نموذج التنقيط المصرفي والمؤشرات والنسب المالية التي تمثل في مجملها أنظمة الرقابة الاحترازية، أمّا المتغير التابع: هو المتغير الذي يمثل محور التعثر المصرفي أو دراسة المخاطر المصرفية، وعليه قمنا بتجميع كل البيانات التاريخية المتعلقة بجميع المتغيرات التي يمكن لها أو يحتمل أن تؤثر أو تحدث تغييراً سواء اقتصادياً أم إحصائياً على التعثر المصرفي والمخاطر المصرفية، فبذلك وجدنا أنّ من أهم متغيرات الدراسة وأغلبها والتي لها ارتباط أو علاقة مع نماذج التنقيط المصرفي أو إن صح القول نظم الرقابة الاحترازية هي اسقاط واستخدام المؤشرات والنسب التي يمكن أن تعبر عن معايير الرقابة الاحترازية، وبالنسبة للمتغير التابع فقد اخترنا معامل الاستقرار كما هو مبين في النموذج أدناه:

2. متغيرات الرقابة الاحترازية الجزئية:

الجدول رقم (01-02): متغيرات الدراسة على المستوى الجزئي

المتغير التابع (التعثر المصرفي)	المتغيرات المستقلة (نظم الرقابة الاحترازية)
مؤثر الأمان = صافي قيمة الأصول / إجمالي الخصوم (RSB)	نسب الملاءة = الأموال الخاصة/ إجمالي الأصول الخطرة (solv)
	نسبة صافي التمويل المستقر = الأصول المستقرة/ الخصوم المتاحة (nsfr)
	نسب السيولة = الأصول السائلة/ الخصوم الجارية (LIQ_Rat)
	نسب الرفع المالي = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول مع عمليات خارج الميزانية (leverage_rat)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البحث.

- متغيرات الرقابة الاحترازية الكلية (مؤشرات الاقتصاد الكلي):

الجدول رقم (02-02): متغيرات الدراسة على المستوى الكلي

المتغير التابع (التعثر المصرفي)	المتغيرات المستقلة (نظم الرقابة الاحترازية)
مؤشر الأمان (RSB) = صافي قيمة الأصول / إجمالي الخصوم	ميزان المدفوعات (BAL_paiment)
	التضخم (INFLATION)
	الناتج المحلي الداخلي (PIB)
	سعر الصرف (TAUX_CHANGE)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البحث.

خامسا: أدوات البحث المستعملة:

الأداة الأولى التي اعتمدنا عليها في دراستنا هي التقارير السنوية التي تمكننا من معرفة بعض الإحصائيات المرتبطة بمتغيرات الدراسة ومتابعة تطوراتها، حتى نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة، التي وجدناها ملائمة لإتمام موضوعنا مع طبيعة دراستنا.

الأداة الثانية تمثلت في أسلوب التحليل الاقتصادي الذي يسرد الظواهر الاقتصادية السابقة عبر سلاسل تاريخية تبيّن تطورات الوضع الاقتصادي ويمكن لها أن تحدث عدّة آثار محتملة الوقوع، حيث يمكن الاستناد على هذا التحليل الاقتصادي لتوضيح العلاقة بين المتغيرات وشرح موضوع الدراسة على عدّة مراحل تمكن من التنبؤ بالمستقبل القريب.

الأداة الثالثة تمثلت في جميع البرامج الإحصائية والحسابية التي استخدمت في الدراسة خاصة المتعلقة ببرامج Excel، الذي يعد من بين أهم البرامج الإحصائية الحديثة التي تسهل الحساب واستخراج نتائج قياسية سهلة القراءة، إضافة إلى البرنامج الإحصائي Eviews 08 الذي اعتمدنا عليه في الدراسة القياسية بين متغيرات البحث لاستخراج نموذج الإنحدار الخطي وفقا لطريقة المربعات الصغرى، مع إظهار عدّة معالم إحصائية مختلفة تهدف إلى طرح نتائج قياسية دقيقة والمتمثلة في: الاحتمالات والانحراف المعياري وكذا معامل الارتباط إضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي مع اختبار "دارين واتسون"... إلخ، هذا بدعم من برامج إحصائية أخرى مثل Excel stat، SPSS 20، إلخ.

الأداة الأخيرة اعتبرناها كأسلوب لتوضيح مدى مصداقية النتائج المتحصل عليها من الأدوات سابقة الذكر، والتي تمثلت في أسلوب أو منهج المقابلة الشخصية والخرجات والزيارات الميدانية، كأسلوب يمكن تسميته بأداة البحث بعين المكان وليس على أساس المستندات، تسهل علينا اختبار فرضيات الدراسة.

سادسا: مقياس التحليل

لدراسة موضوع دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، اخترنا عدّة مقاييس للتحليل وهي المعمول بها والمعروفة في علم الإقتصاد، وبالتالي فقد اعتمدنا على الفترات والأرقام المالية في الأداة الأولى كمقياس للتحليل الإقتصادي، أمّا بالنسبة لأداة المقابلة فقد اخترنا عدّة أسئلة واستجابات لنطرحها أمام الخبراء للإجابة عليها واستقصاء آرائهم، وكذلك أداة التصنيف وفق المراتب لـ CAMEL من خلال إعطاء علامة من 1-5 لكل بنك، وفي الأخير بالنسبة لمقياس التحليل في الأداة القياسية التي اعتمدنا على برنامج Eviews، فقد اخترنا مقياس التحليل للمعنوية الإحصائية أقل من 5% الموضح أدناه:

الجدول رقم (02-03) مقياس أو مجال اختبار وتحليل المعنوية الإحصائية

معامل احتمال $\leq 5\%$	معامل احتمال = 5%	معامل احتمال $\geq 5\%$
لا توجد معنوية أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية	وجود معنوية أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية	وجود معنوية أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البحث.

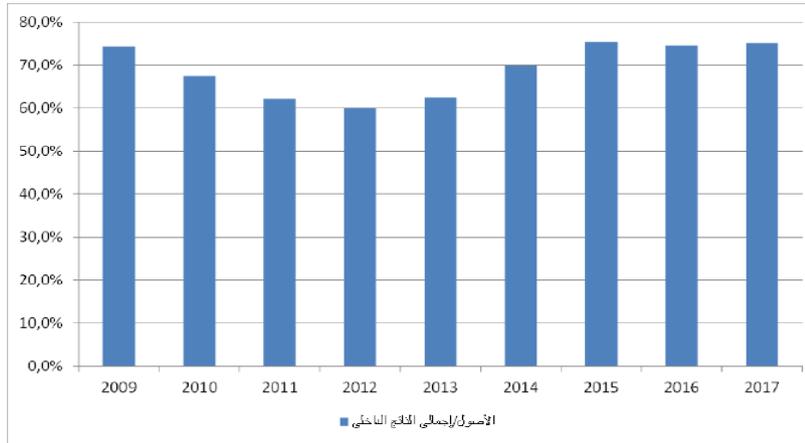
المبحث الثاني: عرض النتائج وتحليلها

سيتم عرض نتائج البحث وتحليلها وفق جوانب ثلاثة تتمثل في تحليل المؤشرات الخاصة بالوساطة المصرفية والصلابة المالية للجهاز المصرفي الجزائري، الدراسة القياسية لأثر نظم الرقابة الاحترازية على مخاطر التعثر المصرفي للبنوك عينة الدراسة، وتنقيطها وفقا لنظام SNB.

المطلب الأول: تحليل المؤشرات الخاصة بالوساطة المصرفية والصلابة المالية للجهاز المصرفي الجزائري
تطورت المؤشرات الخاصة بالوساطة المصرفية الأخرى وبالعمق المالي والصلابة وبمردودية القطاع المصرفي بصفة مواتية على العموم. يعود الارتفاع المسجل في الموارد المجمعة من طرف المصارف خلال سنة 2017، بعد الانخفاض الذي عرفته في السنوات الماضية خاصة التي شهدت عدّة عجوزات، أساسا، إلى التمويل غير التقليدي الجرى في نهاية السنة، والذي كان له أثرا إيجابيا على تطور الودائع المصرفية.

على صعيد النشاط المصرفي، بقيت نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف (المصارف والمؤسسات المالية) إلى إجمالي الناتج الداخلي مستقرة نسبيا في السنوات الأخيرة ما يتراوح بين 74% و75%

الشكل رقم (02-03): تطور الأصول المالية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من زاوية تطور شبكة القروض الممنوحة، نلاحظ تحسن الوساطة المصرفية، من سنة لأخرى، مع بقاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدنى بكثير من المبالغ اللازمة للشروع في ديناميكية تنويع الاقتصاد، أما بالنسبة لمؤشرات الصلابة المالية تبين أنّ القطاع المصرفي لا يزال صلب. فلقد عرفت بعض المؤشرات تحسنا معتبرا، كمعدل الملاءة الإجمالية وكذا مردودية الأصول (العائد على الأصول)، بينما عرفت مؤشرات أخرى لاسيما القروض غير الناجعة تدهورا طفيفا، لكنها تبقى عند مستويات قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان الناشئة والنامية المماثلة.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

خلال سنتي 2015 و2016، قامت الدولة برفع رأسمال ثلاثة مصارف عمومية من أصل ستة. وفي سنة 2017 واصلت هذه الأخيرة في تخصيص جزء من نتائجهما للإحتياط، مما يسمح لها بالامتثال، بشكل واسع، للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية (مخاطر القرض، المخاطر العمليّاتية ومخاطر السوق). في نهاية 2017، بلغ معدل ملاءة القطاع المصرفي بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية بالنسبة لمعدل الملاءة الإجمالية، أي معدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل 03، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04): مؤشرات الملاءة المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري

2017	2016	2015	
%19.56	%18.86	%19.39	نسبة الملاءة الإجمالية*
%15.18	%16.33	%15.75	نسبة الملاءة القاعدية**
*رؤوس الأموال الخاصة القانونية ÷ مجموع المخاطر			
**رؤوس الأموال الخاصة القاعدية ÷ مجموع المخاطر			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

أما بالنسبة للسيولة المصرفية ففي السنوات الأخيرة، أدى تحسن مستوى الأصول السائلة للنظام المصرفي لتفوق ال (+09%) والتي تساهم بواقع 26% في ارتفاع إجمالي الأصول، إلى ارتفاع جدّ طفيف في معدل الأصول السائلة نسبةً إلى إجمالي الأصول، كما ارتفع مستوى المستحقات غير الناجعة بالنسبة لإجمالي المستحقات وهذا راجع إلى تحويل حصة كبيرة من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل (ANSEJ, CNAC, ANGEM)، والتي بلغت آجال استحقاقها، وتوازنها بعض الأخطاء المسجلة من طرف متخذي القرارات والمتمثلة في تخصيص مؤونات ضعيفة لهذا الغرض، وهو ما يتنافى مع السياسات المنتهجة من طرف بنك الجزائر، ومع ذلك بقيت مردودية القطاع المصرفي مرتفعة نوعا ما كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02-05): مؤشرات العوائد المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري

2017	2016	2015	
%17.84	%18,14	%20,34	1 عائد على رأس المال
%22.19	%28,32	%29,08	2 عائد على رأس المال قبل المؤونة
09	10	11	3 الرافعة المالية
%2.01	%1.86	%1.83	4 عائد على الأصول
%3.60	%4.14	%3.85	5 الهامش المصرفي
%42.11	%34.06	%33.10	6 هامش الربح

4 صافي المنتج المصرفي ÷ إجمالي متوسط الأصول

5 النتيجة الصافية ÷ صافي المنتج المصرفي

6 معطيات أولية

1 الناتج ÷ متوسط رأس المال الخاص

2 متوسط الأصول ÷ متوسط رأس المال الخاص

3 الناتج ÷ متوسط الأصول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

تابع نشاط الإشراف المصرفي متابعة تطور الوضعية المالية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية، في ضوء تطورات الوضع الاقتصادي العام، المتميز بعدة إصلاحات جوهرية بما فيها الإشراف المصرفي ونظم الرقابة الاحترازية، إضافة إلى، اعتماد و وضع حيز التنفيذ لآلية التمويل غير التقليدي والارتفاع النسبي في أسعار المحروقات، كما أدى كل من إعادة الرسمة وإعادة شراء مستحقات المصارف العمومية إلى تحسين نسب تقسيم وتوزيع المخاطر، نتيجة لذلك تراجعت حالات خرق المعايير الاحترازية من طرف المصارف والمؤسسات المالية؛

ثالثا: تحليل أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على النظام المصرفي الجزائري

يوضح الجدول تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال فترة 11 سنة إلى غاية سنة 2016:

جدول رقم (02-06): تطور متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2016:

السنوات	التضخم	الناتج الداخلي الاجمالي - PIB (مليار)	رصيد م, المدفوعات	سعر صرف الدولار بالدينار
2005	1,90%	7 563,60	\$16,94	73,37
2006	1,80%	8 520,60	\$17,73	72,65
2007	3,90%	9 306,20	\$29,55	69,36
2008	4,40%	10 993,80	\$36,99	64,58
2009	6,40%	9 968,00	\$3,86	72,65
2010	4,20%	11 991,60	\$15,33	74,32
2011	5,80%	14 588,50	\$20,14	72,85
2012	9,50%	16 208,70	\$12,06	77,55
2013	4,10%	16 643,80	\$0,13	79,38
2014	2,90%	17 242,50	-\$5,88	80,57
2015	4,78%	16 591,90	-\$27,54	100,46
2016	6,40%	17 406,80	-\$26,03	109,47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المتوفرة على موقع:

- http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_22/05/2018

1. سعر الصرف:

بالنسبة لسياسة الصرف المتبعة من قبل بنك الجزائر، فيتمثل هدفها منذ نهاية سنوات التسعينات، في تثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدinar على المدى المتوسط عند مستواه التوازني الذي تحدده أساسيات الإقتصاد الوطني لاسيما سعر البترول، فسياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر تندرج في إطار السياسة المسماة "بالتعويم الموجه" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، لذلك نجد ارتفاعا بنسبة كبيرة بين هذه السنوات من 73.37 دج للدولار الواحد إلى أن وصل لقيمة 109.47 دج أي 67% وهو ما أدى إلى التوصل أن جزء كبير من إيرادات صادرات المحروقات يغذي الاحتياطات الرسمية للصرف التي يسيروها بنك الجزائر؛

2. ميزان المدفوعات:

بالنظر إلى ظهور المؤشرات الأولى لبوادر الأزمة المالية الدولية منذ أوت 2007 وتزايد حدتها اعتبارا من سبتمبر 2008، ومن جانبه بدأ الاقتصاد الجزائري ابتداء من الثلاثي الرابع 2008 وبداية سنة 2009 في تحمل الصدمة الخارجية المرتبطة بانخفاض أسعار المحروقات بصفتها قناة تنتقل عبرها آثار الركود في الاقتصاديات المتقدمة وتزايد حدة الأزمة المالية الدولية، حيث بدأ التدهور وتراجع رصيد ميزان المدفوعات من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009، ثم بعد ذلك أدى التدهور الحاد في سوق النفط، الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014 إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع وإتباع سياسة ترشيد النفقات بسبب التراجع الحاد في أسعار البترول خاصة في سنة 2015 والذي أدى إلى عدّة عجوزات في الحساب الجاري، أين وصل إلى نتيجة سلبية مقدرة بـ 26.03 مليار دولار، وبالتالي فيمكن لهذا المؤشر أن يؤثر بشكل عام على مستوى الاستقرار والمصرفي؛

3. الدخل الوطني:

تشير المؤشرات إلى أن الدخل الوطني في وضعية متواضعة جدا بغض النظر عن الركود في العالم نتيجة للأزمة المالية 2008-2009، فهذه السنة تمثل استثناء بالنسبة لاقتصاد الجزائر، حيث تدهور مستوى الناتج الوطني بواقع -15% عن 2008، ونسبة -17% سنة 2010. وقد استمر الناتج الوطني في التدهور نتيجة تدهور عائدات النفط منذ 2009. وفي سنة 2012 المدفوعة بزيادة الطلب الكلي قدر النمو الحقيقي (-14%)، وكذلك تم تسجيل حالة من الهبوط الاقتصادي بداية من سنة 2014 والذي أدى بدوره بالسلطات المالية والمصرفية إلى مراجعة السياسات المنتهجة ومن بينها سياسات الإقراض ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن لها أن تؤثر على نشاط البنك واستقراره؛

4. التضخم:

امتازت السنوات 2005-2008 بمعدلات تضخم مرضية لا تفوق 04%، في حين نجد الفترة الموالية، فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية 2009-2015 التي شهدت تذبذبات، فقد سجلت ارتفاعات لمعدلات التضخم إلى 6% أي بواقع 2% عن السنوات 2010-2012، أي أنه عموما تميزت هذه المرحلة بالتوتر الملحوظ. في هذا الصدد بالموازاة مع التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقروض 10-04 التي تعطي إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار يدخل ضمن إطار سياسة استهداف التضخم الذي شرع فيه بنك الجزائر وقد قام بتطوير نموذج لمحددات التضخم يهدف إلى تحديد العناصر المناسبة لتفسير معدلات التضخم¹.

¹عباس بوهريّة، ميلود بن علي، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور -الاقتصاد الجزائري نموذجاً-، ورقة بحث تدخل ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول: النظام البنكي في الجزائر واقع وآفاق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، يوم 17 مارس 2017.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية لأثر نظم الرقابة الاحترازية على مخاطر التعثر المصرفي لبنكي (CPA وSGA) على حدا

من أجل إعداد دراسة قياسية تتوافق مع موضوع بحثنا وتساعد على التوصل لنتائج بحث مرضية بما يناسب إشكالية الدراسة، حاولنا التطرق لموضوع دور نماذج التنقيط المصرفي ممثلة بنظم وقواعد الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية في التحوط أو الحد والتقليل من مخاطر التعثر المصرفي مع الإشارة أو إسقاط الدراسة على حالة النظام المصرفي الجزائري، وبالتالي فقد قمنا بترجمة هذا الموضوع إلى متغيرات تسمح بمعالجته قياسيا، متغيرات مستقلة والمتمثلة في المؤشرات الدنيا أي بعض المؤشرات التي تمثل نظم أو معايير الرقابة الاحترازية وكذا القريبة من نموذج التنقيط المصرفي الجزائري (CAMEL) SNB، هذه الأخيرة التي تؤثر على المتغير التابع والذي يعبر عن مخطر التعثر المصرفي أو ما يسمى بالمؤشر المقترح مؤشر الأمان الذي تم اقتباسه من التعريف التالي للاستقرار المالي على المستوى الجزئي: أو ما يقصد به الفشل البنكي، "هو عبارة عن تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك التي تجعل من قيمة تصفية الأصول أصغر من ودائعه، في هذه الحالة نقول على البنك أنه معسر...¹"، من خلال هذا التعريف يمكن ترجمة المتغير التابع (التعثر المصرفي) إلى مؤشر الأمان = قيمة تصفية الأصول/ إجمالي الخصوم، كما أنّ قيمة تصفية الأصول تعني مجموع الأصول الملموسة إلى إجمالي الودائع، لذلك يعبر هذا المؤشر عن قدرة البنك على تسديد التزاماته عند الإعسار المالي، وبالتالي فإن قيمة تصفية الأصول يجب أن تكون أكبر من الودائع لكي يتم تعويض كل المودعين في حالات التعثر. وللتأكد من صحة ومصداقية النتائج قمنا بإسقاط هذه الدراسة على مستوى بنك واحد عمومي (CPA)، ولفترة تمتد لأحد (11) عشر سنة، منذ سنة 2005 إلى غاية 2015 وبنك آخر خاص بشراكة فرنسية-جزائرية (SGA)؛

أولا: البرامج المعتمد عليها في بناء النموذج الخطي

الأداة التي اعتمدنا عليها في دراستنا كما ذكرنا سابقا هي التقارير السنوية والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر والتي تحوي جميع المعلومات المحاسبية والقوائم المالية وهذه الوثائق تمكنا من معرفة بعض الإحصائيات المرتبطة بمتغيرات الدراسة ومتابعة تطوراتها، حتى نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة، أما بالنسبة للبرامج الإحصائية التي وجدناها ملائمة لإتمام موضوعنا وبما أنّ طبيعة دراستنا قياسية أكثر منها نظرية، اخترنا البرنامج المشهور MICROSOFT EXCEL الذي يعرف بأنه أحد برامج الجداول الالكترونية والتي يمكنك أن تستعملها لإدارة البيانات وتحليلها، والتي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ثمّ تطورت إلى برامج مالية ومحاسبية خاصة بإجراء الحسابات المالية كإعداد الرواتب والموازنات وغيرها، أما بالنسبة لبرنامج EVIEWS (v08) فهو برنامج متقدم في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، ويعتبر نسخة مطورة من برنامج TSP، هذا البرنامج يعتبر برنامج مفيد جدًا بالنسبة للباحثين الاقتصاديين، وقد تمّ تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية

¹ حمزة عمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 179

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

الناجئة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي والمتعدد واختلاف التباين وأخطاء صياغة النماذج، أيضا برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، يعتبر من أكثر البرامج استخداما لتحليل المعلومات الإحصائية في علم الاجتماع، يستخدم اليوم بكثرة من قبل الباحثين في مجال التسويق والمال والحكومة والتربية ويستخدم أيضا لتحليل الاستبيانات وفي إدارة المعلومات وتوثيق المعلومات.

ثانيا: صياغة النموذج القياسي

إنّ من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها هي صياغة النموذج القياسي، حيث يتم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في التعثر المصرفي أو الاستقرار المالي للمصرف، ومن هنا سنحاول تحديد المتغيرات وتمييزها بحيث نجد:

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة (المستقلة) على المستوى الاحترافي الجزئي	المتغيرات المفسرة (المستقلة) على المستوى الاحترافي الكلي
يتمثل في التعثر المصرفي واختارنا مؤشر الأمان (الاستقرار المالي) ويرمز له بـ Y أو RSB	- x1: (SOLV) يمثل نسب الملاءة المالية؛ - x2: (NSFR) يمثل نسبة صافي التمويل المستقر؛ - x3: (LIQ-RAT) يمثل معامل السيولة؛ - x4: (LEVERAGE-RAT) يمثل نسب الرفع المالي؛	- x1: (BAL-PAIMENT) يمثل ميزان المدفوعات؛ - x2: (Inflation) يمثل التضخم؛ - x3: (PIB) يمثل الناتج المحلي الإجمالي؛ - x4: (Taux-Change) يمثل سعر الصرف؛

بعد ترميز متغيرات النموذج القياسي وتجميع البيانات الخاصة بكل متغير، يتم تحديد الشكل الرياضي

$$Y = f(x_1, x_2, x_3, x_4)$$

للمنموذج القياسي كما يلي:

ومنه يمكن كتابة الصيغة الخطية للمنموذج القياسي الخاص بدور نظم الرقابة الاحترافية في النحوط من

مخاطر التعثر المصرفي بالشكل التالي:

$$Y = c + x_1a_1 + x_2a_2 + x_3a_3 + x_4a_4 + E_i$$

حيث أن:

Y: مؤشر الأمان (نسب مئوية)؛	X2: التضخم (نسب مئوية)؛
X1: يمثل نسب الملاءة المالية (نسب مئوية)؛	X3: الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار جزائري)؛
X2: نسبة صافي التمويل المستقر (نسب مئوية)؛	X4: سعر الصرف (دينار جزائري).
X3: نسب السيولة (نسب مئوية)؛	I: تمثل عامل الزمن؛
X4: نسب الرفع المالي؛	a4, a3, a2, a1: تمثل معاملات النموذج؛
X1: ميزان المدفوعات (مليار دولار)؛	c: المعامل الثابت؛
	Ei: يمثل الحد العشوائي.

ملاحظة: النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لذا تم إدراج حد الخطأ، حيث أنه يمثل بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على لكن يصعب قياسها.

• اختبار المعنوية:

يختبر هذا النموذج قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، وذلك للتأكد من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة β كلاً على انفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتين:

- فرضية العدم: وتنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، X و Y

$$H_0: \beta=0$$

- الفرضية البديلة: وتنص على وجود علاقة بين X و Y أي أن:

$$H_1: \beta \neq 0$$

• فرضيات النموذج:

- الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(e_i)=0$ ؛
- تجانس (ثبات) تباين الأخطاء؛
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛
- الحد العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثاً: تقديم وعرض النتائج

يتم تقدير النماذج القياسية بطريقة المربعات الصغرى (MCO) باعتبارها من أحسن الطرق لتقدير النماذج، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews8)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج التقدير للنموذج الخطي من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (02-07) علاقة متغيرات الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية بمؤشر الأمان لبنك CPA					
المتغيرات المستقلة	المعامل	T-statistic	احتمال المعنوية	معامل التحديد R-	احتمال المعنوية
نسب السيولة	0,3998	2,7585	0,0329	0,9810	0,000000
نسبة صافي التمويل المستقر	-0,3536	-2,6007	0,0406		
الدخل الوطني	-2,12	-4,2596	0,0053	0,8780	0,0065

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه (07-02) و(أنظر الملحق رقم 02) لبنك CPA بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (دارين واتسون)، قمنا بمقارنة قيمة (DW) المتحصل عليها من الجدولين (متغيرات الرقابة الاحترازية الجزئية، والجدول متغيرات الرقابة الاحترازية الكلية) على التوالي: 2.61 و1.59 مع القيم النظرية (dl,du) المتحصل عليها من الجدولين والمتمثلة في $dl: 0.44$ ، $du: 2.28$ وهي القيم المجدولة لدارين واتسون عند $n: 11$ ومستوى معنوية 5% مع أربع متغيرات مستقلة، وبالتالي فإن قيمة DW المحسوبة لكل من متغيرات الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية تقع ضمن المنطقة غير المحددة (منطقة اللاحسم)، أي أن الاختبار لا يقدم أي نتيجة وفي هذه الحالة لا يمكن اتخاذ أي قرار؛

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

الجدول رقم (02-08) علاقة متغيرات الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية بمؤشر الأمان لبنك SGA					
المتغيرات المستقلة	المعامل	T-statistic	احتمال المعنوية	معامل التحديد R-squared	احتمال المعنوية الكلية للنموذج
المعامل الثابت C	-0,5437	-6,6563	0,0006	0,9564	0,000000
نسبة الرافعة المالية	-1,2019	-3,5476	0,0121		
نسبة السيولة	0,6545	10,9795	0,0000		
سعر الصرف	0,0066	2,3516	0,0569	0,8357	0,0155
رصيد ميزان المدفوعات	0,0042	2,9015	0,0273		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

وبنفس المنوال في الجدول (02-08) و (الملحق رقم 03) لبنك SGA نلاحظ نفس الشيء أن قيم دارين واتسون المتحصل عليها هي على التوالي: 2.1619 و 1.54، وفي هذه الحالة نجد أن القيم الجدولة لدارين واتسون من خلال الجدول عند عدد المشاهدات 11 وأربع متغيرات مفسرة معمستوى معنوية 5%، 2.283 : du و dl : 0.444، ($D > du$ بمعنى لا يوجد ارتباط و $D < dl$ أي وجود ارتباط موجب) وبالتالي فإن جميع قيم دارين واتسون المتحصل عليها لا تقل عن dl ولا تفوق قيمة du أي أن القيم محصورة بينهما في منطقة الشك واللاحسم أو عدم اليقين كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم: (02-04) يوضح مجال الثقة لاختبار "دارين واتسون"

0	1.16	1.80	2	2.2	2.84	4
$\rho > 0$	؟	$\rho = 0$	$\rho = 0$	؟	$\rho < 0$	
ارتباط ذاتي موجب	غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السابقة.

مما يجعلنا في موقف عدم اتخاذ القرار والاستناد إلى اختبارات أخرى، هذا راجع إلى اهتلاك هذا الاختبار وشيوعه ما جعل من الباحثين اللجوء إلى اختبارات أخرى للارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية في السلاسل الزمنية، أمّا بالنسبة لمشكل التوزيع غير الطبيعي لبواقى: **Jarque-Bera** من خلال احتمال **jarque-bera** لكل من متغيرات الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية والمقدرة بـ: Prob: 0.508 و Prob: 0.255 أي أنّ بواقى معادلة الأنحدار لكل من النموذجين تخضع للتوزيع الطبيعي ونفس الشيء بالنسبة لبنك SGA فإن جميع بواقى المعادلة تخضع للتوزيع الطبيعي، كما نلاحظ أنّه بدءاً بمعامل التحديد قدر في بنك CPA بـ 0.98 و 0.79 على التوالي، وهذا يعني أنّ للنموذجين قدرة تفسيرية جيّدة، تشرح المتغير التابع بنسبة 0.98 و 0.79 أمّا الباقي فتفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ وكذلك في بنك SGA بـ 0.98 و 0.83، أمّا بالنسبة لاختبار فيشر الإحصائية فهو كذلك له قدرة تفسيرية باحتمال قدره 0.000 و 0.0065 في بنك CPA،

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

أما في بنك SGA كذلك وجدناه أقل من 5% و0.000 و0.015 أي أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية، بالنسبة لمتغيرات الرقابة الاحترافية الجزئية في بنك CPA نجد معامل السيولة وكذا نسبة صافي التمويل المستقر كما هو موضح في الجدول لها معنوية ذات دلالة إحصائية أقل من 5%، ويؤثران على المتغير التابع (مؤشر الأمان)، باحتمال 0.03 و0.04 على التوالي، وبمعامل سيولة ذو علاقة طردية مع مؤشر الأمان بنسبة 39%، ومعامل نسبة السيولة في الأجل الطويل بعلاقة عكسية مقدرة بـ35%، أما بالنسبة للشطر الثاني أو الجدول الثاني المتعلق بنظم الرقابة الاحترافية الكلية في بنك CPA (مؤشرات الاقتصاد الكلي)، فنجد مؤشر وحيد متمثل في معيار PIB (الناتج المحلي الداخلي)، هذا الأخير الذي له علاقة ذات دلالة إحصائية تفسر المتغير التابع باحتمال 0.005 وبالعلاقة عكسية مع مؤشر الأمان.

أما بالنسبة لبنك SGA نلاحظ من خلال الجدول متغيرات الرقابة الاحترافية الجزئية لدى بنك SGA أن للمتغير الثابت معنوية وقدرة تفسيرية أقل من معدل المعنوية 0.0006 وبمعامل سلمي -0.53 أي أن له علاقة عكسية مع مؤشر الأمان المتغير التابع والعلاقة مقدرة بواقع 53%، إضافة إلى مؤشر الرافعة المالية الذي جاء معنوياً وله أثر على المتغير التابع باحتمال معنوية قدر بـ0.012 وكذلك بمعامل سلمي أي العلاقة هنا عكسية تفسر المتغير التابع بواقع 120% أي كلما ارتفع مؤشر الأمان يقابله انخفاض في الرافعة المالية بهذه النسبة، ونجد كذلك أن نسبة السيولة أو معامل المراقبة له أثر معنوي بقيمة احتمال 0.000 معنوية جد عالية وبمعامل 65% يظهر العلاقة الطردية بين المتغيرين لتفسير المتغير التابع مؤشر الأمان في بنك SGA، أما المتغيرين الاثنان الآخرين نسبة صافي التمويل المستقر ونسب الملاءة المالية فمن المستحسن استبعادهم من النموذج نظراً لعدم تأثيرهم وتفسيرهم للمتغير التابع لندرج المتغيرين الرافعة المالية ونسب السيولة في النموذج الخطي مع الاحتفاظ بثابت المعادلة C، ثم ننتقل إلى الجدول متغيرات الرقابة الاحترافية الكلية لدى بنك SGA الذي يظهر لنا متغيرين اثنين فقط لهم قدرة تفسيرية وأثر معنوي على المتغير التابع مؤشر الأمان باستبعاد جميع المتغيرات الأخرى ولتحسين النمذجة يستوجب التحلي عن المتغير الثابت وكذا معدل التضخم مع الناتج المحلي الإجمالي، لنحتفظ فقط بمتغيرين اثنين وهما سعر الصرف وميزان المدفوعات لقدرتهم التفسيرية وأثرهم المعنوي الذي ظهر عند سعر الصرف باحتمال 0.05 وبمعامل موجب قدر بنسبة ضئيلة 0.6% مع علاقة طردية بين المتغيرين أي كلما زاد مؤشر الأمان ارتفع سعر الصرف بواقع 0.06%، ونفس الشيء بالنسبة لميزان المدفوعات احتمال تفسيره وأثره على المتغير التابع 0.02 أقل من المستوى 5% وبالعلاقة كذلك طردية وبنسبة ومعامل أقل من سعر الصرف وصل إلى حد 0.4%، ومن هنا يمكن صياغة نموذج الإنحدار الخطي بمتغيرين (سعر الصرف وميزان المدفوعات).

بالنسبة لقواعد الرقابة الاحترازية الجزئية لدى بنك CPA نلاحظ أنّ نسب السيولة المتمثلة في الأصول الجاهزة للمصرف إلى الخصوم الجارية ترتبط ارتباط مباشر وبالعلاقة طردية مع مؤشر الأمان أي كلما زادت نسبة السيولة في المصرف يرتفع مؤشر الأمان بواقع 39% وهذا شكل طبيعي ومنه مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته بما فيها مواجهة الصدمات واجتتاب خطر التعثر المصرفي، هذا يدل على أن المصرف CPA يقدم في كل وقت معامل سيولة (معامل المراقبة) يساوي على الأقل 100% وإنه مراعاة للمادة 03 من النظام 04-11 يحترم البنك نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من جهة، وبين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة من جهة أخرى، بالرجوع إلى النسبة الثانية أي نسبة صافي التمويل المستقر والتي جاءت بها مقررات لجنة بازل (03) ضمن متطلبات السيولة وذلك من أجل حث المصرف على الاعتماد في تمويل نشاطه على موارد مستقرة فقد ظهر هذا المؤشر بمعامل سلبي أي بعلاقة عكسية مع مؤشر الأمان أي أنه كلما زادت الموارد المستقرة يقل مستوى مؤشر الأمان وهذا يتنافى مع الواقع وبالتالي فيمكن القول أنّ هذه النسبة غير معتمدة على مستوى مصرف CPA فقد ظهرت نتائجها عشوائية، خاصة وأنّ لجنة بازل أقرت أن يتم وضع متطلبات دنيا لهذا المعامل اعتبارا من جانفي 2018، أما بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي لدى بنك CPA كما هو موضح في الجدول فقد تمّ تقدير معالم النموذج على أساس أنّ مؤشر الدخل الوطني PIB فقط يمكن أن يفسر العلاقة مع مؤشر الأمان على مستوى مصرف CPA مع استبعاد المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مؤشر الأمان، حيث أنّ العلاقة ظهرت عكسيا مع مؤشر الأمان أي أنّ انخفاض مؤشر الدخل الوطني قد يضعف من قدرة المقترضين المحليين على خدمة الدين وبالتالي فقد يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الأمان المتمثل في مخطر التعثر المصرفي أي أنّ المصرف يعتمد على موارده في القيام بنشاطاته وهذا قد يؤدي به إلى الوقوع في خطر التجميد، أما بالنسبة لمؤشرات الرقابة الاحترازية الجزئية لدى بنك SGA فقد أثبتت النتائج المتحصل عليها من خلال مخرجات برنامج Eviews أن للمتغير الثابت أثر معنوي يساعد في حل المعادلة ويدعم مؤشر الأمان والاستقرار في البنك، كما وجدنا أنّ الرافعة المالية كذلك لها القدرة على تفسير مؤشر الأمان وتهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في البنك، ويسعى البنك إلى طلب ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطر، كما تعمل الرافعة المالية كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية حيث ظهرت في المخرجات بعلاقة عكسية مع مؤشر الأمان أي كلما ارتفع مؤشر الأمان في البنك وزادت نسبة الاستقرار المصرفي انخفض معدل إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول مع عمليات خارج الميزانية أي نسبة الرفع المالي بمعنى أن البنك مستقر ماليا نوعا ما ويقدر على سداد التزاماته في الآجال المحددة ومنه التحوط من مخطر التعثر المصرفي، أما بالنسبة لمعامل السيولة أو معامل المراقبة فهو كذلك ظهر بمعنوية عالية جدًا أي أنّه يقوم بتفسير معامل الاستقرار بدرجة قوية وبالعلاقة طردية أي كلما زاد مؤشر الأمان الذي يعبر عن الاستقرار المصرفي زاد معدل السيولة أي إجمالي الأصول السائلة في البنك إلى إجمالي الخصوم الجارية

والجاهزة ومنه يمكن صياغة النموذج في بنك SGA بالاعتماد على متغيرين اثنين فقط نسبة الرافعة المالية وكذا نسب السيولة اعتبارا لدعمهما لمؤشر الأمان وضمان الاستقرار المصرفي في البنك والحد من التعثرات المصرفية، أما بالنسبة لمتغيرات الرقابة الاحترازية الكلية لدى بنك SGA فقد تبين من خلال مخرجات البيانات أن يمكن لمتغيرين اثنين كذلك من مجموع أربع متغيرات مفسرة تمثلت في معدلات التضخم والدخل الوطني مع سعر الصرف وكذا رصيد ميزان المدفوعات، كل هذه المتغيرات الكلية وجدنا المتغيرين الخارجيين (سعر الصرف، ميزان المدفوعات)، لهما أثر وبالعلاقة طردية مع مؤشر الأمان وهو ما يطرحه الواقع الاقتصادي، بما أنّ مصرف SGA بنك خاص بشراكة فرنسية-جزائرية فقد تأثر بالمتغيرات الخارجية المتمثلة في سعر الصرف وميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يعتبر أداة هامة في الاقتصاد الوطني ويعبر عن قوة الاقتصاد ومركزه المالي مع مختلف الدول بالعملة الصعبة، وبما أنّ بنك SGA يسعى دوماً إلى تحويل أرباحه خلال فترة الاستحقاق وبالعملة الصعبة فإنه بطبيعة الحال نجد أن مؤشر الاستقرار المصرفي فيه يتأثر بمتغير سعر الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات الذي تظهر فيه التحويلات بالعملة الصعبة، أي أن البنك عندما يقوم بتحويل أرباحه فهو دوماً يسعى إلى تحويل أكبر قدر من الأرباح مما يجعل البنك يعتمد على الودائع المصرفية والاحتفاظ برأس مال ثابت مصرح به وفقاً للقانون، هذا قد يؤثر على العمل المصرفي ويساهم في وقوع المصرف في خطر التعثر المصرفي ومخطر السيولة.

المطلب الثالث: تنقيط البنوك عينة الدراسة وفقا لنظام SNB

يمثل مشروع جعل أشغال الإشراف على أساس المستندات معلوماتيا، الشق الثاني من المشروع الشامل «نظام التنقيط المصرفي SYNOBA» يتمثل الهدف المتوخى في اعتماد منهج التحليل الذي يركز على تقدير مكونات CAMEL، كتلك المطبقة في إطار مهمات التنقيط بعين المكان؛

أسند القيام بهذا المشروع لخلية الإعلام الآلي التابعة للمديرية العامة للمفتشية العامة، التي تعاونت بشكل وثيق مع فريق المشروع المشكّل لدى مديرية الرقابة على أساس المستندات، أيضا، تمّ تأجيل دخول هذا المشروع حيز الإنجاز، مرتين: في 2014، بمناسبة إصلاح الإطار الاحترازي الذي نجم عنه إلزامية تعديل مجمل بيانات الإدخال والإخراج للنظام، وفي 2016 عقب إعطاء الأولوية لتحويل نسخة ORACLE الخاصة ببنك الجزائر، وفي إطار وضع الشطر الثاني لبازل1، باشر بنك الجزائر في إصلاح مسار المراقبة الاحترازية، من خلال تطوير طريقة رقابة، تركز على المخاطر. تتمثل هذه الطريقة في نظام يسمح، على أساس المستندات وبعين المكان، بتقييم الوضعية المالية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية، حسب طريقة CAMEL، مع استبعاد المؤشر الأخير S الذي يعبر عن الحساسية لمخاطر السوق، هذا باعتبار أنّ الجزائر ليس لدينا بورصة فاعلة وقلة التعامل مع الأسواق المالية؛

وكذا في نموذج توقعات البيانات المالية والاحترازية لهذه المصارف والمؤسسات المالية، مما يسمح بتوفير تحليل استشاري إضافي وإطار لإجراء سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. يتمثل الهدف المتوخى في تقييم أفضل مدى ملاءمة الأموال الخاصة وسيولة المصارف والمؤسسات المالية، بالنظر إلى طبيعة مخاطرها، وهذا سواء في الظروف العادية أو تحت الضغوط، يوقّر تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إطاراً لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط يمكن أن تكون ناجمة عن تدهور الوضع الاقتصادي الكلي أو قصور في التعاملات المصرفية أو أزمات هروب الودائع أو ما شابه ذلك، وهكذا، يتمّ اختبار استدامة مصرف أو مؤسسة مالية من مختلف الزوايا، عن طريق تطبيق السيناريو الأقصى، في حدود المعقول، بخصوص تقييم معايير المخاطر (احتمال تسديد، خسارة بسبب عدم التسديد، هروب الودائع...). مما يؤدي، عند الاقتضاء، إلى إلزامية تشكيل المزيد من الأموال الخاصة و/أو الحصول على السيولة مع التغيير في السياسات الاحترازية، كما تجدر الإشارة إلى أنّ التمارين المستعملة عادة تركز على السيناريوهات المعدّة على أساس منهجيات إحصائية (الانحراف المعياري، النسب المئوية) وعلى أساس تقييم الخبراء.

بعد إنهاء أشغال التحقق من البيانات الخاصين بالمرحجات لنظام SYNOBA « التقرير الكمي الموحد » RQN « والتقرير الدوري التقييمي » RPE وبعد تنفيذ بعض الاختبارات مع المصادقة على جميع بيانات المقاربة ضمن التقارير المحاسبية والاحترازية وفي ما بينها والتي تغذي النظام مع استخلاص في الأخير "بطاقة تحليل المخاطر" -FAR-، وعضوا عن استخدام برنامج ORACLE الذي يعتمد عليه بنك الجزائر من خلال مدخلات الـRQN والـRPE للحصول على مخرجات النظام التي تعطي علامة من 1 إلى 5 لترتيب كل مؤشر مع تصنيف درجة البنك، مع اقتراح الإجراءات التصحيحية، بدلا من هذا البرنامج المطور عبر عدة نسخ منسوخة i6 إلى النسخة R2.12، مروراً بنسخة c11 وc12، اعتمدنا على استخدام منهج التحليل كما هو موضح أدناه حسب كل مؤشر، لنعطي في الأخير التصنيف النهائي لكل بنك من البنوك عينة الدراسة.

أولاً: تنقيط بنكي SGA و CPA

1. كفاية رأس المال -C-:

تعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي، أي تحقيق التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى، كما تستخدم للتعرف على ملائمة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، هذا باعتبار أن رأس المال خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لمشكل التعثر المصرفي، حيث تتمثل السلامة والصلابة المالية للبنك في مستوى أمواله الخاصة¹، ولاسيما قدرته على مواجهة المخاطر التي يتكبدها وكذلك الخسائر المتعلقة بنشاطه، كما يمكن أن يقاس هذا المؤشر بالاعتماد على عدة عوامل ونسب من بينها مقدار الأموال الخاصة وتكوينها وجودتها (لا تتمتع العناصر المكونة للأموال الخاصة الأساسية (الشريحة 1) بنفس جودة العناصر المكونة للأموال الخاصة التكميلية (الشريحة 2)) والوضع المالي العام للمؤسسة المالية

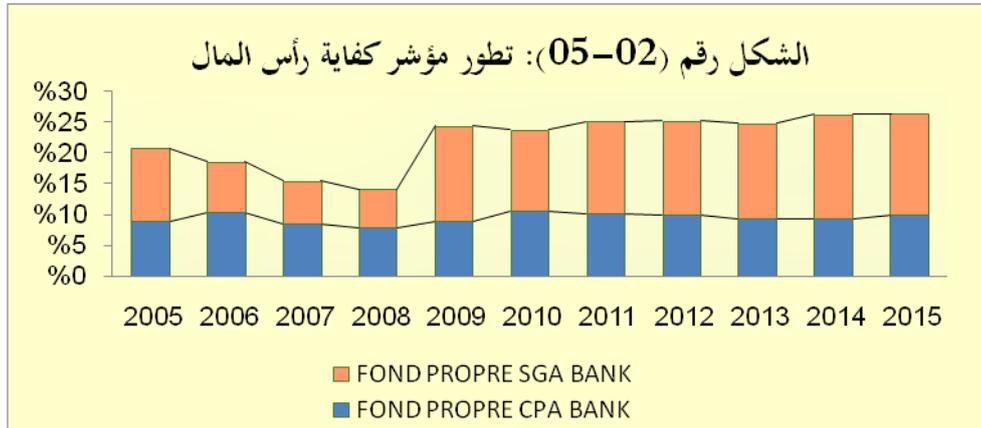
ولتحليل كفاية رأس المال نجد عدة طرق ومؤشرات مهمة، فنجد من بينها ومن أشهرها وأدقها نسب الملاءة المالية التي جاءت بها معايير بازل والمعتمدة من طرف بنك الجزائر والتي تقوم مديرية المحاسبة لكل بنك بحسابها كل ثلاثة أشهر مع التصريح بها، حيث تتمثل في مستوى تغطية رأس المال القاعدي " FPB " إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى تغطية رأس المال الأساسي " FPN " لإجمالي الأصول (نسبة رأس المال الإجمالي / الأصول المرجحة بالمخاطر) على أن لا يقل عن معدل (9.5%)²، وكذا نسب تقسيم المخاطر يجب أن تكون على الأقل 25% بينما الالتزامات خارج الميزانية ينبغي أن تتجاوز 15% وأن تكون على الأقل بنفس هذه النسبة مقارنةً بمستوى " FPN " .

¹Direction Générale de l'Inspection Générale. Chapitre II : **indicateurs et paramètres d'évaluation. In système de notation bancaire partie I : supervision du système bancaire.** 2011

²https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm#Reglement_n%C2%B02014-01 date de consultation le 17/08/2018.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

حيث يحدد مؤشر كفاية رأس المال مدى صلابة المؤسسات المصرفية في مواجهة الصدمات، كما أن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية، فقد تبين أن قاعدة رأس مال البنك جيّدة (10% فأكثر، و8% رأس مال ملائم)، ومن هنا للحكم على تصنيف البنك في أحد المراتب يجب التأكد من جميع الاعتبارات ذات الصلة برأس المال والتي ترصدها عمليات التفتيش والرقابة في عين المكان، من بينها الوقوف على مستوى مخاطر السوق، وكفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المحتملة، وكذا احتياج البنك لرأس مال أساسي مساند (وسادة أمان)، ورصد مدى دخول البنك في أنشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة رأس المال؛

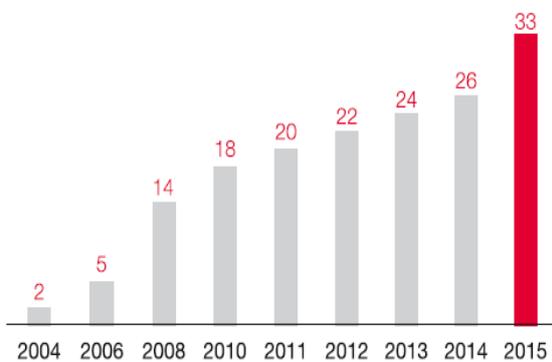


المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقارير البنكية

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسب الملاءة المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر والمستمدة من معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية تتضح بمستويات أعلى من المعدل 9.5% المعمول به والصادر في التنظيم الجديد للرقابة المصرفية الحصرية سنة 2014، والملاحظ كذلك أن البنكين اهتمّا كثيرا بموضوع إدراج واستحداث وسادة أمان إضافية من خلال تخصيص حجم معتبر لمخصصات التسوية والمؤنات مع تراكم الاحتياطات؛

الشكل رقم (02-06): تطور رأس المال مع إجمالي أصول بنك SGA

FONDS PROPRES (MILLIARDS DZD)



TOTAL BILAN (MILLIARDS DZD)

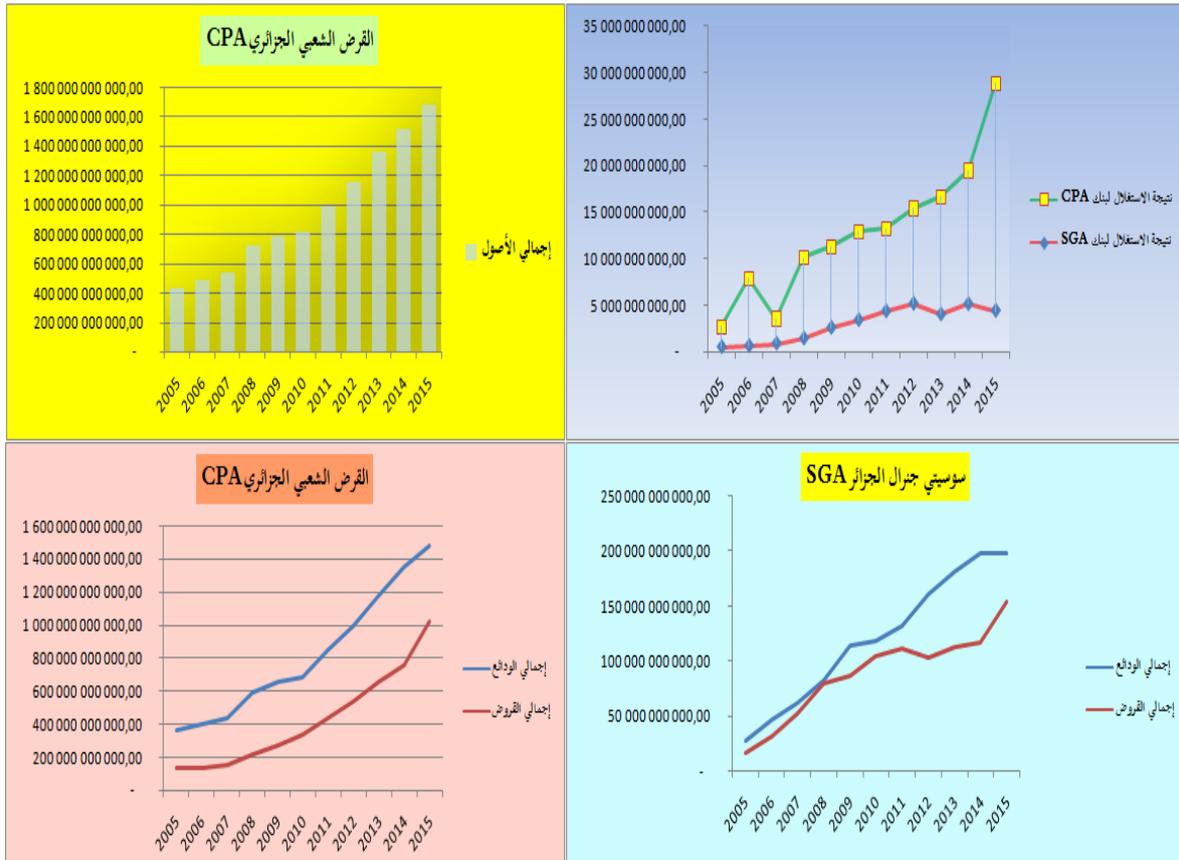


المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقارير البنكية

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

يتضح كذلك من خلال الشكل أن مستوى الملاءة المصرفية في البنك سار على نهج إصلاحات النظام المصرفي تدريجيا وامتاز بمعدلات مثلى مقبولة ومرضية ساعدت القطاع على مواجهة الصدمة الخارجية، كما يتضح أن نسب الملاءة لكلا البنكين باشرت بالانخفاض نوعا ما بدءا من سنة 2005 إلى غاية 2009، هذا راجع لعدة اعتبارات من بينها تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003 ثم ضخ برنامج الإنعاش الاقتصادي واتخاذ سبيل ناجح في تسديد الديون الخارجية الذي جاء من جراء ارتفاع أسعار البترول تلك الفترة، مما أدى إلى ارتفاع إحتياطي الصرف الأجنبي، وكذلك دون أن ننسى أزمة الخليفة التي أثرت بشكل كبير على ثقة المتعاملين الاقتصاديين، ومنه انتشرت ظاهرة التسرب النقدي والاكنتاز، ليأتي بعدها تفعيل المادة 02 من النظام 01-04 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية ليصبح محدد بـ 2.5 مليار دينار جزائري للبنوك، ثم تعديل آخر بعد الأزمة المالية العالمية حدده النظام 08-04 ليرفع من مستويات الحد الأدنى إلى 10 مليار دينار جزائري، وهو ما ساعد بنك سوسيتي جنرال الجزائر SGA في الرفع من مستوى الملاءة المالية كما هو موضح سنة 2009،

الشكل رقم (02-07) تطور بعض المؤشرات التي تفسر عنصر كفاية رأس المال



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقارير السنوية للبنكين

وبنفس الوتيرة نلاحظ عدّة تطورات لكلا البنكين عينة الدراسة بالنسبة لأصول البنكين أو الدخل الصافي وكذا القروض الممنوحة والودائع، كل هذه الأرقام المريحة كانت لعدّة اعتبارات من بينها الرفع في رأس المال مع ضم أجزاء من نتائج السنوات السابقة وتحقيق جودة شاملة على الأموال الخاصة، وتوليفة متنوعة من الأصول، ثمّ تأتي مرحلة ما بعد الأزمة المالية التي اتصفت بالهشاشة والعجز المصرفي وإتباع سياسات مختلفة كما هو موضح في الشكل نلاحظ أنه بدءاً من سنة 2013 عدّة انخفاضات شهدتها البنوك والقطاع المصرفي ككل سببها انهيار أسعار البترول وانخفاض عدّة مؤشرات للاقتصاد الكلي، وإتباع الحكومة لسياسة ترشيد النفقات وتنويع الاقتصاد، وبالتالي فإنّ الانخفاض الملحوظ سببه كذلك الزيادة في حجم القروض الممنوحة منذ سنة 2012، بالرغم من استقرار أو انخفاض مستوى الودائع، يعني زيادة المخاطر، وبما أنّ معامل ترجيح القروض الممنوحة للعملاء هو 100% فإنّ قيمة مقام نسبة كفاية رأس المال سترتفع ومنه انخفاض نسبة كفاية رأس المال.

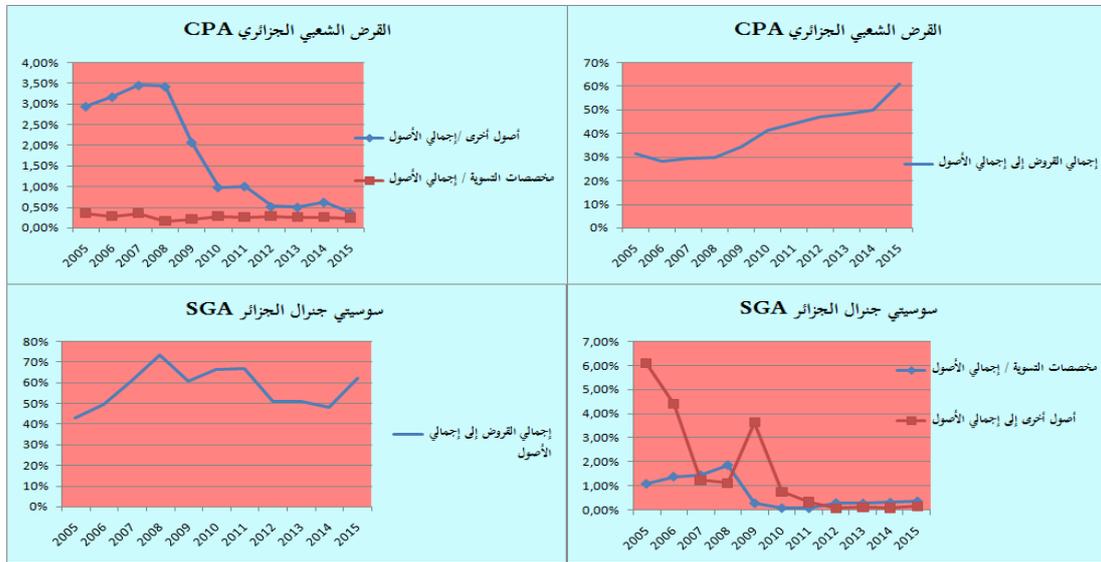
ومن هذا المنطلق نلاحظ مؤشر كفاية رأس المال وبالمقارنة مع ما تنص عليه المادة 03 من التعليمات 74-94 فإن الحد الأدنى يجب أن لا يقل عن 8%، ثمّ المادة 02 للنظام 01-14 لسنة 2014 والتي تتضمن تحديد حد أدنى لنسبة الملاءة المطبقة على البنوك بـ9.5%، وبالتالي يتضح أن بنك SGA لم يحترم هذه النسب خلال سنتي 2007 و2008 والتي كانت على التوالي (7%، 6%)، أما باقي السنوات فقد كانت معدّلات لا بأس بها مقبولة إلى أن وصلت 17% سنة 2014، ليس بالضرورة أن تعبر هذه المعدلات المثلى عن مدى الإلتزام بالتنظيمات والتدابير، فيمكن أن يقع البنك في خطر التجميد وعدم المغامرة وهو ما تبين في انخفاض نتيجة الاستغلال سنة 2015 وكذا الزيادة في معدّلات المخصصات والمؤنونات أي أن بنك SGA كان يعمل على أساس دفاعي وتحوطي أكثر منه ربحية وبالتالي يمكن تصنيف بنك SGA عند المرتبة والعلامة (02)؛

أما بالنسبة لبنك CPA نلاحظ أن البنك لم يلتزم بهذه النسب خلال سنوات 2008 و2013 و2014، مع سنة 2015 مع أن نتيجة البنك كانت في ارتفاع خلال هذه السنوات والمخصصات والقروض انخفضت سنة 2008، أما باقي المؤشرات فقد امتازت بالارتفاع المحسوس والمتتالي يرجع لعدّة أسباب من بينها اعتماد بنك CPA من أحسن البنوك وأكبرها مساهمة في تمويل الاقتصاد والقطاع المصرفي ككل وبالتالي كذلك يمكن ترتيب هذا البنك وفقاً لمعيار كفاية رأس المال عند المرتبة والعلامة (02)، مع كل هذا لا يمكن الحكم على كفاية رأس المال وذلك بسبب اختلاف لمخاطر من اصل لآخر وبالتالي فاللجوء إلى أساليب الرقابة في عين المكان والتفتيش الميداني ومراعاة مدى تطابق التقارير المرسلّة مع ما هو موجود في الواقع أمر حتمي لا بدّ منه.

2. جودة الأصول -A-

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات في نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB لما له من تقييم للمركز المالي لهذا البنك وتبيان مدى صلابته ومتانة الجهاز المصرفي، فمن خلال جودة الأصول تتحقق الأهداف المرجوة للبنك، وفي تحليلنا لهذا المؤشر اعتمدنا على عدّة مؤشرات ونسب للحكم على تصنيف هذا المؤشر أو المعيار جودة الأصول المصرفية من بينها إجمالي القروض إلى إجمالي أصول البنك التي تعبر عن مدى تقدير جودة القروض المصرفية ومساهمتها في تكوين إجمالي الأصول ومستوى تعرض كل أصل للمخاطر خاصة خطر التركيز المصرفي، وكذلك مدى كفاية المخصصات مع فعالية نظام الرقابة والضبط والإشراف المصرفي؛

الشكل رقم (02-08): تطور مؤشر جودة الأصول لكلا البنكين



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقارير السنوية للبنكين

نلاحظ عند تحليلنا للشكل أعلاه أن إجمالي القروض بالنسبة لأصول المصرف قد فاقت نسبة الـ 40% لكلا البنكين، فالتباطؤ أو التدهور نوعا ما نجده إلا في سنوات 2008 والتي سببها الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد الوطني، وتخوف البنوك من الإفراط في منح القروض، وكذا إصدار النظام 04-08 ساعد في تجلي هذا التدهور، هذا نجده في البنكين مع محل الدراسة (SGA&CPA) وبالتالي نستنتج أن هذا التناقص الطفيف في منح الائتمان سببه بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية خاصة، ثم نجد مرحلة أخرى للتباطؤ والتدهور منذ سنة 2012 في بنك SGA ومنذ سنة 2013 في بنك CPA هذا راجع إلى عدّة أسباب من بينها اختيار أسعار البترول وسياسة ترشيد النفقات وتوقيف عدّة مشاريع لدعم الشباب مع الاهتمام ببعض القطاعات فقط، وكذلك البدء في سياسة التنويع ثم إصدار النظام الاحترازي 01-14، ثم بعد ذلك اعتماد سياسات لمحاربة ظاهرة التسرب النقدي وإطلاق مشروع القرض السندي من طرف الخزينة العمومية مع تجميد عدّة مشاريع... إلخ، وفي هذا الصدد بالنسبة إلى مساهمة الأصول الأخرى وبالنظر إلى السياسة الإقراضية العامة، نلاحظ أن مستوى الأصول الأخرى

إلى إجمالي أصول البنك بدء بالتناقص والهبوط منذ سنة 2008 التي بلغ فيها الذروة 3.5% في بنك CPA ليستقر عند معدّل 0.5% وهذا ليس من صالح البنك، وبالتالي يمكن الحكم على أن البنك لا يملك توليفة مختلفة من الأصول، فهو يعتمد فقط على الأصول عالية الجودة وعالية المخاطرة، وهذا قد يؤدي إلى المساس برأس مال البنك وإعساره في أي لحظة دون الاعتماد على باقي الأصول التي تقدر على أن تغطي حجم القروض المفرطة والمخصصات الضعيفة، ونفس الأمر لدى بنك SGA فقانون الرفع من رأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري أدّى بالبنكين إلى الاعتماد في نشاطاتهم على رأس المال فقط دون تخصيص أصول مختلفة يمكن الاعتماد عليها، هذا المؤشر قد شهد ارتفاعا سنة 2009 ثمّ بعد ذلك آل إلى الانخفاض الشديد كما هو الحال بالنسبة إلى مخصصات التسوية، بالنظر إلى السياسات الاقراضية العامة والسياسات الاقتصادية، والأزمات المختلفة التي شهدتها الاقتصاد الوطني موازاة مع الإصلاحات المصرفية، مع كل هذا لكن لا تزال مخصصات التسوية والمؤونات منخفضة جدّا مقارنة مع إجمالي الأصول أو مع القروض الممنوحة للعملاء فقط لكلا البنكين محل الدراسة، خاصة في ظل عدّة فترات كانت تمنح فيها أنواع وأشكال القروض دون مبررات أو ضمانات كافية، هذا الحجم المبالغ فيه يؤدي إلى خطر عدم السداد، عموما، كل هذه المؤشرات المتواضعة والتي تبين بعض الأخطاء والتجاوزات المصرفية والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة والوقوف عليها فقد يؤدي من خلال هذا المعيار فقط إلى تعثر المصرف، لذلك على الإدارة اتخاذ الخطوات التصحيحية فورا لتدارك الوضع، وعليه يمكن إعطاء العلامة (02) لبنك CPA والعلامة (03) لبنك SGA.

3. جودة الإدارة:M:

يعرّف مؤشر جودة الإدارة خصوصا عن قوة معدّل الأداء المالي في جميع المجالات وكذا مراعاة البنوك للالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة، ولرصد وفحص وتمحيص هذا المعيار وجدنا صعوبة كبيرة في تقييم هذا المؤشر، ولما له من مواصفات إدارية أكثر منها قياسية يمكن الاستناد إلى مجموعة من الاستبيانات والاستجابات إضافة إلى الزيارات الميدانية للوصول إلى ترتيب هذا المعيار، فمن خلال دراستنا فقد اعتمدنا على بعض المؤشرات المتمثلة في تحليل ربحية البنك وتطور نموه في حدود تغير تفوق الـ 15% بما يدل على الأداء الجيد للبنك وبالتالي كفاءة الإدارة، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على مؤشر تطور الأعباء والتكاليف مقارنة بإيرادات البنك، وهو مؤشر يعكس سلوك البنك في الاستخدام الأمثل للموارد بأقل تكاليف وضمن أعلى ربحية، كل هذه النسب والمؤشرات لا تكفي للحكم على هذا المعيار، فقد أضفنا كذلك مؤشر الناتج المصرفي الصافي PNB وتطوره على فترة 10 سنوات سابقة، امتازت بالارتفاع المحسوس لهذا المعدل رغم الهبوط والتقلبات الاقتصادية التي شهدتها القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل، بالإضافة إلى المقابلات التي قمنا بها مع إدارات وخبراء المديرية العامة للمفتشية العامة المختصة في مجال التنقيط المصرفي.

الشكل رقم (02-09) مؤشرات جودة الإدارة المصرفية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقارير السنوية للبنكين

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن إيرادات بنك CPA تماثلت بالارتفاع إلى غاية سنة 2008 بواقع 31% مقارنة مع سنة 2005 أين وصلت إلى 29 مليار دينار جزائري، ثم الانخفاض إلى غاية سنة 2011، هذه السنة التي تمّ فيها إنعاش الاقتصاد ودعم الصناعات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما ساعد على تحصيل إيرادات وأرباح معتبرة خلال تلك الفترة إلى غاية سنة 2015 أين وصلت إيرادات البنك إلى حوالي 59 مليار دينار جزائري، رغم إتباع الحكومة لسياسة ترشيد النفقات وتأطير القروض الممنوحة للعملاء وتسقيفها، وإتباع سياسة إقراض مكبوحة أي سياسة دفاعية، هذا ويقابله أعباء وتكاليف أقل بكثير من الإيرادات المحصلة، لكنها في تزايد بالرغم من انخفاض الإيرادات في بعض السنوات مثل سنة 2009 و2010، كما نجد أن معدل إيرادات البنك إلى أعباء وتكاليف المصرف في تزايد ثمّ انخفاض سنة 2010 إلى حدّ 300% لتبقى مستقرة حتى سنة 2014 ثمّ ارتفعت بواقع 419% سنة 2015 وهي كلها مؤشرات تعبر عن جودة إدارة البنك وقدرته على تحقيق وتوليد أرباح سنوية معتبرة حتى في ظل الأزمات الاقتصادية العنيفة، وبالمرور إلى بنك SGA نلاحظ بنفس وتيرة بنك CPA أن الإيرادات والأعباء في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2015 أين وصلت إيرادات البنك إلى 15 مليار دينار جزائري و5 مليار لأعباء البنك ذاته، وبالنسبة لإيرادات البنك إلى إجمالي التكاليف فقد شهدت سنة 2010 هبوط قوي جدّا من 476% سنة 2009 إلى 226%، لكن تبقى كل هذه النتائج مرضية ومعقولة تفيد بمدى كفاءة الإدارة في تسيير البنك، ليبقى في الأخير قراءة مؤشر PNB الذي يعبرّ فعلا عن قوة الأداء الفعلي ومدى جودة الإدارة فقد شهد هو كذلك انخفاضا شديدا وعنيفا لكلا البنكين سنة 2010 إلى (-19%) عند بنك CPA، و(-21%) في بنك SGA، ثمّ كذلك سنوات 2013 و2014 وهي نتائج تبين عدم قدرة وصلابة وحنكة الإدارة المصرفية في صد وتسيير الأزمات خاصة أزمة انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة العملة وكذلك وقف منح القروض الاستهلاكية سنة 2009 لكبح الاستيراد والتقليل من فواتير الواردات، مع مواكبة التغييرات المحصلة والإصلاحات المصرفية؛

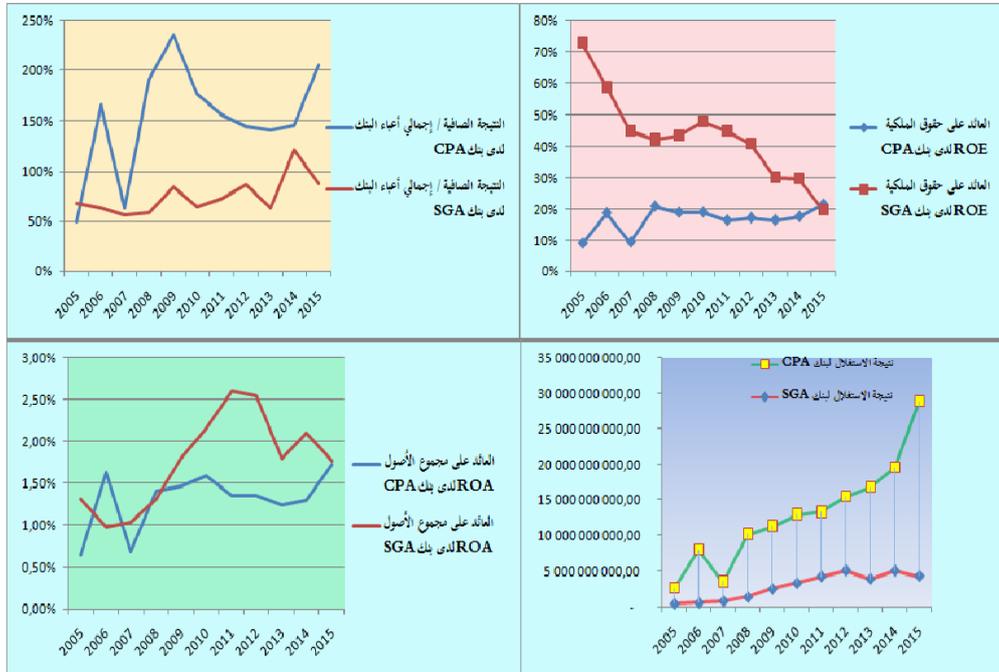
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

عموماً، ومن هذا المنطلق وبالاعتماد على تحليل هذه المؤشرات المعتمدة من طرف بنك الجزائر، إضافة إلى نتائج المقابلة الشخصية مع بعض إطارات وخبراء بنك الجزائر، تمّ الإقرار على تصنيف بنك CPA في المرتبة (03) وبنك SGA في المرتبة (04)، فوجب على بنك CPA وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية اللازمة، أمّا بالنسبة لبنك SGA وجب اتخاذ إجراء تنظيمي قوي من طرف بنك الجزائر، خاصة ما إذا تفتت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين التي قد تدمر وتهدم الأداء المالي للبنك وتؤدي إلى تعثره، بغض النظر عن التقارير الإيجابية لمحافظي الحسابات.

4. مؤشر الربحية E:

باعتبار معيار ربحية البنك ضمن نموذج SNB له مرجعية قانونية تقييم وتصنف البنوك الجزائرية سواء من جهة الرقابة على أساس المستندات والتي تعتمد على عدّة مؤشرات ونسب مالية من بينها ROA و ROE إضافة إلى بعض النسب المعيارية المستمدة من قوانين بنك الجزائر كالنتيجة الصافية إلى إجمالي أعباء البنك، اعتمدنا عليها في دراستنا إضافة إلى استنادنا إلى بعض الدراسات السابقة، وبالمحاكاة مع المعايير الدولية والقوانين الجزائرية وبيئة العمل المصرفي، اتضح لنا أن هذه المؤشرات هي الأمثل لتصنيف معيار الربحية وفقاً لنموذج SNB، هذا كله لا يعتبر كافياً فداًما يستوجب من السلطات الوقوف على إجراءات الرقابة الميدانية والتفتيش والتدقيق؛

الشكل رقم (02-10) مؤشر ربحية البنوك



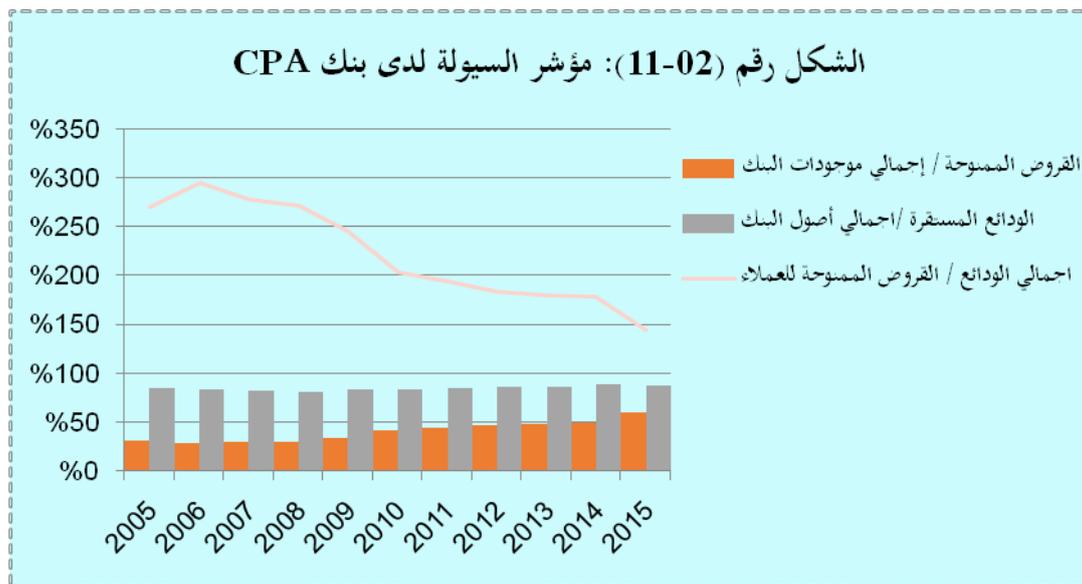
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقارير السنوية للبنوك

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ مستوى النتيجة الصافية ومدى تغطيتها لأعباء وتكاليف المصرف في تزايد مستمر خاصة لدى بنك CPA، هذا التزايد الذي يعكس بدوره مدى النمو الفعلي للأرباح الصافية للبنك فقد وجدنا بعض التراجع سنة 2007 من 166% سنة 2006 إلى 63%، هذا التراجع سببه التناقص والهبوط الكبير في أرباح البنك تلك السنة وهذا من جزاء السياسات المنتهجة من طرف الحكومة في زيادة المخصصات وإنشاء صندوق ضمان الودائع والرفع من رأس مال البنوك، وكذا من جهة أخرى تخوف جمهور المودعين وعملاء البنوك بصفة عامة من وضع أموالهم داخل الدورة الاقتصادية وضعف الثقة المصرفية بسبب أزمة الخليفة بنك، كلها أسباب أدت إلى تراجع نتيجة بنك CPA سنة 2007، لتعود أدراجها وترتفع إلى الذروة سنة 2009 بواقع 235%، هذا سببه الارتفاع الحاد في أسعار البترول (وصل إلى 150 دولار للبرميل سنة 2009)، وارتفاع حجم الودائع مرة أخرى، ثم تأتي مرحلة العجز نوعا ما أو ترشيد النفقات والكبح المالي التي استقرت في مستويات دنيا منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 بسبب وقف الحكومة لبرنامج التطهير المالي وإنعاش البنوك من طرف الخزينة العمومية هذا ما أدى إلى انخفاض نتائج البنك المحققة تلك الفترة عند معدلات معتبرة قاربت الـ 150% ثم ارتفعت بعد إصلاح 2014 سنة 2015 إلى أكثر من 200%، بالتنقل إلى مصرف SGA نلاحظ هبوط طفيف سنة 2007 لا يؤثر ربما على نشاط البنك ثم ارتفع كذلك سنة 2009 أين تعدى إلى 85% ثم بنفس التذبذب تدهور وانخفاض إلى غاية سنة 2014 أين تعدت نسبة الـ 120%، هذا سببه تشديد الدولة على حرية حركة وانتقال رؤوس الأموال، ومراقبة تضخيم الفواتير التي غرضها تحويل الأرباح بطريقة غير قانونية، وهو ما أدى إلى تراكم أرباح البنك ثم بعد كشف بعض الفضائح والتجاوزات سنة 2015 انخفضت بعض الشيء إلى 88%، أما بالنسبة للعائد على مجموع الأصول ROA الذي يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك من أجل تحقيق الأرباح نلاحظ من خلال الشكل أن العائد لدى بنك CPA انخفض بحوالي 70% سنة 2007 ثم ارتفع تدريجيا سنة 2008 أين وصل إلى 1.72% سنة 2015، واستقر عند سنوات 2010 إلى غاية 2014، هذا بسبب تحقيق بنك CPA لأرباح عالية سنة 2008، والاستقرار في سنوات 2010 إلى 2014 سببه إتباع الحكومة للسياسة الانكماشية بغرض استهداف التضخم الذي تعدى إلى أرقام قياسية سنة 2012، وبنفس الوتيرة لدى بنك SGA فقد شهد معدل العائد على أصول البنك ROA ارتفاعا محسوسا وصل إلى ذروته 2.61% سنة 2011 ثم انخفض في باقي السنوات أين انكسر إلى 1.78% سنة 2015، وكذلك عند رصد معدل العائد على حقوق الملكية ROE نلاحظ من خلال الشكل أن بنك SGA سجل أرقام جد مرضية في هذا المؤشر وصلت إلى 73% سنة 2005 بالرغم من فضيحة الخليفة بنك، ثم زاول الانخفاض ليرتفع نوعا ما سنة 2010، وبدء كذلك بالتدهور في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة الـ 20% سنة 2015 لعدة اعتبارات من بينها منح البنك رخصة تحويل الأرباح المحصلة والمتراكمة سنة 2015، وكذلك تسجيل بعض التجاوزات في تلك الفترة، أما بالنسبة لبنك CPA فقد شهد معدل العائد على حقوق الملكية ROE انخفاضا سنة 2007 ثم سنوات

2011 إلى غاية سنة 2014، كما سجّل معدل أمثل سنة 2015 وصل إلى 21%، كل هذه المعدلات تعدّ مرضية وتسمح بمواصلة نشاط البنكين كما أن بعض السياسات المسطرة من طرف بنك الجزائر أدّت إلى تدهور نتائج البنكين في بعض السنوات، مثل سياسة تخفيض قيمة القروض الاستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك سنة 2009، بسبب تجاوز فاتورة الاستيراد لأرقام قياسية، ثمّ تقرر إعادتها في سنة 2015، بصيغ جديدة تدعم الصناعات الناشئة والمنتوج المحلي، وبالتالي فإن تصنيف بنك SGA يتوافق مع الترتيب (02) ممّا يستوجب على البنك تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، مع دراسة مواطن الضعف في هذا البنك، أمّا تصنيف بنك CPA بالنظر إلى جميع المعايير النسبية في الشكل ومن خلال الزيارات الميدانية تبين أنه يتوافق مع الترتيب (03) الأمر الذي يتطلب ضمان وجود رقابة تنظيمية وإشرافية واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

5. السيولة المصرفية L:

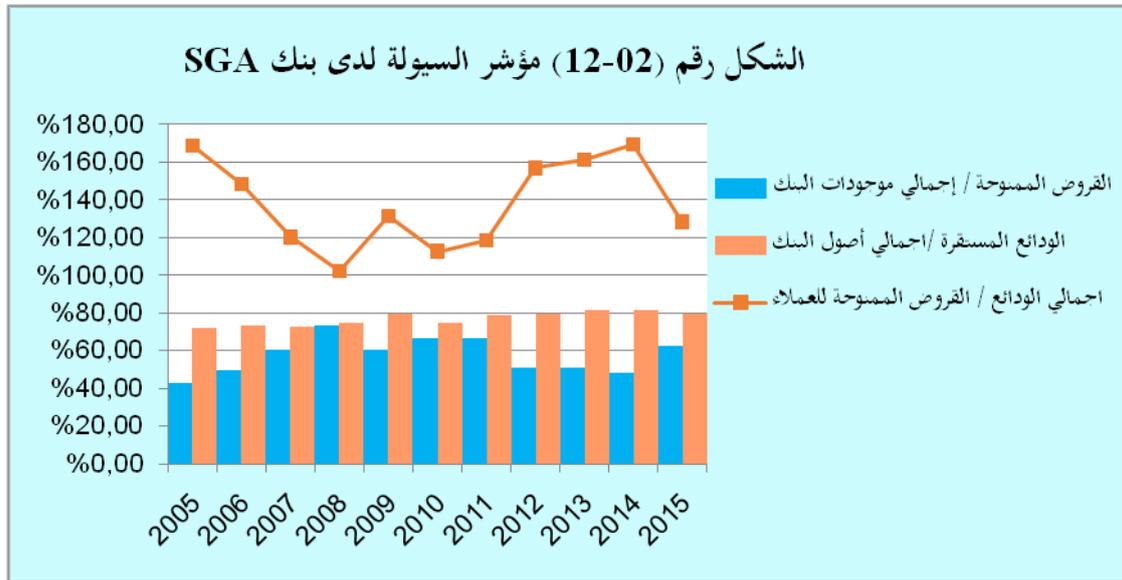
كما ذكرنا آنفا، يعتبر عنصر السيولة من أهم معايير التقييم المصرفي في نظام SNB، حيث يتميز باستقلاليته التامة من العناصر الأخرى المكونة لهذا النظام، ويرى بعض خبراء بنك الجزائر أن عنصر السيولة هو السبب الرئيسي في وقوع البنوك ضمن دوامة مخاطر السداد والتعثرات المصرفية، كما يستند هذا العنصر على مجموعة من النسب، والتي اعتمدنا في تحليلنا على بعضها بما يتوافق ومتطلبات نظام SNB مع النظر إلى معايير الرقابة الاحترازية والمعايير الإشرافية التي تنص عليها لجنة بازل مع المؤشرات الدنيا التي جاء بها صندوق النقد الدولي، من بين هذه المؤشرات والنسب هي نسبة التوظيف التي تعبر عن مدى تغطية الودائع للقروض الممنوحة للعملاء، وكذا للودائع المستقرة منخفضة المخاطر إلى إجمالي أصول البنك، ثمّ نسبة القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي أصول البنك؛



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقارير السنوية للبنوك

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي الأصول في بنك CPA باشرت في الانخفاض منذ سنة 2006، هذا راجع لأسباب ذكرناها سابقا من بينها سياسة الكبح المالي وتوجيه القروض، وإجراءات توقيف القروض الاستهلاكية بهدف التقليل من الواردات، حيث بلغ الذروة سنة 2006 ثمّ بدء بالتدهور إلى غاية سنة 2010 أين شهد معدّل 200% تلك السنة، ثمّ عدّة تقلبات أخرى في السنوات الموالية بسبب اتباع الحكومة لسياسات مسح الديون وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع سياسة استهداف التضخم، وكذلك بالنسبة لمؤشر الودائع ومدى مساهمتها في قدرة أصول البنك على توفير السيولة الجارية اللازمة، نلاحظ أن هذه النسب مستقرة بعض الشيء من (80% إلى 100%)، وهي نسب مقبولة لضمان السيولة الكافية، لكن من خلال الشكل تظهر لنا بعض التذبذبات في معدّل الودائع إلى القروض الممنوحة للعملاء في بنك CPA أين بلغت أعلى نسبة سنة 2015 (61%)، وزيادة طفيفة سنة 2010 بنسبة 40% كل هذه العلامات تعدّ مقبولة لدى بنك CPA، حيث أن الزيادة في القروض الموجهة للاقتصاد كان سببها توجه الحكومة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصّة ضمن برنامج (CNAC, ANSEJ, ANGEM)، وكذلك زيادة حجم الودائع كان لعدّة أسباب تدخل فيها خوض الحكومة في غمار البحوث المالية، والانتعاش الاقتصادي، مع الزيادة في الأجور وتدعيم المشاريع السكنية واستحداث عدّة مناصب شغل، وهو ما أدّى إلى الزيادة في منح الائتمان.



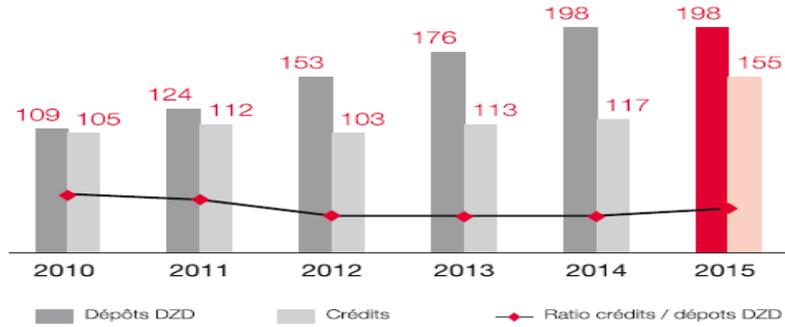
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقارير السنوية للبنوك

كما هو الشكل لدى بنك SGA الذي شهد أرقام لا بأس بها في هذا المؤشر، شهد انخفاضا فقط سنة 2008 في معدّل الودائع إلى القروض الممنوحة للعملاء وصل إلى 100% وهو مؤشر مقبول لهذه الغاية، ثمّ بعض الانعكاسات تشهد انخفاضا سنة 2015 إلى 128% مقارنة بالسنة التي قبلها 2014 التي تجاوزت نسبة 170% هذا سببه إعادة تسريح القروض الاستهلاكية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحماية المنتج الوطني إضافة إلى القرض السندي من طرف الخزينة العمومية، أما بالنسبة للودائع المستقرة منخفضة المخاطرة فقد مثلت نسبة

72% سنة 2005 من إجمالي أصول البنك وهذا المعدل بقي مستقرا بين (70-80%) خلال كل هذه الفترة، أما بالنسبة للقروض الممنوحة إلى إجمالي الأصول هو الذي شهد تذبذبات غير مفهومة، أين كان قد تجاوز نسبة الـ 40% سنة 2005 ثم أعلى قمته سنة 2008 (73%) ثم 62% سنة 2015، حيث أنّ تراجع نسبة القروض سنة 2013 سببه أو أحد أسبابه إدراج أداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة (1.5%)، كما أن توجيه البنك لأغلب ودائعه في شكل قروض هذا الأمر يقلل من حجم السيولة المطلوبة لتلبية حاجات المودعين ومنه الوقوع في خطر السيولة؛

الشكل رقم (02-13) تطور القروض مع الودائع لدى بنك SGA

CREDITS ET DEPOTS (MILLIARDS DZD)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية

يتضح من خلال الشكل أعلاه بالرغم من تحليل هذه النسب أن البنك لرصد هذا المعيار، فإنه يقوم إتما بالتخوف وعدم المخاطرة ومنه الوقوع في خطر التجميد وماله من آثار سلبية لأنّ الأعباء مستقرة وبالتالي المساس برأس المال لا بدّ منه لتلبية وتحقيق أعباء الاستغلال والثابتة ومنه عسر البنك، وإتما الإفراط في منح القروض أي خطر عدم السداد، لهذا وبناء على الإجراءات وقوانين بنك الجزائر يستوجب العمل بالمادة 03 من النظام 11-04 لضمان السيولة الكافية، في الأخير يمكن تصنيف المصرفين عند المرتبة (02) لكلا البنكين معا وهذا نظرا لالتزام البنكين بالمعايير المتعارف عليها التي تشرح لنا مؤشر السيولة المصرفية التي تضمن توفر الأصول السائلة من جهة، وسياسة منح القروض وضمان الودائع الكافية من جهة أخرى، إلا أن المصرفين يشهدان بعض نقاط الضعف وصعوبة التحكم في النشاط المصرفي مع مراعاة الإصلاحات المقدمة من طرف بنك الجزائر، وجب على البنكين اتخاذ الإجراءات المناسبة والعمل خاصة بالمادة 22 من النظام 11-04 فيما يخص برامج الإجهاد المالي لتعزيز قدرة المصارف على الصلابة والتحكم في السيولة بشكل ناجح يصمن لها تحقيق أعلى ربحية، بالإضافة إلى الالتزام بالمادة 17 من القانون 14-01 الذي يلزم البنوك بالتصريح الثلاثي للمخاطر الكبرى، ما يساعد على التصدي للتعثرات المصرفية قبل حدوثها.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

• التصنيف النهائي لكلا البنكين وفقا لنظام SNB:

بناء على ماسبق من خلال التحليل المفصل لكل عناصر نظام التنقيط المصرفي الجزائري، وبعد تجميع مجموع التصنيفات لكل بنك على حدى ثمّ قسمة الجاميع على المعامل 5 كما هو معبول به من طرف بنك الجزائر وبلاستناد إلى الجدول أدناه نجد أن بنك CPA و SGA بحساب جميع معاملاته وقسمتها على معامل التصنيف نجد:

الجدول رقم: (02-09) يوضح الترتيب النهائي للبنكين

المؤشر	القرض الشعبي الجزائري CPA	سوسيتي جنرال الجزائر SGA
C	2	2
A	2	3
M	3	4
E	3	2
L	2	2
مجموع التصنيفات	12	13
متوسط التصنيفات	2,4	2,6
المرتبة النهائية	2	3

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التحليل السابق

من خلال هذا الجدول الذي استطعنا تحديد المراتب النهائية لكلا البنكين، ثمّ بالاستعانة بالجدول أدناه، يمكن لنا أن نحكم على كل هذه الترتيبات وإعطاء رأي عام وشامل وفقا لنظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB، مع إمكانية إدراج جميع سبل وإجراءات التصحيح المناسبة:

الجدول رقم: (02-10) التصنيف وفق نظام SNB والإجراءات المناسبة لكل وضع

التصنيف	مجال الترتيب	العلامة النهائية (درجة)	موقف البنك	الإجراء الواجب اتخاذه
قوي	1 - 1,4	1	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
مرضي	1,6 - 2,4	2	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
معقول	2,6 - 3,4	3	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
حرج	3,6 - 4,4	4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة
غير مرضي	4 - 6,5	5	خطير جدا	رقابة دائمة- إشراف

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج وتدوين المقابلات الشخصية مع بعض خبراء بنك الجزائر (DCP)

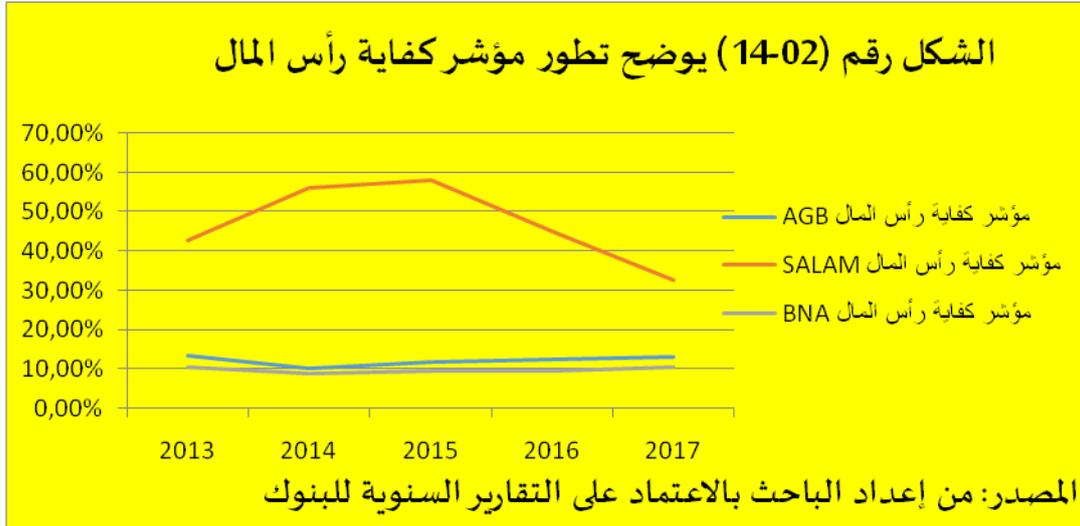
يتّضح لنا من خلال ما سبق أن بنك CPA يقع في المرتبة الثانية (02)، أي أن البنك سليم نسبياً، لكنه يجوز على بعض القصور في أحد أو مجموعة المعايير والوؤشرات مع النسب المعيارية التي شرحناها سابقاً، وبالتالي يستوجب على البنك معالجة جميع السلبيات خاصّة الـ(M-E)، أي إعادة النظر في مؤشرات الإدارة والربحية قد يستلزم الأمر هنا تحسين جودة الإدارة وتخصيص عدّة دورات تدريبية لإطارات البنك مع المرافقة الدورية خاصة في مجال الرقابة والإشراف الداخلي وتعزيز وظيفة التدقيق المصرفي، إضافة إلى الاستغلال الأمثل لموارد البنك والتسيير العقلاني لأصول البنك مع دراسة جدوى المشاريع الربحية واجتناب الوقوع في خطر التجميد أو السيولة المفرطة؛

أمّا بخصوص بنك SGA، من خلال إعطائه علامة نهائية عند المرتبة الثالثة (03) أي أنّ البنك يظهر عدّة نقائص ونقاط ضعف ومواطن قوة، وفي هذا الصدد، البنك ملزم بالرقابة والمتابعة للصيقة خاصة في العناصر التي تظهر مواطن الضعف مثل مؤشرات الـ(A-M)، المتمثلة في جودة أصول البنك وجودة الإدارة، من خلال هذا يتضح أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر وبالنظر إلى أصوله ذات النظرة البخيلة وباعتباره بنك أجنبي بشراكة جزائرية فالهدف من نشاطه في الجزائر هو تحقيق أكبر عائد دون استثمار أصول كبيرة، تزامناً مع توجهه سياساته إلى الإيجار فقط دون التملك أو حيازة ممتلكات خاصة في الجزائر هذا بنية الزيادة في الأعباء والتكاليف الخاصة بالاستغلال واستهداف التهرب الضريبي وتحويل الأرباح السنوية بطرق شرعية وغير شرعية مع بلوغه بعض التجاوزات خلال فترات سابقة فمن المستحسن على البنك التحسين من محفظة أصوله وتنوعها، كما هو الحال بالنسبة لجودة الإدارة نجد أن بنك SGA يفضل أو يتوجه إلى استخدام الآلة والاختصار في العمالة البشرية واستغلال الموارد بأقل عدد ممكن من الإطارات مقارنة ببعض البنوك العمومية التي توظف أضعاف ما نجده في بنك SGA، لكن بالرغم من هذا نجد قصور كبير في عنصر الإدارة وبالتالي وجب على البنك أو بنك الجزائر التدخل لإجراءات الرقابة الدورية واللصيقة لتدارك الوضع قبل الوقوع في مشاكل العسر المالي والتعثر المصرفي.

ثانياً: تنقيط باقي البنوك عينة الدراسة (بنك السلام، بنك الخليج، والبنك الوطني الجزائري

1. مؤشر كفاية رأس المال:

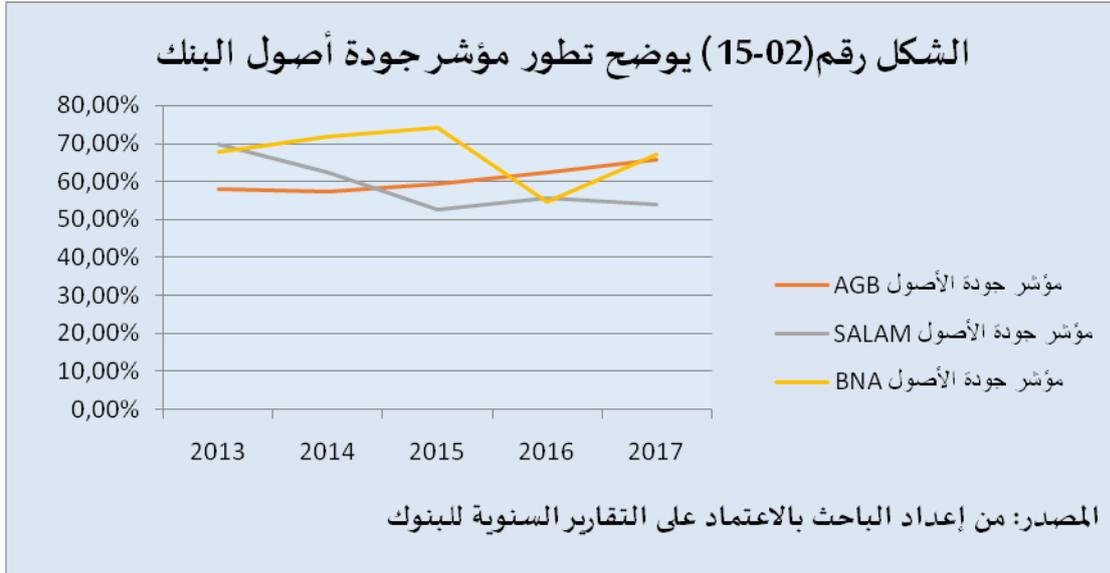
كما ذكرنا سابقاً، يعدّ تقييم وترتيب مؤشر جودة رأس المال المصرفي من أهم مؤشرات الرقابة والإشراف المصرفي والنظم الاحترازية القائمة على المخاطر، حيث يتضح من خلال رصدنا لهذا المؤشر أن جلّ البنوك محل الدراسة قد احترمت وتجاوزت هذه النسبة وبكثير في بعض الأحيان من تلك النسب الدنيا التي تفرضها السلطات المصرفية في الجزائر عند عتبة 9.50% كما هو وارد في النظام الاحترازي،



والملاحظ من الشكل أعلاه أن البنك الوطني الجزائري هو الوحيد الذي قد تعثر سنة 2014 ولم يلتزم بهذه النسبة يرجع لعدة اعتبارات من بينها سياسة ترشيد النفقات وأزمة انهيار أسعار البترول سنتي 2014 و2015 وكذا العجزات التي شهدتها ميزان المدفوعات، لكن تبقى هذه النسبة مدعومة بحجم احتياطات البنك ومخصصات الأعباء وقيم الترحيل من جديد التي توفر ضمانا كافيا للتحوط من مخاطر التعثر المصرفي، هذا وبالنظر إلى جميع البنوك الأخرى التي لم تواجه أي مشكلة بالرغم من تشديد التدابير الوقائية وإتباع البنكين لإستراتيجية التوسع داخل الجزائر، إلا أن كليهما التزما بجميع النسب المفروضة من طرف بنك الجزائر، من جهة أخرى، إن تتبع نسب الملاءة المالية يعكس مستوى الصلابة المالية لجميع البنوك محل الدراسة، ويرصد مؤشرات مثلى لجودة رأس المال، وعليه يمكن ترتيب البنوك محل الدراسة وفقا لمؤشر كفاية رأس المال عند مستويات ورتب مختلفة بدءا ببنك السلام الجزائر وهو الأفضل عند العلامة (01) ثم يليه بنك الخليج الجزائر عند المرتبة (02)، وفي الأخير عند المرتبة (03) البنك الوطني الجزائري.

2. مؤشر جودة الأصول

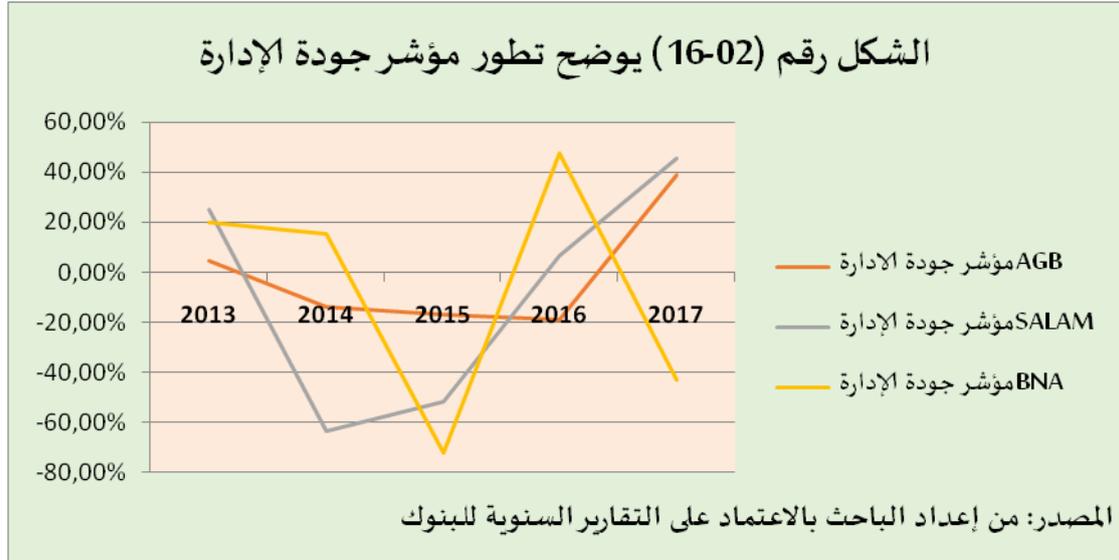
كذلك هذا المؤشر يرصد لنا مدى جودة أصول المصرف والتوليفة المتنوعة المكونة لهذا العنصر على غرار تفاذي خطر التركيز، كما شرحنا سابقا فقد أعطت السلطات المصرفية أهمية كبيرة لهذا المؤشر، وباعتبار منح القروض من الوظائف الرئيسية للبنك، إلا أنه يستوجب على البنك مراعاة عدّة شروط ومعايير في منح الائتمان يعتبر ثغرة تؤدي إلى مخطر عدم السداد وبالتالي الوقوع في مخطر السيولة،



حيث يتضح من خلال الشكل أعلاه أن البنك الوطني الجزائري يسبق البنكين في سياسة ترشيد منح الائتمان، فإن إجمالي القروض يغطي وينسب متفاوتة إجمالي أصول البنك خاصة في سنة 2015 أين بلغت ما نسبته 75% ثم تدهورت قليلا في سنتي 2016 و 2017 إلى 55% هذا راجع إلى السياسات المتبعة التي تقلص حجم الائتمان والمهبط الاقتصادي الشديد، أما بالنسبة لبنك السلام وبنك الخليج فقد حافظا كذلك على نسب التوازن في منح القروض وتشكيل محفظة أصول ذات جودة عالية تركز على المخاطر، وبالتالي فيمكن رصد مؤشر جودة الأصول لكل من بنك السلام وبنك الخليج عند المرتبة (02) وكذلك نفس الشيء للبنك الوطني الجزائري عند المرتبة (02) وفقا لسلم الترتيب.

3. مؤشر جودة الإدارة:

هذا المؤشر تمّ رصده بناء على معدلات النمو في الإيرادات والأرباح ودراسة التغير خلال الفترات المعتمدة على أن يكون هذا النمو أكثر من 15% سنويا، كما ذكرنا سابقا، حيث يتضح من خلال الشكل أن كل البنوك لم تستطع الوقوف على هذه النسبة وهذا راجع لعدّة اعتبارات من بينها فترة الركود الاقتصادي والسياسات العامة والتدابير المتغيرة ظرفيا ودوريا التي تتخذها السلطات، خاصة في سنوات 2014، 2015 و 2016 أين اتبعت الحكومة سياسة كبح الإقراض العام في ظل تقليص حجم الائتمان،



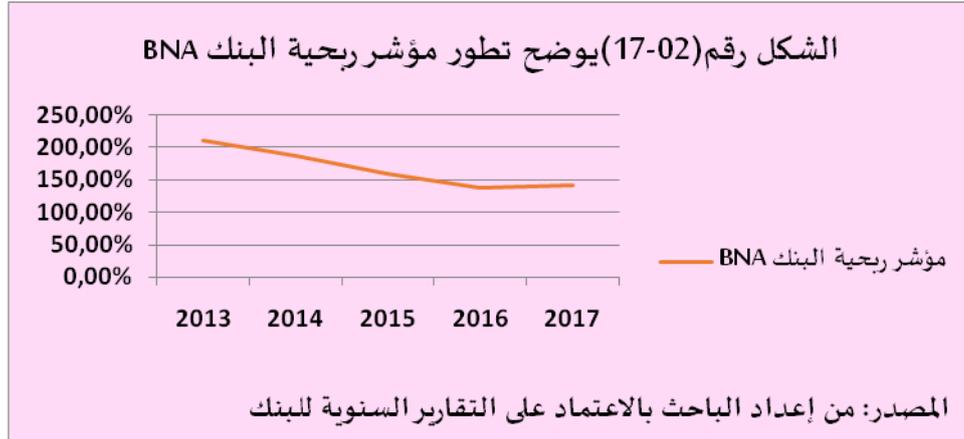
كما نجد أن بنك الخليج قد تراجع بنسب متفاوتة سنوات 2014، 2015، 2016 أين بلغت -14%، -17%، -19%، وانتعشت سنة 2017، كذلك نفس الحال لدى بنك السلام فقد تراجع بنسبة تغير سلبية 63% سنة 2014 ثم انتعش هو كذلك سنة 2017، هذا المؤشر يرصد مدى جودة الإدارة والكفاءة التشغيلية والتي تبين أن جميع البنوك محل الدراسة ينقصهم تعزيز جودة الإدارة وتخصيص دورات تدريبية وتكوين خبراء في الاختصاص وغيرها، أما بالنسبة للبنك الوطني فقد شهد هو كذلك تدهورا سنة 2015 و2017 بواقع -72% و-43%، وبالتالي تجدر الإشارة إلى أن ترتيب جميع البنوك محل الدراسة يكون عند المرتبة (03).

4. مؤشر ربحية البنك

إن هذا المؤشر يوضح منرجح ربحية البنك، هذا وتؤكد جميع النسب المعتمدة على أن جميع البنوك محل الدراسة أولويتها وهدفها الرئيسي تحقيق الأرباح وهو ما تصبو إليه بالفعل مع أقل مخاطر، بالنسبة للعائد على الأصول لدى البنكين الخاصين كانت نسبته مقبولة عند مستويات مطلوبة من 1.5% إلى 4% لدى بنك الخليج، ومن 0.74% إلى 4% لدى بنك السلام، وهي جميعها توحى بجودة الربحية في البنك، وكذلك بالنسبة للعائد على حقوق الملكية فقد كانت نسبته أعلى بكثير لدى بنك الخليج ومختلفة وإيجابية لدى بنك السلام،

الجدول رقم: 11-02 يوضح رصد مؤشر ربحية البنوك					
السنوات	ROA AGB	ROE AGB	ROA SALAM	ROE SALAM	
2013	4,00%	31,00%	3,42%	10,04%	
2014	2,60%	22,00%	4,03%	7,21%	
2015	2,20%	17,20%	0,74%	2,11%	
2016	1,50%	11,10%	2,03%	7,02%	
2017	2,70%	42,00%	1,88%	3,91%	

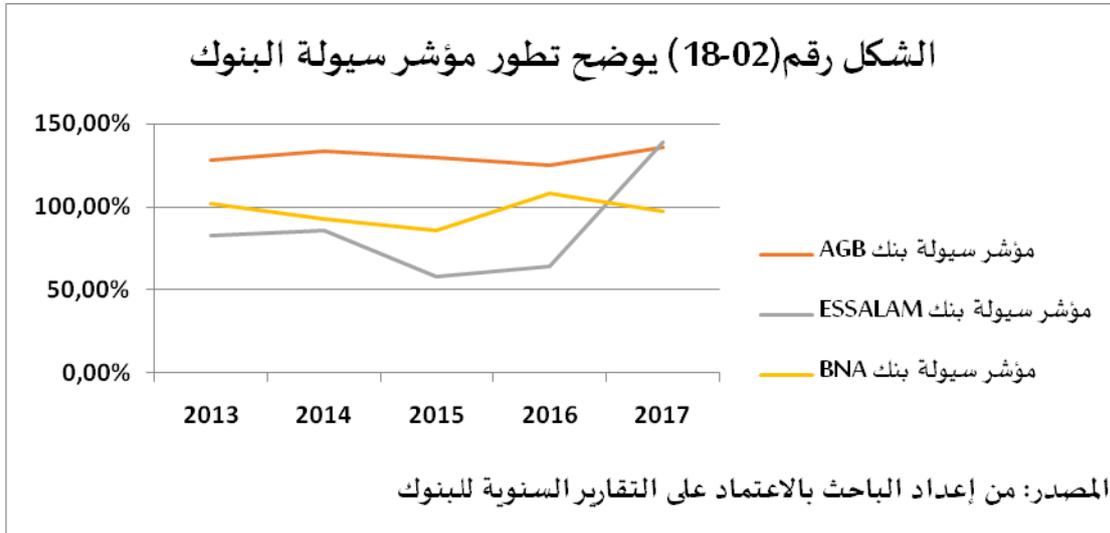
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك



هذا بالمراعاة كذلك إلى البنك الوطني الجزائري الذي شهد نسب ربحية مرتفعة مقارنة بالبنكين تعدت ما نسبته 200% سنة 2013 وشهدت تراجعاً إلى غاية 137% سنة 2016، وبالتالي يمكن إعطاء علامة في المرتبة (01) لبنك الخليج، والبنك الوطني الجزائري وبنك السلام عند المرتبة (02)

1. مؤشر جودة السيولة المصرفية:

قمنا برصد مؤشر السيولة المصرفية بالاعتماد على نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء، كما هو موضح في الشكل أدناه:



فقد بينت النتائج أن هذا المؤشر توقف عند نسب مثلى، أي أن لجميع البنوك خاصية تغطية الودائع لإجمالي القروض التي تم منحها للعملاء، هذا ونلاحظ أن البنك الوطني الجزائري وبنك السلام شهدا تراجعاً في هذه النسبة سنة 2015 وكذلك بنك الخليج، وبالتالي فقد رصدنا هذا المؤشر عند المرتبة (02) لجميع البنوك وفقاً لسلم التصنيف المعمول به

• التصنيف النهائي للبنوك

من أجل رصد الترتيب النهائي وإعطاء الإجراء اللازم الوجب اتخاذه من طرف كل بنك من البنوك عينة الدراسة، اتضح لنا النتائج المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم: (11-02) يوضح الترتيب النهائي للبنوك

المؤشر	البنك الوطني الجزائري	بنك الخليج الجزائر	بنك السلام الجزائر
C	3	2	1
A	2	2	2
M	3	3	3
E	2	1	2
L	2	2	2
مجموع التصنيفات	12	10	10
متوسط التصنيفات	2,4	2	2
المرتبة النهائية	2	2	2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التحليل السابق

بما أن جميع المراتب صنف في المرتبة الثانية، وكما هو موضح في الجدول السابق، وجب على معالجة السلبيات أي أن البنك سليم نسبيا مع وجود بعض القصور يجب تداركه.

ثالثا: نتائج المقابلة الشخصية

من خلال لقاءاتنا المتكررة مع إدارات بنك الجزائر خصوصا المديرية العامة للمفتشية العامة، من جهة، ومع عدّة إدارات من "القرض الشعبي الجزائري" CPA وبنك "سوسيتي جنرال الجزائر" SGA من جهة أخرى، والبنوك الأخرى عينة الدراسة وبغية التعرف على كل أساليب والعمق في نظام التنقيط المصرفي SYNOBA المشروع المعلوماتي، والخوض في جميع مناهج التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، ارتأينا بواسطة هذا العنوان أن نضع أو نفسر بعض النقاط المهمة والمستخلصة من صلب المقابلات واللقاءات التي أجريناها سابقا وخلال فترات دورية، وفي هذا الخصوص، تم اقتباس ما سوف نتطرق إليه كما هو موضح أدناه:

في ما يتعلق بعصرنة أدوات الإشراف، استفاد "نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB" خلال السنوات الأخيرة، وفي شقيه، الرقابة بعين المكان وعلى أساس المستندات، من مهمات التقييم بعين المكان في المصارف والمؤسسات المالية، منجهة، ومن أعمال التحقق والمصادقة على مختلف بيانات الإدخال والإخراج لنظام التحليل الآلي على أساس المستندات للتصريحات المحاسبية والاحترازية من المصارف والمؤسسات المالية، من جهة أخرى، أُجّل الدخول في الانتاج عدّة مرات، المرتقب خلال السنوات الماضية لمشروع "حوسبة أشغال الإشراف على

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التقيط المصرفي الجزائري في الحد من التعثر المصرفي

أساس المستندات " عقب تحويل كل التطبيقات (كل المدخلات والمخرجات) للمديرية العامة للمفتشية العامة من نسخة i6 إلى نسخة R2.12، مرورا بنسخة c11 و c12 "Oracle"

في هذا الصدد، شهدت سنة 2017 مشاركة ثمانية وخمسون مفتشا، ما يمثل مئة وثلاثة وسبعون يوما من التكوين، في دورات وورشات عمل حول مواضيع مختلفة ذات صلة بالرقابة والنشاط المصرفي. نذكر منها، على الخصوص، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، عملية التقييم الداخلي لملاءمة رأس المال والتصدي لمخاطر الأزمات المصرفية والتعثرات، السياسات الاقتصادية الكلية، رقابة القطاع المالي كذا المواضيع المتعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية، حين نجد من بين مجموعة المخاطر التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية، خطر الخسارة الناجمة عن تقلب أسعار العملات مقابل الدينار، بين تاريخ إجراء العقد وتاريخ تسديد عمليات الاستيراد والتصدير لحساب الزبائن؛

حيث تمّ القيام بتوقعات واختبارات القدرة على تحمل الضغوط لعشرين (20) مصرفا، أسفرت إلى نتائج مُكمّلة للتحليل الذي أجري، من طرف مصالح الإشراف، على أساس التقرير المالي والاحترازي الدوري للمصارف والمؤسسات المالية، كما تركز نشاطات الإشراف على جهاز مدمج للرقابة على أساس المستندات وبعين المكان، مركزة، أساسا، على الجوانب التالية¹:

➤ جمع ودراسة وتحليل البيانات المحاسبية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية للتحقق من موثوقيتها واتساقها؛

➤ السهر على الامتثال للمعايير الاحترازية، لاسيما المتطلبات الدنيا من الأموال الخاصة التنظيمية والأموال الخاصة الأساسية، بموجب مخاطر القرض والسوق والجانب العمليتي وحدود التعرض للمخاطر الكبرى ومعاملات السيولة والتحويل...؛

➤ التأكد من ملاءمة أجهزة الرقابة الداخلية ومراقبة المخاطر التي اعتمدها المصارف والمؤسسات المالية، المتعلقة على التوالي، بإطار عام يحتوي التنظيم والإجراءات بما في ذلك تواجد هياكل مستقلة للتدقيق والمطابقة لضمان الفعالية والشمولية، وجهاز أفقي دائم لتسيير المخاطر، يسمح بكشف وقياس وتقييم والحد والتخفيف من جميع المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية؛

➤ استغلال تقارير محافظي الحسابات لأغراض التحقق من درجة واتساق موثوقية المحاسبة والبيانات المالية الخاصة بالمصرف أو المؤسسة المالية، والإطلاع على رأي المدقق الخارجي؛

*ORACLE: هو عبارة عن برنامج تمّ تصميمه من قبل خبراء بنك الجزائر بالمرافقة مع صندوق النقد الدولي والخزينة الأمريكية، يهدف إلى إعطاء علامة من 1 إلى 5 لكل بنك يتم إدراج بياناته ضمنه، كما يقدم عدّة إجراءات تصحيحية، وهو مطور على عدّة نسخ بالمحاكاة مع القوانين الجزائرية.

¹<https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2017.htm> P104-106 le 29/08/2019.

✚ إبلاغ اللجنة المصرفية بكل عنصر يتبين أو من المحتمل أن يعرض وضع مصرف منفردا، أو مجمل النظام، للخطر، حتى يتسنى لها اتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة.

✚ تسهر المديرية العامة للمفتشية العامة على إقامة روابط دائمة مع المصارف والمؤسسات المالية، من خلال اجتماعات عمل واتصالات هاتفية مع مسؤولي الهياكل العملياتية ومن خلال البريد الإلكتروني. تسمح هذه الاتصالات بالإستجابة لانشغالات المصارف والمؤسسات المالية وتزويدها بالتوضيحات حول المسائل ذات الطابع التنظيمي

في سنة 2017 كشفت مديرية الرقابة على أساس المستندات عن ثمانية وأربعون(48) حالة من النقائص على مستوى ستة مصارف، وتمّ التبليغ عنها للجنة المصرفية، مقابل خمسة وسبعون حالة مسجلة في 2016، باستثناء حالة واحدة لعدم المطابقة للحد الأدنى لصافي الأصول، تتعلق بمؤسسة مالية، سُجّلت جميع حالات عدم الامتثال للمعايير العملية على مستوى المصارف العمومية.

استُخْلِصَ من هذا التمرين، استناداً إلى أقصى سيناريو، المشاشة من حيث مستوى الأموال الخاصة والسيولة، بشكل فردي وفيما يخص النظام في مجمله، وخلال السنة 2017، شُرع في ست مهمات رقابة شاملة، تندرج في إطار نظام التنقيط المصرفي (SNB)، وذلك على مستوى مصرفين وأربع مؤسسات مالية. خلال تلك السنة، تمّ إعداد تقريراً واحداً، يتعلّق بمؤسسة مالية، أُحيل إلى اللجنة المصرفية، تتلخص أهم نتائج أشغال الرقابة التي أُجريت على وضعيات ستة مصارف ومؤسسات مالية والتي أُنمّت خلال سنة 2017، كما يلي:

■ نسب القدرة على الملاءة (عنصر كفاية رأس المال C)

في ما يخص نسب القدرة على الملاءة، فقد تبين أنّها عند مستوى أدنى من ذلك المحدد ضمن الإطار الاحترازي الجديد، المعمول به منذ سنة 2014. تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الإطار الجديد قد رفع مستوى متطلبات الأموال الخاصة، مع تعزيز نوعيتها.

■ نوعية الأصول والأموال الخاصة A

اتّضح من تقييم الشق المتعلق بنوعية الأصول والأموال الخاصة، على العموم، تواجد نقائص في التنظيم العام، تتعلق بغياب سياسات واجراءات وهيكل مخصّص حصريا للتخطيط وتوزيع الأموال الخاصة، وكذا بغياب المتابعة وتحيين ملفات القرض؛

■ جودة الإدارة المصرفية M

أظهر هذا العنصر موطن من مواطن الضعف أو القصور الإداري في مجمل القطاع المصرفي، خاصة وأن بعض المؤسسات المالية أو البنوك قد سجّلت عدّة تجاوزات ومخالفات سببها عنصر الإدارة وقلة الفهم الشامل

للدور الفاعل، تتعلق بعمليات الإختلاس والفساد الإداري، وكذا استحداث عدّة وظائف حديثة دون تخصيص دورات تدريبية لهذا الغرض؛

■ المردودية (عنصر ربحية البنوك (E)

أظهر تحليل المردودية بعض النقائص في هيكله هذا الجانب من نشاط المؤسسات التي تمت رقابتها. في هذا الصدد، كشفت مهمات التقييم بعين المكان، على مستوى العديد من المؤسسات، غياب المحاسبة التحليلية، وكذا عدم وجود إجراءات التسيير والتطبيقات الآلية والمدججة في أنظمة المعلومات، التي من شأنها السماح بمتابعة هذا الجانب

■ مؤشر السيولة (معامل المراقبة (L):

أدى تقييم السيولة للمصارف والمؤسسات المالية التي تمت رقابتها إلى تسجيل بعض المعايير، تتعلق أهمها بعدم وجود استراتيجية، وغياب خريطة المخاطر، وكذا خطة لمعالجة الحالات الطارئة، وعدم القيام بتمارين القدرة على تحمل الضغوط، وعدم ترسيم سياسات واجراءات ذات الصلة بإدارة مخاطر السيولة، وكذا ضعف الرقابة الدائمة في تغطية هذه المخاطر.

خلاصة الفصل الثاني:

بالرغم من كل الجهود التي قام بها بنك الجزائر، خاصة التعديلات والأنظمة والتدابير والنظم التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري بعد ويلات الأزمة المالية العالمية والمتمثلة في معايير الرقابة الاحترازية والقوانين والتعليمات والمشاريع المتعلقة بإدراج نظام اختبارات القدرة على تحمل الصدمات ونموذج التنقيط المصرفي الجزائري المطور الذي ساهم بشكل كبير في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات وتعزيز الصلابة المصرفية على العموم، إضافة إلى ذلك، فقد سعى بنك الجزائر إلى موافقة النظم الدولية خاصة ما أتت به لجنة بازل الدولية، وبالأخص الحد الأدنى لرأس المال، وكذا اتفاقية بازل الثانية بدعائها الثلاثة. أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد أشارت النتائج إلى أنّ معامل السيولة المتمثل في الأصول الجاهزة إلى إجمالي الخصوم له قوة وقدرة تفسيرية عالية بالمقارنة مع مخطر التعثر المصرفي، فبنك الجزائر يحث على إدارة ومراقبة مستويات السيولة إضافة إلى بعض المؤشرات المساندة، أما بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي فقد ظهرت عدّة نتائج تفسيرية، فجميع المتغيرات قد تؤثر على هامش الأمان (مخطر التعثر المصرفي)،

وبالنظر إلى صلب الموضوع، وفي إطار محاكاة نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB وإسقاطه على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وبعد تحليل وتفسير جميع مؤشرات وأبعاد هذا النظام اتضح لنا في دراستنا هذه أن البنكين محل الدراسة كلاهما قد واجه بعض المشاكل والتعثرات والتذبذبات الواجب تصحيحها ومتابعتها، خاصة في إطار تحيين وإصلاح النظام المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، فالعلامات أو التصنيفات التي أسفرتها الدراسة لكلا البنكين لازالت بعيدة المدى عن ما هو معمول به، ما يستوجب رقابة لصيقة ومتابعة دورية لبنك الجزائر.

الخاتمة

مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة خلال مسيرته التي امتدت لأكثر من نصف قرن من الزمن، ولعل أهم الفترات تعد تلك التي تبنت نهج اقتصاد السوق بدءاً من 1990، فخلال الفترة التي تم مسحها 1996-2015، تبين وجود ثلاث فترات متميزة أتسمت الأولى منها بمستويات عالية من البطالة والتضخم إضافة لنمو في المديونية الخارجية، وفترة ثانية شهدت انطلاقة اقتصادية قوية سنة 2001-2002 والتي كان من أهم إنجازاتها التخلص من المديونية الخارجية وحالة من الانتعاش الاقتصادي جنباً إلى جنب الجزائر مخاطر عديدة وسمحت بأن يكون لها هامش مناورة عالي ضد الصدمة الخارجية القوية 2008-2009، وأخيراً الفترة التي تميزت بمنعرج خطير أدى إلى حالة من الهبوط الاقتصادي سنة 2014، والذي بلغ أوجه مطلع السنة 2015 التي قامت فيها الجزائر بعدة إصلاحات والسير على نهج ترشيد النفقات، يقابلها أزمة انخفاض الدينار الجزائري وانخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى احتياطي الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات وعدة مؤشرات أخرى، هذا كله أدى بالجزائر بوضع عدّة تجارب لمواجهة هذا الهبوط الشديد في مستويات الاستقرار الكلية.

حاولنا اسقاط الدراسة وقياس مدى صلابة وقدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات الخارجية من خلال جلب بعض القوائم المالية لبنك الجزائر والبنوك التي اخترناها كعينة للدراسة (CPA - SGA - ESSALAM - BNA - AGB)، حيث كان اختيارنا على أساس مساهمة كل بنك في القطاع المصرفي الجزائري خاصة البنوك العمومية، فقمنا بتنقيط هذه المصارف من خلال إعطائها علامة من 1-5 كما هو مستوحى من نظام camels الأمريكي الذي طوّره بنك الجزائر والمعمول به ضمن نظام SNB، وهو ما جاء به بنك الجزائر ليقوم بتنفيذ اتفاقيات بازل من خلال قواعد الحيلة والحذر مطبقة في البنوك خاصة ما جاء به الأمر 01-14، إضافة إلى هذا قمنا بقياس وحساب بعض المؤشرات الدنيا الـ(11) التي جاء بها صندوق النقد الدولي مع تطبيق نظم الانذار المبكر بالأزمات، هذا كله جاء بعد وقوع الأزمة المالية العالمية التي مسّت أو أثرت على الإقتصاد الجزائري نوعاً ما خاصّة بما يتعلق بالعالم الخارجي، إلى حدّ الآن توصلت النتائج إلى أنّ بنك الجزائر صارم في وضع قوانين وإجراءات وتنظيمات تتوافق مع ما جاءت به لجنة بال للرقابة المصرفية.

وعليه من خلال ما تم عرضه يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع بالقول - وبتحفظ - أن تحقيق أهداف أو زوايا نموذج التنقيط المصرفي الجزائري SNB في الجزائر يعد ناجحاً في بعض الأحيان في تقني مخطر التعثر المصرفي والتحوط منه. وأن والنظم والقواعد الاحترازية الممثلة أساساً في توجهات بنك الجزائر محدودة نسبياً في التأثير على توجهات السياسة الاقتصادية الرامية إلى رفع مستويات الرفاهية في الجزائر، وأن اجتهاداته والتي نرى بأنها تحاول من خلال هذا التحليل وبالنظر إلى الفترة المقبلة يرحح أن تبقى معتبرة نوعاً ما في ظل حرص بنك الجزائر على استحداث أهم الأطر والنظم الاحترازية والمعايير الدولية، لذلك بالرغم من كل الجهود التي قام بها بنك الجزائر، خاصة التعديلات والأنظمة والتدابير والنظم التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري بعد صيحات الأزمات

المالية العالمية والمتمثلة في معايير الرقابة الاحترازية والقوانين والتعليمات والمشاريع المتعلقة بإدراج نظام اختبارات القدرة على تحمل الصدمات ونموذج التنقيط المصرفي الجزائري المطور SNB الذي يساهم بشكل كبير في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات وتعزيز الصلابة المصرفية على العموم، إضافة إلى ذلك، فقد سعى بنك الجزائر إلى موافقة النظم الدولية خاصة ما أتت به لجنة بازل الدولية، وبالخصوص الحد الأدنى لرأس المال، وكذا اتفاقية بازل الثانية بدعائها الثلاثة. أمّا بالنسبة للدراسة القياسية فقد أشارت النتائج إلى أنّ معامل السيولة المتمثل في الأصول الجاهزة إلى إجمالي الخصوم له قوة وقدرة تفسيرية عالية بالمقارنة مع مخطر التعثر المصرفي أو مؤشر الأمان الذي يعبر عن الاستقرار المصرفي، فبنك الجزائر يحث على إدارة ومراقبة مستويات السيولة إضافة إلى بعض المؤشرات المساندة، أمّا بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي فقد ظهرت عدّة نتائج تفسيرية، فجميع المتغيرات قد تؤثر على هامش الأمان (مخطر التعثر المصرفي).

أمّا بخصوص نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB الذي ساعد كثيرا على كشف مواطن الضعف، وبثّ مساعي الإصلاحات المصرفية الواجب اتخاذها، والثغرات التي يستلزم الوقوف عليها، فقد تطرقنا إلى استخدام هذا النموذج وبعد تحضيرنا لـ "بطاقة تحليل المخاطر FAR" تمّ إدراج أهم مؤشرات ومعايير هذا النظام المتمثلة في (جودة الأصول، ملائمة رأس المال، وجودة الإدارة، إضافة إلى الربحية والسيولة المصرفية)، هذه الأخيرة التي أعطت علامات من 1 وهي الأفضل إلى العلامة أو الترتيب 5 وهو الأسوأ، فقد أتمنا الدراسة التحليلية لهذه العناصر وأعطت لنا مراتب وتصنيفات مراكز كل بنك محل الدراسة مع موقف كل بنك في هذه الحالة وإعطاء دفعة قوية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، كما أسفرت النتائج إلى أنّ المنظومة المصرفية في الجزائر تعاني من عدّة نقائص أو مشاكل إن صح القول خاصة في ما يتعلق بجودة أصول البنوك والتوليفة المكونة لهذه الأصول، إضافة إلى عنصر الإدارة المصرفية والقصور الكبير الذي يشهده، دون غض النظر عن مخطر السيولة المصرفية، هذا ويقابله مشكلة الإصلاحات المتأخرة والتعديلات في القوانين المصرفية خاصة بعد استقرار المصرف على قانون معين.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة وتحليل البيانات التي تمّ التطرق لها تمكّنّا من الوصول إلى النتائج التالية:

بالموازاة مع الدراسة التحليلية التي قمنا بها في هذا الفصل لمعظم أنظمة الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية وما هو معمول به تحت طائلة الجهاز المصرفي الجزائري، فقد توصلت النتائج إلى أن بنك الجزائر واللجنة المصرفية يسعيان جاهدين إلى تحسين البنية التحتية لهذا النظام من خلال الإصلاحات والأطر والقوانين الجديدة التي تحاكي المعايير الدولية؛

وكذلك بخصوص الدراسة القياسية التي قمنا بها باستخدام مؤشر الأمان الذي يمثل عنصر الاستقرار المصرفي باعتباره هو المتغير الذي يفسر مدى صلابة البنك بأكمله، فقد اتضح أن بعض المتغيرات

المفسرة المستقلة والمتمثلة في نسب السيولة أو معامل المراقبة كما يصطلح به لدى بنك الجزائر والنتائج الداخلي الإجمالي لهما قدرة تفسيرية عالية تفسير المتغير التابع في بنك CPA، أمّا بنك SGA فقد فرزت النتائج كذلك أن نسب الرفع المالي ومعامل السيولة وسعر الصرف مع رصيد ميزان المدفوعات كلها متغيرات تشرح وتفسر المتغير التابع في هذا البنك، وخلاصة لهذه التفسيرات نجد أن خصوصاً معامل المراقبة أو نسب السيولة لها أثر كبير على دراسة مخاطر التعثر المصرفي إضافة إلى بعض المتغيرات المساندة كـرصيد ميزان المدفوعات الذي يعبر عن قوة الاقتصاد مع العالم الخارجي، وهو أمر واقعي باعتبار أن بنك SGA هو بنك أجنبي، وعند معالجتنا لهذا الموضوع فقد لاحظنا أن النظام المصرفي يعاني بعض القصور في تسيير السيولة المصرفية، لهذا ينبغي الاهتمام والالتزام بالتطبيق الصارم لمعاملات السيولة والمعدلات الدنيا؛

ثمّ عند رصدنا لأهم محور في دراستنا والذي يتمثل في استخدام نظام التنقيط المصرفي الجزائري المطور SNB في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي، أسفرت النتائج التقييمية والترتيبية إلى تصنيف البنكين وفق المراتب وإعطائها علامات لا بأس بها، يمكن تعميم هذه النتائج على الجهاز المصرفي ككل، فبالنظر إلى نتائج بنك القرض الشعبي الجزائري CPA فقد وجدنا أن البنك يجوز على بعض القصور في أحد أو مجموعة المعايير والمؤشرات مع النسب المعيارية التي شرحناها سابقاً، وبالتالي يستوجب على البنك معالجة جميع السلبيات خاصّة الـ(M-E)، أي إعادة النظر في مؤشرات الإدارة والربحية، أما بخصوص بنك SGA، من خلال إعطائه علامة نهائية عند المرتبة الثالثة (03) أي أنّ البنك يظهر عدّة نقائص ونقاط ضعف ومواطن قوة، وفي هذا الصدد، البنك ملزم بالمراقبة والمتابعة للصيقة خاصة في العناصر التي تظهر مواطن الضعف مثل مؤشرات الـ(A-M)، المتمثلة في جودة أصول البنك وجودة الإدارة؛

وفي هذا الصدد، بدعم نتائج البحث بمنهجية أخرى مساندة تمثلت في أسلوب المقابلة الشخصية فقد خصّصنا مباشرة هذا الأسلوب في تقييم مؤشرات نظام SNB من خلال طرح بعض الأسئلة على خبراء هذا المجال، حيث أفرزت النتائج بخصوص كفاية رأس المال C فقد تبيّن أنّها عند مستوى أدنى من ذلك المحدّد ضمن الإطار الاحترازي الجديد، المعمول به منذ سنة 2014، ثمّ جودة الأصول المصرفية A أظهرت تواجد نقائص في التنظيم العام، تتعلق بغياب سياسات وإجراءات وهيكل مخصّص حصرياً للتخطيط وتوزيع الأموال الخاصة، ونفس الشيء بالنسبة لعنصر أو معيار جودة الإدارة M أظهر هذا العنصر موطن من مواطن الضعف أو القصور الإداري في مجمل القطاع المصرفي، خاصة وأن بعض المؤسسات المالية أو البنوك قد سجّلت عدّة تجاوزات ومخالفات سببها عنصر الإدارة، لنتنقل إلى عنصر الربحية E تبيّن أن هناك غياب كبير في المحاسبة التحليلية، وكذا عدم وجود إجراءات التسيير والتطبيقات

الآلية والمدججة في أنظمة المعلومات، ثم أخيرا معامل السيولة L أوضح أن الجهاز المصرفي يعاني من عدم ترسيم سياسات واجراءات ذات الصلة بإدارة مخاطر السيولة دون طرح استراتيجيات إدارة المخاطر.

اختبار الفرضيات:

❖ أظهرت نتائج البحث توافقا مع الفرضية الأولى لبحتنا والتي تنص على أن نظام التنقيط المصرفي الجزائري المطور يحاكي نموذج CAMELS الأمريكي ويعد طريقة إشراف موحدة يسمح بالتنبؤ بالمخاطر وإدارتها من خلال إعطاء بعض الاجراءات التصحيحية؛

❖ كما تنفي نتائج الدراسة أن نظام التنقيط المصرفي الجزائري المطور SNB يستهدف فقط المؤسسات التي تعرف صعوبات، فهو عبارة عن نظام شامل وطريقة إشراف موحدة يسمح بالتنبؤ بالمخاطر لدى جميع المؤسسات خاصة مخاطر التعثر المصرفي، ويقوم بدوره برفع تقارير دورية للجنة المصرفية التي تتخذ الإجراء اللازم؛

❖ كما يمكن تأكيد الفرضية الثالثة من خلال ما سبق، والتي تنص على أن نظام التنقيط المصرفي الجزائري المطور SNB يقوم على تقييم وترتيب وتصنيف من 1 إلى 5 أداء وملاءة المصارف، مما يساعد على تقوية وتعزيز الصلابة والمتانة المصرفية التي بدورها تسهل مقاومة وصد الأزمات والمخاطر؛

في الأخير يمكن استنتاج أن القطاع المصرفي الجزائري لا يجوز على مؤشرات ملاءة قوية تستهدف قدرة المصارف على تعزيز الصلابة المالية وصد خصوصا مخطر التعثر المصرفي، عكس ما أثبتته نتائج البحث فإن النظام المصرفي بجميع مؤسساته لازال يعاني بالرغم من العديد من الإصلاحات، إلا أنه وجد صعوبة في تسيير عدة مخاطر، خاصة مخطر التعثر المصرفي.

التوصيات:

- طرح ووضع تدابير وإجراءات جديدة في السوق المصرفية الجزائرية تتناسب مع المعايير الدولية، والذي هو أمر مفروض على البنوك الجزائرية لمواكبة التطورات، واعتماد الرقابة والاشراف المصرفي كأسلوب جديد لمتابعة هذه الأنشطة إضافة إلى وضع إصلاح جذري لهذه المنظومة؛
- ينبغي على السلطات الإشرافية بذل المزيد من الجهد في مجال مراقبة ومتابعة العمليات المصرفية، وذلك للتقليل من المخاطر المصاحبة لها، يكون ذلك وفق برامج ووسائل مساندة لهذا التطور التكنولوجي؛

- قيام السلطات الإشرافية بإصدار قوانين وتشريعات تهدف إلى دعم انتشار الشفافية وتطبيق القواعد الاحترازية وتنظيم استخدامها والمحافظة على السرية لغرض تقوية البنية التشريعية والقانونية التي توفّر المناخ الملائم؛
- تفعيل دور السلطات الإشرافية في مراقبة نشاطات البنوك والحرص على توفير برامج الحماية والسرية، إضافة إلى تدعيم القطاع المصرفي بأساليب دولية للإشراف والرقابة الاحترازية؛
- تفعيل دور الرقابة في عين المكان وعلى أساس المستندات وتخصيص وتدريب عدد هائل من المفتشين في هذا الخصوص؛
- مراقبة مدى التزام المصارف بالنظم الاحترازية والقوانين والأطر التنظيمية، ومعاينة المخالفين بجديّة؛
- الحرص على التنوع في جودة أصول المصارف، وحث البنوك على المشاركة في الأسواق العالمية، واستحداث أساليب جديدة لمراقبة السيولة؛
- القيام باختبارات القدرة على تحمل الضغوط دوريا والاستعانة بالتجارب الدولية في هذا الخصوص وخاصة أساليب الإشراف والتنقيط وتقييم وتشخيص الأداء المصرفي.

آفاق الدراسة:

إنّ الجهد المتواضع الذي بذلناه طيلة حياتنا الدراسية والبحث الذي قمنا به ما هو إلا مجرد توضيح آليات وإجراءات الضوابط الرقابية والتنبؤ بمخاطر التعثر المصرفي والمتمثلة في حالات اللااستقرار، وعليه فإنّ بحثنا يعتبر نقطة بداية لبحوث أخرى لها صلة بالموضوع ويمكن مواصلة البحث من خلالها.

قائمة المراجع

1. أيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013؛
2. بربيش السعيد، فتحة أميرة، إدارة المخاطر المالية كآلية لتحقيق أهداف المؤسسة وحمايتها من الفشل المالي، الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية بين المقاربات النظرية والممارسات العلمية، 07 و08 ديسمبر 2016، جامعة الطارف؛
3. بن العامر نعيمة، الإشراف والرقابة على البنوك- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2013-2014؛
4. بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر -المشتقات المالية، الهندسة المالية-، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2013؛
5. بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار المقاربة الاحترازية الكلية-حالة النظام المصرفي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015؛
6. بوهريرة عباس، المقاربات الحديثة لتشخيص الصلابة المصرفية في الجزائر -اختبارات الاجهاد المالي نموذجاً-، الملتقى الوطني حول "استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية"، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 28 أبريل 2019؛
7. حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية - حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر؛
8. حميد جاسم وآخرون، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1979؛
9. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي مفاهيم، تحاليل، تقنيات، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008؛

الرسائل والأطروحات

1. سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي -تجارب دول عربية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016؛
2. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011؛
3. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2005؛
4. طيبي حمزة، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفقا لمعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013،
5. محمد أيفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014؛

المدخلات العلمية:

1. مريم بن شريف، الاستقرار المالي واشكالية التعثر المصرفي -حالة الدول العربية في الفترة 2007-2011-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2015-2016؛
2. مصطفى العراي، محاولة فحص مدى قدرة المصارف الاسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية- أزمة الرهن العقاري نموذجاً-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، سنة 2015-2016؛
3. نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014؛
4. النخلاني، سعدعبدالكريم، عبدالمعالي، اختبارات الضغط والاستقرار المالي للبنوك، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2019؛

المقالات العلمية:

1. بن علي بلعزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، 2014؛
2. بوحفص جلاب نعاة، الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر، مجلة الفكر، العدد 11؛

3. بوهريرة عباس، الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المصرفي الجزائري، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019؛
4. بوهريرة عباس، تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي SNB في تشخيص الصلابة المالية للمصارف الجزائرية - حالة CPA وSGA، مجلة الإمتياز، المجلد 03، العدد 02 (202)؛
5. بوهريرة عباس، حمزة عمي سعيد، دور نظام التنقيط المصرفي الجزائري SNB في تقييم الأداء المصرفي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2019، 15؛
6. حمي حورية، استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية - دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال للجزائر للفترة 2011-2014، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 02، العدد 04، جوان 2017؛
7. زيتوني كمال، زروخي صباح، دراسة وتحليل صدمات متغيرات الاستقرار الاقتصادي على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/18،
8. سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح الجزائر، العدد 2014، 14؛
9. الشريف ربحان، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج-، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 04، 2016؛
10. طاهر منصور حسن شحدة، استراتيجية التنوع والأداء المالي، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2003، 02؛
11. عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفي، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية - حالة بنك (AGB-CPA)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07، ديسمبر 2017؛
12. موفق أحمد علي السيدية، م. مليلى عبدالكريم محمد الهاشمي، قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج شيرورد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36، 2016؛
13. ناصر دادي عدون، حمزة عمي سعيد، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة z-score، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 17.
14. نجار حياة، اتفاقية بازل 03 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2013، 13؛

15. يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور، أثر جودة الضمانات في إدارة أساليب التعثر المصرفي دراسة تطبيقية للجهاز المصرفي السوداني، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان، العدد الأول، 2012؛
16. يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -حالة بنك-BADR-، مجلة الباحث، عدد 10، 2012؛

التقارير:

1. البنك المركزي العراقي، مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2011؛
2. البنك المركزي الجزائري، مؤشرات الصلابة المالية والمصرفية، المديرية العامة للمفتشية العامة، التقرير الاقتصادي السنوي، 2017؛

ثانيا : المراجع الأجنبية

Articles & Conferences:

1. Ali Shaddady, Tomoe Moore , *Investigation of the effects of financial regulation and supervision on bank stability: The application of CAMELS-DEA to quantile regressions*, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Volume 58, January 2019;
2. EDWARD I ALTMAN, JANKO CIZEL AND HERBERT A.RIJKEN, *Anatomy of bank distress: the information content of Accounting fundamentals Within and across Countries*,IRMC Conference in Warsaw, 2014;
3. Faouzi Abdennour, Siham Houhou, *Un modèle d'alerte précoce de difficultés bancaires pour les pays émergents*, Economie internationale 2008/2 (n° 114);
4. International monetary fund, *Algeria financial system stability assesment*, IMF country report No,14/161, June 2014;
5. Laurence le gallo, *analyse financier*, Article de l'entreprise, DUT GEA, 2eme année option PMO, n°236;
6. Mishkin, F, « *the causes and propagation of financial instability: lessons for policymakers* » in maintaining financial stability in a global economy, Federal reserve Bank of Kansas City, August, 1997;

7. Nikolaos I. Papanikolaou, *A dual early warning model of bank distress*, *Economics Letters* Volume 162, January 2018;
8. Virginie Coudert, Julien Idier, *Reducing model risk in early warning systems for banking crises in the euro area*, *International Economics*, Volume 156, December 2018;
9. Williams, M.R, *Performance apprise in managemement*, Heinmann, London, 1975;

المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني لبنك "CPA" www.cpa-bank.dz
2. الموقع الإلكتروني لبنك "سوسيتي جنرال الجزائر" [/https://societegenerale.dz](https://societegenerale.dz)
3. الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر " <http://www.bank-of-algeria.dz>
4. الموقع الإلكتروني للبنك الفدرالي الألماني: www.bundesbank.de
5. الموقع الإلكتروني للجنة بازل: <https://www.bis.org/publ/bcbs155.htm>
6. الموقع الإلكتروني للبنك الفدرالي الأمريكي: <https://www.federalreserve.gov/default.htm>

الفهرس

الفهرس

أ- هـ	المقدمة
18	الفصلاأول: إدارة المخاطر ونظم الرقابة والإشراف المصرفي
19	تمهيد الفصل 1
20	المبحثالأول: ماهية التعثر المصرفي ومصادر الصلابة المصرفية
20	- المطلب الأول: التعثر المصرفي (الماهية، الأسباب والمراحل)
26	- المطلب الثاني: إدارة المخاطر وفقا لمقررات لجنة بال
31	- المطلب الثالث: الضبط والرقابة الاحترازية، والإشراف المصرفي
33	- المطلب الرابع: نظام الانذار المبكر وأساليب فحص الأداء المصرفي
35	المبحث الثاني: الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر للحد من التعثرات المصرفية
35	- المطلب الأول: مؤشرات وقواعد الرقابة الاحترازية الكلية (متغيرات الاقتصاد الكلي)
37	- المطلب الثاني: مؤشرات وقواعد الرقابة الاحترازية الجزئية
44	- المطلب الثالث: آليات واستراتيجيات متابعة مخاطر التعثر المصرفي.
45	- المطلب الرابع: تحليل أهم نظم الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية في القطاع المصرفي
54	المبحثالثالث: الدراسات السابقة
54	- المطلب الأول: الدراسات العربية.
57	- المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
61	- المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة
63	الفصلاثاني: الدراسة التطبيقية لدور نموذج التنقيط المصرفي في الحد من التعثر المصرفي
64	تمهيد الفصل الثاني 2
65	المبحثالأول: حدود ومنهجية الدراسة
65	- المطلب الأول: حدود الدراسة
66	- المطلب الثاني: منهجية الدراسة
73	المبحث الثاني: عرض النتائج وتحليلها
73	- المطلب الأول: تحليل المؤشرات الخاصة بالوساطة المصرفية والصلابة المالية
77	- المطلب الثاني: الدراسة القياسية لأثر نظم الرقابة الاحترازية على مخاطر التعثر

84	- المطلب الثالث: تنقيط البنكين وفقا لنظام SNB
102	خلاصة الفصل :
103	الختامة :
109	المصادر والمراجع :
115	الفهرس:
117	الملاحق:

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1):

الملحق رقم: (1-1) يوضح بعض نظم الاشراف والتنقيط المصرفي

الدولة	هيئة الرقابة والاشراف	تسمية النظام	سنة التطبيق	نمط النظام
فرنسا	اللجنة المصرفية	ORAP (organisation et renforcement de l'action préventive)	1997	نظام للرقابة والتنقيط المصرفي.
		SAAB (système d'aide à l'analyse bancaire)	1997	- نظام إنذار مبكر - التنبؤ بالحسائر
ألمانيا	الفيدرالية الألمانية للرقابة المصرفية	BAKIS (Bakred information système)	1997	نظام تحليل النسب المالية.
إيطاليا	البنك الإيطالي	PATROL	1993	نظام الرقابة والاشراف والتنقيط المصرفي
		- Early warning système -	1999	نظام إنذار مبكر Failure & timing to failure prediction.
Pays-Bas	بنك هولندا	RAST (RiskAnalysis Support Tool)	1999	نظام تقييم وقياس المخاطر
		Observation Système	1999	نظام تحليل النسب المالية
المملكة المتحدة	هيئة الخدمات المالية بنك إنجلترا	RATE (RiskAssessment, Tools of supervision Evaluation)	1998	نظام قياس وتقييم المخاطر
		TRAM (Trigger Ratio, AdjustmentMechanism)	1995	نظام إنذار مبكر
الهيئات الثلاث للإشراف، الاحتياطي الفيدرالي.	الهيئات الثلاث للإشراف، الاحتياطي الفيدرالي.	CAMELS	1980	نظام الفحص والتنقيط
		رقابة بنوك الأفراد	1980	تحليل النسب المالية
		SEER rating (System for Estimating Exam Rating)	1993	نظام إنذار مبكر نظام تصنيف

قائمة الملاحق

توقعات نظام إنذار مبكر الفشل	1993	SEER Risk Bank.	
نظام إشراف وتنقيط مصرفي	منذ 1985 وتم تطبيقه ديسمبر 1999	CAEL	FDIC
نظام إنذار مبكر متابعة كبريات البنوك	منذ 1980	GMS (Growth Monitoring System)	
نظام إنذار مبكر	1995	SCOR (Statistical Camels Rating)	
نظام إنذار مبكر توقعات الفشل	1995	Bank Calculator	OCC

Source : Faouzi Abdennour & Siham Houhou / *Économie internationale* 114, 2008, P88

قائمة الملاحق

الملحق رقم (2):

مؤشر	آلية التقييم	تقيط	درجة التقييم والتصنيف	وضعية المؤسسة المالية
كفاية رأس المال	<ul style="list-style-type: none"> - مستوى ونوعية وهيكل رأس المال؛ - الأصول وكفاية المخصصات؛ - هيكل ومكونات عناصر خارج الميزانية؛ - التزامات المساهمين في المصرف؛ 	ر. 01 إلى 05	قوي	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور
			معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل
			غير مرضي	خطير جدا
جودة الأصول	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة مخاطر الائتمان؛ - درجة التركيز في محفظة المصرف؛ - درجة التنوع في محفظة المصرف؛ - نوعية الإشراف والرقابة على الائتمان؛ 	ر. 01 إلى 05	قوي	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	سليم نسبياً مع بعض القصور
			معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل
			غير مرضي	خطير جدا
جودة الإدارة والتشغيل	<ul style="list-style-type: none"> - جودة الرقابة الداخلية؛ - مدى الاستفادة من تقارير المراجعة والتدقيق؛ - مهارات موظفي ومستوفي البنك وخبراتهم؛ - فعالية نظام المعلومات؛ - مدى الالتزام بتعليمات السلطات الإشرافية؛ 	ر. 01 إلى 05	قوي	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور
			معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل
			غير مرضي	خطير جدا
مستوى الرخبة في البنك	<ul style="list-style-type: none"> - فعالية توليد الأرباح؛ - نوعية الأموال الخاصة؛ - طبيعة استخدام الأصول؛ - تنوع مصادر الإيرادات والنفقات؛ - مستوى تكاليف التمويل وعلاوة رأس المال؛ - الالتزام بالمعايير المحاسبية المطبقة؛ - سياسة توزيع الأرباح في البنك؛ 	ر. 01 إلى 05	قوي	الموقف سليم من كل النواحي
			مرضي	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور
			معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة
			هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل
			غير مرضي	خطير جدا

قائمة الملاحق

مقارنة بالأعوام السابقة.						
خطير جدا	الأرباح منخفضة وحسائر الأسهم تمدد المصرف على البقاء.	غير مرضي				
الموقف سليم من كل النواحي	مستوى عالٍ من السيولة وأساليب متطورة وفعالة في إدارة السيولة.	قوي	01 إلى 05	<ul style="list-style-type: none"> - توافر الأصول سهلة التحويل إلى السيولة؛ - القدرة على دخول الأسواق النقدية والمالية؛ - مصادر تمويل عناصر خارج الميزانية؛ - فعالية وقدرة على إدارة السيولة؛ 		
سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	أساليب جيدة لإدارة السيولة مع تسجيل نقاط ضعف بسيطة في إدارة الصندوق يمكن السيطرة عليها.	مرضي				
يظهر عناصر الضعف والقوة	مستويات السيولة ضعيفة وأساليب إدارتها غير مرضية، بالإضافة إلى التماس مواطن ضعف كبيرة في أساسيات إدارة الصندوق.	معتول				
خطر قد يؤدي إلى الفشل	مستويات السيولة وممارسات إدارة السيولة غير ناجحة مع إلى التماس مواطن ضعف كبيرة في ذلك.	هامشي				
خطير جدا	مستويات السيولة غير كافية تمدد المصرف وتحتاج إلى سيولة فورية، بالإضافة إلى وجود مواطن ضعف كبيرة في إدارة السيولة.	غير مرضي				
الموقف سليم من كل النواحي	الحساسية لمخاطر السوق يتم السيطرة عليها بشكل جيد جدا ورأس المال قادر على امتصاص الصدمات وأساليب إدارة المخاطر قوية.	قوي			لا يتغير	<ul style="list-style-type: none"> - حساسية لتقلبات أسعار الفائدة والصفوف وأسعار الأسهم؛ - قدرة الإدارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛ - مخاطر التسوية في البنك؛
سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	الحساسية لمخاطر السوق متحكم بها على نحو كافٍ وإدارة المخاطر جيدة عموماً ورأس المال قادر على امتصاص جزء من الصدمات.	مرضي				
يظهر عناصر الضعف والقوة	الحساسية لمخاطر السوق غير متحكم فيها، وأساليب إدارة المخاطر يجب تحسينها.	معتول				
خطر قد يؤدي إلى الفشل	الحساسية لمخاطر السوق كبيرة وأساليب إدارة المخاطر يجب تحسينها لأن رأس المال غير كاف.	هامشي				
خطير جدا	الحساسية لمخاطر السوق غير متحكم فيها مطلقاً ورأس المال غير كافٍ لامتناع الصدمات.	غير مرضي				

قائمة الملاحق

الملحق رقم (3):

لملحق (03-02) علاقة متغيرات الرقابة الاحترازية الجزئية بالمتغير التابع

Dependent Variable: RSB CPA
Method: Least Squares
Date: 10/04/18 Time: 21:21
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.108775	0.303664	0.358208	0.7325
LEVERAGE_RAT	0.168005	0.637487	0.263543	0.8009
LIQ_RATIO	0.399842	0.144945	2.758571	0.0329
RATIO_NSFR	-0.353644	0.135975	-2.600790	0.0406
SOLVABILITE_RAT	-0.440938	0.653997	-0.674220	0.5253
R-squared	0.988642	Meandependentvar		0.191233
Adjusted R-squared	0.981069	S.D. dependent var		0.086459
S.E. of regression	0.011896	Akaike info criterion		-5.722309
Sumsquaredresid	0.000849	Schwarz criterion		-5.541447
Log likelihood	36.47270	Hannan-Quinn criter.		-5.836317
F-statistic	130.5615	Durbin-Watson stat		2.615188
Prob(F-statistic)	0.000006			

Dependent Variable: RSB_CPA
Method: Least Squares
Date: 10/04/18 Time: 21:48
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.484205	0.303944	1.593075	0.1623
BAL_PAIMENT	0.000156	0.001968	0.079043	0.9396
INFLATION	0.026139	0.651166	0.040142	0.9693
PIB	-2.12E-05	4.97E-06	-4.259637	0.0053
TAUX_CHANGE	-0.000353	0.003777	-0.093468	0.9286
R-squared	0.878073	Meandependentvar		0.191233
Adjusted R-squared	0.796789	S.D. dependent var		0.086459
S.E. of regression	0.038975	Akaike info criterion		-3.348842
Sumsquaredresid	0.009114	Schwarz criterion		-3.167981
Log likelihood	23.41863	Hannan-Quinn criter.		-3.462850
F-statistic	10.80248	Durbin-Watson stat		1.590168
Prob(F-statistic)	0.006587			

قائمة الملاحق

الملحق رقم (4):

الملحق رقم (04-02) علاقة متغيرات الرقابة الاحترازية بالمتغير التابع لبنك SGA

Dependent Variable: RSB_SGA
Method: Least Squares
Date: 09/02/20 Time: 00:20
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.543724	0.081685	-6.656355	0.0006
LEVERAGE	-1.201926	0.338791	-3.547691	0.0121
LIQ_RATIO	0.654506	0.059611	10.97958	0.0000
NSFR	-0.053449	0.037612	-1.421045	0.2051
SOLVABILITE	0.186348	0.155278	1.200091	0.2753
R-squared	0.986469	Mean dependent var		0.211718
Adjusted R-squared	0.977449	S.D. dependent var		0.055530
S.E. of regression	0.008339	Akaike info criterion		-6.432770
Sum squared resid	0.000417	Schwarz criterion		-6.251908
Log likelihood	40.38023	Hannan-Quinn criter.		-6.546777
F-statistic	109.3574	Durbin-Watson stat		2.161971
Prob(F-statistic)	0.000010			

Dependent Variable: RSB_SGA
Method: Least Squares
Date: 09/02/20 Time: 00:29
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.215504	0.226601	-0.951029	0.3783
INFLATION	-0.947523	0.485467	-1.951777	0.0988
PIB	-6.34E-06	3.71E-06	-1.709761	0.1382
TAUX_CHANGE	0.006622	0.002816	2.351605	0.0569
BAL_PAIMENT	0.004257	0.001467	2.901538	0.0273
R-squared	0.835716	Mean dependent var		0.211718
Adjusted R-squared	0.726193	S.D. dependent var		0.055530
S.E. of regression	0.029057	Akaike info criterion		-3.936149
Sum squared resid	0.005066	Schwarz criterion		-3.755287
Log likelihood	26.64882	Hannan-Quinn criter.		-4.050157
F-statistic	7.630531	Durbin-Watson stat		1.547205
Prob(F-statistic)	0.015550			